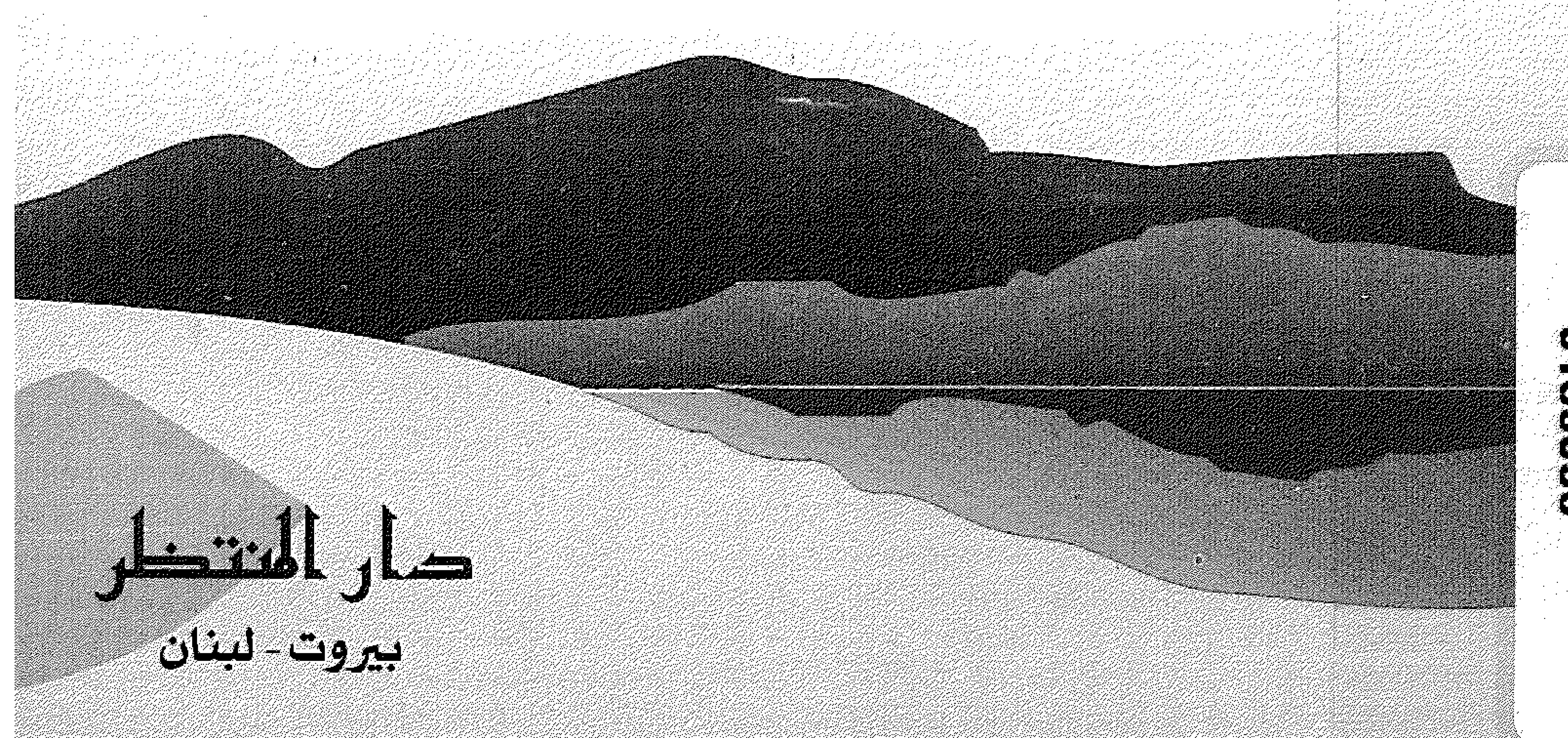
د. بيروز مجتهد زاده



جزر طنب وأبو موسى

السعي الإيراني عن السلام والتعاون في الخليج



Bibliotheca Alexandrina
0185056
3

جزر طنب
و أبو موسى

د. بيروز مجتهد زاده

جزر طنب وأبو موسى

«السعي الإيراني عن السلام والتعاون في الخليج»

ترجمة

الأستاذ محمد الناهض

دار المنتظر

للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للناشر
٢٠٠٠م

دار المنتظر للطباعة والنشر والتوزيع
هاتف : ٢٧٧٨٠٣ - فاكس : ٢٧٧٨٠٤- ص.ب ٢٥/٣٣٨ بيروت - لبنان

المحتويات

ليس بالضرورة أن تكون
الكتب المنشورة في دار المنتظر
تعبر عن رأي الدار

مقدمة الترجمة العربية

في الوقت الذي كان بإمكان العرب والإيرانيين طيلة القرن العشرين تحقيق الأهداف والأماني الوطنية لكليهما من خلال بناء علاقات طيبة على أسس من التعاون المتبادل، فإننا نلاحظ هذه العلاقات قد طمست في غياهب سوء الفهم وعدم الشفافية في معظم سنوات هذا القرن وقد جاءت التطورات العالمية في السنوات الأخيرة لتزيد الوضع المتأرجح بين صعود وهبوط، اضطراباً. وما دعوى الإمارات العربية المتحدة حول ملكية جزر طنب وأبو موسىٰ إلا عقدة جديدة أضيفت إلىٰ هذه العلاقات المعقدة أساساً. فقد كانت هذه الجزر في بدايات هذا القرن تحت تصرف الأمراء العرب المحليين وفي عام ١٩٧١ ومع انتهاء دور اللاعب البريطاني في المنطقة، عادت هذه الجزر إلىٰ الإيرانيين، الذين يطرحون من الأدلة ما يثبت انتماء الجزر موضوع الحديث إليهم تاريخيّاً.

وبما أن لدى العالم العربي العديد من الكتب والمنشورات التي تتحدث عن دعوى الإمارات حول السيطرة على هذه الجزر وعودة ملكيتها إلىٰ الإمارات العربية المتحدة. ونظراً لافتقار الساحة العربية للمنطق الإيراني حول هذا الموضوع، وبما أن المواطن العربي لا يعرف ما يكفيه عن نمط التفكير الإيراني وكيفية طرحه وتأكيده على حقوق السيادة والملكية على هذه الجزر، فقد رأينا من الضرورة بمكان أن نقدم بعضاً من الأدبيات الإيرانية في هذا المجال. وفي هذا المضمار رأينا أن هناك كتاباً صغير الحجم للدكتور بيروز مجتهد زاده، الخبير الإيراني في قضايا الحدود في جامعة لندن، نشر مؤخراً باللغة الإنجليزية

من قبل جامعة لندن حول موضوع جزر طنب وأبو موسى وفيه بعض من قضايا الحوار العربي ـ الإيراني القابلة للنقاش. كما في هذا الكتاب عدد من أساليب التفكير الإيراني، الذي يمكن أن يقال عنهاأنها تجمع بين كافة أبناء إيران وأن الإيرانيين يشاطرون المؤلف الرأي فيما توصل إليه في هذا المجال.

فهذه الميزة الخاصة في كتاب مجتهد زاده ونشره من قبل جامعة لندن كانا الدّافعين الرئيسيين لوقوع الاختيار عليه وترجمته إلىٰ العربية لكي يساعد القارىء العربي على التعرف على طريقة التفكير الإيرانية فيما يتعلق بموضوع جزر أبو موسى وطنب.

ومن أجل الحصول على موافقة المؤلف على ترجمة كتابه إلىٰ العربية فقد تم الاتصال بالدكتور مجتهد زاده وكان رده أن أبدىٰ كامل استعداده للتعاون متمنياً للعلاقات العربية ـ الإيرانية مزيد التطور والازدهار ومبدياً أسفه للتوترات التي كانت تسود هذه العلاقات في بعض الفترات الماضية والتي ألحقت أضراراً جسيمة بالجانبين على حد سواء.

إن الدكتور مجتهد زاده الذي أمضىٰ ما يربو على ثلاثين عاماً من عمره في دراسة شؤون العربية في هذه المنطقة، لهو من التواقين للعالم العربي وتطور علاقات الأخوة بينه وإيران وقد انعكس شوقه وتوقه هذا في العديد من كتاباته في مختلف اللغات. وحتى في كتابه هذا الذي جاء كرد على ادعاءات الإمارات العربية المتحدة، نراه في مقدمة الكتاب وخاتمته يؤكد على ضرورة إزالة سوء الفهم ويعرب عن الأمل في أن تساعد هذه الكتابات على إزالة العوائق الموجودة في سبيل تطور العلاقات العربية ـ الإيرانية. والمأمول من هذه الترجمة العربية التي يراد منها عرض المنطق الإيراني حول قضية جزر طنب وأبو موسي على المفكرين العرب، تمكين الجميع من الاطلاع على ما يلزم من معلومات للمقارنة بين الطريقتين ويحدونا الأمل في أن نكون قد وفقنا في مسعانا هذا والله من وراء القصد.

المترجم

قبل البدء

لقد شهد شهرا أغسطس وسبتمبر لعام ١٩٩٢ ضجة واسعة النطاق في وسائل الإعلام العربية والغربية حول اتهام إيران بانتهاج سياسة توسعية في الخليج الفارسي. وقد ذهبت إذاعة القاهرة إلى حد اعتبار «ما قامت به إيران في جزيرة أبو موسى» مساوياً لاحتلال الكويت من قبل العراق.

واستناداً لتقارير وسائل الإعلام، فإن ما حدث هو قيام السلطات الإيرانية بمنع وصول مائة معلم وعائلاتهم ـ وهم من حملة جنسيات عربية متنوعة ـ إلى جزيرة أبو موسى لأنهم قدموا إلى الجزيرة دون علم مسبق من قبل إيران[١]. ونظراً لاحتمالات أن يؤدي ـ وبسهولة ـ النزاع حول ملكية أبو موسى والطنبين إلى مواجهة خطيرة للغاية في مضيق هرمز الحساس والاستراتيجي، لذا تبدو حكمة النظرة الأحادية الجانب للمراقبين الدوليين في هذا الموضوع الخاص، مثيرة للعديد من التساؤلات.

ومن أجل الإفصاح عن حق إيران في ما اتخذت من إجراء في «أبو موسى» لا بد من إلقاء نظرة تأريخية وقانونية على الموضوع. ولكن قبل الغور في الخلفية الجغرافية والتأريخية حول الجزر ومنشأ النزاع، لا مناص من الإشارة إلى بعض الحقائق المتصلة بقيام الدولة في إيران والإمارات العربية المتحدة وكذلك حركة المجتمع العربي في منطقة الخليج الفارسي.

---

(١) BBC World Service, 24 and 25 August 1992.

استناداً إلى الوثائق التي يعتمد عليها كلا الطرفين والتي يعود تأريخها إلى ما قبل القرن العشرين، لا بد من القول إن المصادر الإيرانية والإماراتية غير كافية ويشوبها شيءٌ من الغموض. والسبب في ذلك نابع من الأساليب التقليدية التي كان الحكام في المنطقة يستخدمونها في التعامل مع مفردات كـ «السيادة» و «الملكية الإقليمية» و «الحدود» وذلك قبل أن تترسخ معاني هذه المفردات وفق مدلولاتها الحديثة. من هنا فإن التركيز في الدراسة الراهنة سوف يكون على الوثائق البريطانية أكثر من غيرها، لا لأن هذه الوثائق هي الأوفر والأكثر سهولة من حيث الحصول عليها ولا من حيث إن بعضها يدعم الموقف الإيراني، بل لأن هذه الوثائق تكشف التناقض وعدم الانسجام في المواقف البريطانية من الإمارات، الأمر الذي يمكن أن يساعد على فك الأسرار والرموز التي أدت إلى إحياء ادعاءات الإمارات العربية المتحدة.

إن الموقف الإيراني الرسمي مبني على ما جاء في العديد من الخرائط الرسمية الهامة الدولية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للحكومات الفرنسية والألمانية والبريطانية والقائل بأن هذه الجزر كانت دائماً جزراً إيرانية.

لقد أعطت بريطانيا هذه الجزر في مطلع القرن العشرين إلى بعض الإمارات وقد وافقت بريطانيا ذاتها عام ١٩٧١ على عودتها إلى إيران. فإصبحت هذه الجزر تحت السيادة الإيرانية وإذا كان الأخرون يرون مجالاً للتنازع حول هذا الواقع الأكيد، فعليهم الإتيان بما يثبت خلافه.

في هذه الدراسة بعد طرح الخلفية التأريخية للجزر من وجهة نظر إيرانية، يتم التطرق إلى دراسة وتحليل قيمة الاستدلالات البريطانية المعروفة بقديمها وجديدها والتي تستند عليها الإمارات العربية المتحدة وفي الختام يأتي الحديث عن الأحداث التي طرأت في موضوع الجزر عام ١٩٩٢.

كلمة شكر

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأشخاص المدرجة أسمائهم أدناه لما قدموه لي من تشجيع ودعم في مجال تأمين المعلومات الهامة وهم:

السيد أردشير زاهدي وزير خارجية إيران الأسبق (من منتصف الستينيات وحتى بدء المفاوضات الإيرانية ـ البريطانية حول جزر طنب وأبو موسى في بداية عام ١٩٧١) والسيد أمير خسرو افشار كبير المفاوضين الإيرانيين في موضوع الجزر الثلاث والبحرين (وكان قد عين وزيراً للخارجية الإيرانية عام ١٩٧٨) وكان السيد إفشار وضع بصدق مخطوطاته حول المساعي الإيرانية المبذولة خلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من أجل إعادة السيطرة الإيرانية على هذه الجزر، تحت تصرفي وإنني لمدين لهذه المساعدات المخلصة.

كما إنني قد استفدت من التحاور وتبادل وجهات الرأي مع عدد من الخبراء والأساتذة الإيرانيين والبريطانيين وأخص منهم بالذكر الدكتور علي نقي عاليخاني والبروفسور كيت مك لاخلان والدكتور إبراهيم تيموري والسيد جوليان واكر والسيد حميد ناظر نعوم والسيد ريچارد. ن. إسكوفيلد وبهذه المناسبة أتقدم إلى كل هؤلاء بجزيل الشكر والتقدير.

هذا وقد تلقيت مساعدات قيمة في مجال إعداد هذا الكتاب من قِبَل

الدكتور ريچارد. ل. تابر من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية وإنني أتقدم إليه والسيدة لين تونلي والسيدة سارات استوارت من مركز الشرقين الأدنى والأوسط في مؤسسة SOAS بخالص الشكر لما قدموه من مساعدات في سبيل طباعة الكتاب وإعداده.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير للدكتور أكبر اعتماد على تجشمه عناء التنسيق الضروري لإعداد الصور والخرائط الواردة في الكتاب. وإنني أتقدم بالعرفات والشكر الخالص إلى السيدة مارجارت ديويس أمينة مؤسسة يوروسويك (Urosevic) والسيدة باملا ديويس أمينة صندوق المؤسسة المذكورة إعلاه اللتين قدمتا مساعدات قيمة في إعادة قراءة الكتاب وتصويبه.

علاوة على ذلك فإنني أتقدم بخالص الشكر لمفتشي المكتبة ومسؤولي أرشيف إينديا أوفيس، وإدارة الأرشيف العام ومكتبة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية وكذلك مكتبة ومكتب الأمم المتحدة في لندن الذين سمحوا لي بالاستفادة من الوثائق. فلهم جميعاً جزيل الشكر والعرفان.

وفي الختام أتقدم بأصدق الشكر والتقدير للسيدة نورما إدواردز وزوجتي السيدة ناهيد مجتهد زاده على ما قدمتاه لي من مساعدات مخلصة في سبيل إعداد الكتاب.

بيروز مجتهد زاده ـ لندن

المقدمة

الخليج الفارسي كمنطقة: آفاق التعاون

مع نهاية فترة الحرب العقائدية الباردة وبعد إنهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو، أخذ النظام العالمي المتغير يتجه إلى هيكلة دولية متعددة الأقطاب ذات سمة اقتصادية.

وبناء على ذلك وبعد انتهاء الحرب الباردة اشتد التنافس الاقتصادي بين أميركا الشمالية وأوروبا وجنوب شرق آسيا. كما أن نجاحات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية حدت بسائر القوى إلى أن تنظم تكتلاتها الاقتصادية الخاصة بها. فأقامت الولايات المتحدة بالتعاون مع كندا والمنطقة التجارية الحرة لشمال أميركا (نفتا)[١]. ومن جانب آخر أقامت بلاد سبع من بلدان الشرق الأقصى، اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان)[٢]. ومع افتراض احتمال عدم تمكن اتحاد مجموعة الدول المستقلة[٣] ـ الذي أنشىء بمبادرة روسية من الشعوب الإسلامية والسلافية المكونة للاتحاد السوفياتي سابقاً ـ من الاستمرار في الحياة على حالته الراهنة، فإن روسيا كما حدث بالنسبة للصين، لديها الإمكانيات التي يمكن أن تصنع منها عملاقاً

---

(١) North American Free Trade Area (NAFTA).

(٢) Association of South East Asian Nations (ASEAN).

(٣) Commonwealth of Independent States (CIS).

اقتصادياً، كما حصل مع اليابان. لا شك، أن التطورات الحديثة في النظام العالمي تركت آثاراً عميقة وأن العالم يسير وبسرعة باتجاه نظام جيو سياسي مبني على التنافس الاقتصادي يمكن في وقت ما أن يتحول إلى حرب باردة بين عمالقة الاقتصاد.

كما أنه ليس من شك في أن استمرار سائر الدول في الحياة ضمن هذا النظام الجيو سياسي الآخذ بالظهور، يعتمد أساساً على مدى استيعابها للظروف الراهنة وقدرتها على تكوين التكتلات الاقتصادية في المناطق الخاصة بها. إن تكوين التكتلات الاقتصادية قبل أي شيء يعتمد على نوعية تقديم (أو تعريف) **الساحة أو الفضاء** بالمفهوم الجغرافي لمصطلح «المنطقة». وفي هذا المجال، عادة ما يربط بين الشعوب التي تجتمع في ساحة (أو منطقة) واحدة بعض القواسم المشتركة في الحياة مثل الثقافة والتأريخ والمصالح الاقتصادية وغيرها. بعبارة مختصرة يمكن تعريف «المنطقة» على أنها ساحة جغرافية فيها بعض الموحدات البيئية والأمور العينية (الملموسة) التي تصنع الجيو سياسة. وفي هكذا منطقة، لا ترسم الأطر الحدودية وفق نظرية الحدود الخارجية مسبقاً على أن تعبأ فيما بعد بواقع الأنظمة الحاكمة، بل أن الحدود في هذه المناطق يتم رسمها بعد توطيد العلاقة بين العوامل والحقائق الموجدة لـ «منطقة»[١].

لقد اعتبر الخليج الفارسي ومنذ بضع عقود «شبه منطقة» من «منطقة» الشرق الأوسط. ومصطلح «الشرق الأوسط» أو «الشرق الأدنى» أو «الشرق الأوسط الأدنى» يستخدم لتقديم مجموعة من التكتلات الإقليمية الممتدة من شمال إفريقيا إلى شبه القارة الهندية ومن القوقاز إلى البحر الأحمر وما وراءه. وساحة مترامية الأطراف ومتلونة الأشكال كهذه والتي تفتقر أيضاً إلى

(١) S.B Cohen. Geography and Politics in a World Divided, 2nd, ed. Oxford U.P. New York, 1973, pp. 29 - 30.

ما يوحدها بيئياً ولا يوجد فيها أي عنصر من العناصر الجغرافية والتأريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تكوّن تلك المجموعة التي يمكن تسميتها «منطقة» ليس بالإمكان نعت هكذا ساحة «منطقة جيو سياسية». وفي هذه الحالة من الأفضل اعتبار الشرق الأوسط شبه قارة مكونة من عدد من البيئات المتنوعة مثل «الخليج الفارسي» و «الشام» و «المغرب الكبير» ويمكن اعتبار كل واحدة من هذه المناطق منطقة من حيث التجانس البيئي المتوفر في كل منها على حدة.

واستخدم مصطلح «الشرق الأوسط» أيضاً كطابع سياسي يشير في الأساس إلى العلاقات العربية ـ الإسرائيلية. وهذا الإستخدام يعتبر إستخداماً غير ضار. ومن بين المناطق الواقعة في الشرق الأوسط التي يمكن تسميتها بالمنطقة الجيو سياسية هناك منطقة الخليج الفارسي التي لها ذاكرة تاريخية واحدة. فبالرغم من إمكانية احتساب النصف الجنوبي من الخليج الفارسي جزءاً من «العالم العربي» إلاّ أن منطقة الخليج الفارسي الجيو سياسية تمثل بيئة متجانسة. ومع أن الدول التي تتشكل منها هذه المنطقة تختلف عن بعضها العبض من حيث بعض الجوانب الثقافية، لكنها من المنظور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي تبقى متجانسة ومتطابقة. وتشمل هذه المنطقة دول إيران ـ العراق ـ العربية السعودية ـ عمان ـ الكويت ـ الإمارات العربية المتحدة ـ قطر والبحرين.

ومع هجرة القبائل العربية إلى سواحل الخليج الفارسي في القرنين الأول والثاني قبل ظهور الإسلام، بدأت المسيرة الكبرى من الاختلاط والتقارب بين الجموع العربية والإيرانية على سواحل هذا البحر. وكما أن العقيدة الجديدة (أي الإسلام) صهرت الديانات السابقة في بوتقه واحدة، فأن عملية تكون مجتمع خاص في الخليج الفارسي على سواحله الشمالية والجنوبية أخذت في التحقق. وبالرغم من كون الإيرانيين والعرب ينتمون

إلى أعراق مختلفة وأيضاً بالرغم من نجاح الإيرانيين في استعادة هويتهم، ولغتهم القومية واستقلالهم خلال القرون الثلاثة الأولى من التاريخ الإسلامي، بالرغم من كل هذا استمر التلاحم الثقافي ضمن الإطار الإسلامي وترتب على ذلك نشوء حالة من الامتزاج في منطقة الخليج الفارسي خاصة بحيث لا يمكن الفصل بين عناصره المكونة.

إن تطور المبادلات التجارية بين الصفتين أدى إلى خلق حالة من الانصهار الثقافي واللغوي أديا بدورهما إلى تعزيز المجتمع في منطقة الخليج الفارسي وبروز خصوصيته. يضاف إلى ذلك، واقع آخر وهو أن حركة الهجرة المستمرة من إيران وشبه الجزيرة العربية باتجاه منطقة الخليج الفارسي وتزاوج المهاجرين أوجدت وضعاً من التقارب بحيث يصعب معه القول في الوقت الراهن، بأن أيٍ من الناس في منطقة الخليج الفارسي من أصل إيراني ومن منهم من أصل عربي.

من ناحية أخرى، فإن الموقع الجغرافي للخليج الفارسي جعل منه مكاناً يقع في قلب العالم القديم وتعبر منه كل الطرق التجارية في ذلك العهد. وهذا العنصر كان ومنذ القدم سبباً في إيلاء الكثير من الاهتمام لهذه المنطقة. أمّا العامل الثالث الذي ساعد منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي على تعزيز التجانس في منطقة الخليج الفارسي كمنطقة جيو سياسية، هو تعاظم الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة من وجهة نظر القوى الأحنبية. فقد وجد كل من البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين والروس أهمية حيوية لبسط سلطاتهم على هذه المنطقة في سياق تنفيذ سياساتهم الاستعمارية في بلاد الشرق. وبعد هزيمة الفرنسيين في حروب العهد النابليوني، برز الإنجليز والروس والعثمانيون والإيرانيون والوهابيون على شكل القوى المتنافسة الرئيسية في المنطقة. وقد أدّت الأجواء السياسية المنبثقة عن التنافس والصراع لهذه القوى ـ وبشكل خاص القوة البريطانية ـ

خلال القرنين التاسع عشر والعشرين متزامنة مع الحياة الاقتصادية المبنية أساساً على صيد اللؤلؤ البحري والتجارة وعل البترول ـ اعتباراً من أواسط القرن الحالي إلى تكون بيئة مميزة يمكن تسميتها بحزم «المنطقة الجيو سياسية للخليج الفارسي»[١]. وهذه المنطقة لا تنسجم بأي شكل من الأشكال مع سائر القوى التي تشكل ما يسمى بالشرق الأوسط. بل أن علاقتها الرئيسية مع المناطق الصناعية الكبرى التي تستهلك الطاقة وأهم ما يشغل بالها الأمن والاطمئنان عى تدفق البترول الذي يعتبر الشريان الحيوي بالنسبة لهذه المنطقة.

أمّا الدول الساحلية في هذه المنطقة الخاصة وبالنظر إلى القواسم المشتركة جغرافياً وثقافياً وتاريخياً واستراتيجياً واقتصادياً تبدو في وضع يؤهلها للتعاون فيما بينها من أجل تكوين تكتل اقتصادي، هذا التكتل الذي أصبح ضرورة ملحة من أجل الديمومة الاقتصادية في عالم الجيو سياسية الاقتصادية المتعددة الأقطاب الآخذة بالظهور لأن الشبح الاقتصادي والمخاوف الاستراتيجية الناجمة عن ذلك بالإضافة إلى الأهمية العالمية لهذا المنطقة الناتجة أساساً من طاقتها العظيمة في مجال إنتاج وتصدير النفط والغاز وكذلك العلاقات التجارية الواسعة مع جميع التكتلات الاقتصادية في العالم، كل هذه العوامل أوجدت فرصة فريدة لبناء تكتل اقتصادي تستحق أن يحزن ويؤسف عليها إن هي أضيعت ولم تستغل.

كما أن إدخال وأشغال قوى من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا وسوريا ومصر والهند والباكستان في أمورها سوف يؤدي لا محالة إلى إضفاء المزيد من التعقيدات على الحياة السياسية في المنطقة

---

(١) P. Mojtahed - Zadeh. The Changing World Order and the Geopolitical Regions of Caspian - Central Asia and the Persian Gulf. London: Urosevic Foundation, 1992.

التي هي في غنى عنها. طبعاً إعادة قبول العراق كعضو إقليمي، لا بد أن يحمل تلك الدولة (العراق) على مزيد من الشعور بالمسؤولية تجاه المحافظة على السلام وإبقاء الأوضاع في المنطقة على ما هي عليه. أن الرد على هذا السؤال يستحق التفكير ملّياً وهو، لو كان العراق مساهماً في ترتيبات ما لتأمين الأمن والتعاون الإقليميين، هل كان يقدم على ما أقدم عليه من تصرفات لا مسؤولة ضد جيرانه في إيران والكويت؟.

يبدو أن الغزو العراقي للكويت واحتلالها كان من ناحية يدل على صحة نبوءة إيرانية تعود إلى بداية عقد السبعينيات (١٩٧٠) التي تقول بإن وضع ترتيبات إقليمية ناقصة يفسر على أنه تهديد ضد دولة أو دول من المنطقة لم تؤخذ في الاعتبار في تلك الترتيبات. وكانت تلك النبوءة التي جاءت على شكل تحذير قد صدرت عندما كانت العربية السعودية ترغب آنذاك في أن توجد إطاراً من التعاون في منطقة الخليج الفارسي دون مشاركة من إيران والعراق[١]، تلك الرغبة التي أدت في عام ١٩٨١ إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

إن تفهم وقبول المصالح الطبيعية والمشروعة لمستهلكي البترول في العالم يعتبر من الأركان الأساسية لترتيبات التكتل الاقتصادي الإقليمي، تلك المصالح التي لا يمكن تأمينها إلاّ من خلال ضمان عرض النفط والغاز بصورة مستمرة وآمنة ولا بد من وجود تفاهم (وهو ضروري للغاية) يتم الحصول عليه من خلال الأسواق الدولية للطاقة. من جهة أخرى فإن تسوية النزاعات الإقليمية والحدودية البارزة بالطرق السلمية من أولى الخطوات الواجب اتخاذها لتهيئة الأرضية الملائمة لإنشاء تكتل اقتصادي إقليمي.

---

(١) P Mojtahed - Zahed Political Geography of the Strait of Hormuz. Joint Geography Department/Middle East Centre Publication, SOAS, University of London, 1990.

وعليه فإنه في الوقت الذي تبذل جهود غير مبررة في سبيل إحياء النزاعات الإقليمية والحدودية التي تمت تسويتها من قبل، تبدو آفاق التعاون الإقليمي في منطقة مهمة للغاية في هذا العالم الآخذ بالتكون، قاتمة وحالكة الظلام.

ومن هذه النزاعات، إعادة طرح ادعاء الإمارات العربية المتحدة بالنسبة لجزر أبو موسى والطنبين. وفي هذا الكتاب تبذل الجهود من أجل إبداء نظرة فاحصة ومحققة عن الموضوع وتقدم دراسة عن الخلفية الجغرافية والتاريخية وبعض الجوانب القانونية له، ليس كوسيلة للمواجهة، بل لإظهار واقع يقول بأن طرح القضايا التي سوّيت من قبل، يمكن أن يلحق كبير الضرر بالمنطقة عامة. والأمل المقصود من وراء كتابة هذا الكتاب هو بناء أجواء يتم من خلالها إعادة النظر في سياسات المواجهة والخصام ويحل محلها التفاهم والوئام من خلال تنسيق الجهود وتوجيهها باتجاه الأخذ قدماً بالمصالح المشتركة والجيو سياسية لكافة دول الخليج الفارسي على الساحة الدولية وتوفير كافة الحوافز اللازمة لذلك.



الفصل الأول

تاريخ الخليج الفارسي: السكان، الأرض، الحكومات

الإيرانيون في الخليج الفارسي: قبل ظهور الإسلام

تنسب الأساطير أصل سكان الخليج الفارسي إلى مزيج من ثلاثة فروع للإنسان في العصر القديم، استقرت على سواحل هذا الخليج في الألفية العاشرة قبل الميلاد. والأصول المذكورة تتكون من الدراويديان(١) على سواحل مكران حيث ذابوا في البلوش الفاتحين لتلك المنطقة، والساميين من سكان شبه الجزيرة العربية الذين أذابوا الحاميين من الأفارقة أو السود المحليين في بوتقتهم، وأخيراً العيلاميين القاطنين في جنوب غربي إيران(٢).

كانت الخارطة السياسية للخليج الفارسي في القرون الأخيرة قبل الميلاد تتصف بالبساطة. وعندما بادر الإخمينيون في القرن السادس قبل الميلاد لتعزيز إمبراطوريتهم، كانت التجربة الأولى لمفهوم «الحكومة» الإمبراطورية الأخمينية كانت تشكل بالمعنى الجديد الجزء الأساسي من العالم المتحضر الممتد من الهند شرقاً وصولاً إلى مصر وليبيا في الغرب. إن طول المنطقة الساحلية الجنوبية للخليج الفارسي كان يشكل الجناح الجنوبي لهذه الأمبراطورية واعتبر هرودت الضفة الجنوبية للأمبراطورية

---

(١) DRAVIDIANS.

(٢) Sir A. Wilson. The Persian Gulf. London: Allen & Unwin 1928, p. 22.

الأخمينية تشمل السواحل الإيرانية (في الخليج الفارسي وعمان) والسواحل المواجهة وجزر قشم، هرمز، لارك، هنجام، البحرين، والمحرّق[١]. لقد كانت النواحي المذكورة تشكل وحدات ساترابي (Satrapy) الرابع عشر، أي: ممالك الحكم الذاتي التابعة للأمبراطورية الأخمينية الاتحادية.

إن الأخمينيين استفادوا من الموقع الاستراتيجي لمضيق هرمز وارسلوا أساطيلهم البحرية لكشف المسالك البحرية الموصلة للهند ومصر، من جنوب إيران والخليج الفارسي. وقد قدّموا كيفية استغلال القنوات (المجاري المائية تحت الأرض) لربوع العالم الأربعة (البلدان الأربعة التي كانت تشكل الأمبراطورية الاتحادية)[٢].

إن تقنية حفر القنوات في عهد داريوش الكبير الأخميني (٤٨٥ حتى ٥٢١ ق.م) عرفت في عمان والسواحل الجنوبية للخليج الفارسي. ويؤكد جان ويلكينسن الباحث في شؤون المنطقة وخاصة الشؤون العمانية ما يلي:

«سليمان (النبي سليمان حسب روايات اليهود والإسلام) هو نفس الملك سالومون[٣] الذي يعرف بارتباطاته مع ملكة سبأ. وربما كان أقل ما عرف عنه، هذه الحقيقة القائلة بإن سليمان قد صوّر بشكل غامض شخصية جمشيد الأسطورية. وهكذا ففي التراث الشعبي فإنّ جمشيد النظير لسليمان وليس الأخمينييون. وهو الذي أشاد صرح برسبوليس (عرض سليمان، عرش

---

(١) J. Rennell (Trans. & ed.) The Geographical system of Herotus. Vol. 1. London: Bulmer & co, 1800, pp. 290-293.

(٢) P. Mojtahed Zadeh. Evolution of Eastern Iranian Boundaries: The Role of Khozimeh Amirdom. Unpublished Ph. D. Thesis, University of London, 1993, p. 23.

(٣) King Soloman.

جمشيد) وهذه القضية تكون ذات أهمية عند تناول تاريخ عمان لأنه عندما زار سليمان عمان وأصدر تعليماته بإنشاء قناة في تلك المنطقة، وكان ذلك خلال سفره من أسطخر، أو برسبوليس عاصمة الأخمينيين»[١].

ومن المعقول جداً أن يكون جمشيد الإسطوري هو نفس داريوش الملك الأخميني الذي أكمل بناء تخت جمشيد. وإن الشواهد التاريخية المتعددة تؤكد هذا الافتراض حيث لا مجال لبحثه في هذا الكتاب.

إن السكان الأوائل للسواحل الجنوبية للخليج الفارسي هم إيرانيو العهد الأخميني. وفي عهد البارتيين حيث امتازوا بتقدم ملحوظ في أعمال الملاحة البحرية في الخليج الفارسي، ازداد توطين الإيرانيين في أراضي السواحل الجنوبية للخليج الفارسي. ومن ظواهر مشاركتهم في الملاحة البحرية يمكننا ملاحظة ذلك في بعض المصطلحات الرائجة مثل ناوى، ناوخدا، بار، بمعنى بندر (مثل زنگبار أو مالابار) من اللغة الفارسية.

وفي عهد الساسانيين تعززت سلطة الإيرانيين في هذه السواحل. ولا توجد دلالات على توطين العرب في السواحل الجنوبية للخليج الفارسي في عصور ما قبل الإسلام. إلا أن أولىٰ طلائع المهاجرين العرب إلى السواحل الجنوبية للخليج الفارسي ظهرت في عهد أردشير بابكان رئيس الأسرة الساسانية. وقد ألحق أردشير بابكان الهزيمة برئيسهم المدعو سنطرق[٢] واستعاد سيطرته على تلك المنطقة الساحلية[٣]. إن الصراعات الإقليمية بين

(١) J.C. Wilkinson. Water and Settlement in South-East Arabia. Oxford, Clarendon: Oxford Research Studies in Geography, 1977, p. 6.

(٢) Sanatraq.

(٣) محمد بن جرير الطبري. التاريخ الطبري. ترجمة أبو القاسم پاينده، طهران مؤسسة الترجمة والنشر للكتاب، ١٣٥٦ (١٩٧٧) ص ٢٤٠.

إمبراطوريتي الرومان والفرس أدّت إلى تثبيت الجناح الغربي للأراضي الإيرانية في بين النهرين. وفي تلك الناحية أسس الساسانيون مملكة الحيرة[1] الحدودية. وبالرغم من ذلك فقد استمرت اعتداءات العرب على الأراضي الإيرانية في السواحل الجنوبية للخليج الفارسي. فبادر سابور الأول بهجمات انتقامية موفقة مستخدماً قواته البحرية، إلاّ أن هجمات العرب في عهد سابور الثاني توقفت لفترة، ويقول السر آرنولد ويلسون في كتابه نقلاً عن علماء الجغرافيا والمؤرخين في عصور صدر الإسلام الاولى:

في عزّ عهد سابور الثاني، استمرت هجمات عرب هجر[2] والتي كانت تشمل في تلك الفترة الاحساء[3] والقطيف[4] والبحرين حتى سواحل إيران. ولأول مرة تقريباً بعد إرسال الجيش بقيادة سنحريب[5]، جرى إرسال قوات بحرية بقيادة الشاه شخصياً حيث كانت علمياته موفقة، وناجحة جداً لصدّ تلك الحملات[6].

وعقب التوقف المشار إليه أعلاه في هجرة العرب، كانت أهم موجة في هجرتهم تحققت عندما استقرت جماعة الشنوعة[7] من داخل شبه الجزيرة العربية في القسم الجبلي من شبه جزيرة مسندم، عمان الداخل والتي كانت تحت حكم القباديين. ومن المحتمل وجود صلة بين هذه

---

(١) Hirah.

(٢) وكلمة «هجر» معربة من أصلها الفارسي إذ كانوا يسمونها «هگر» Hajar.

(٣) Hasa.

(٤) Qatif.

(٥) Sennacherib.

(٦) Sir A. Wilson - Opcit p. 55.

(٧) Shanua.

الهجرة لأراضي عمان ودخول عناصر كندة[1] لغرض التوطن في المناطق الجبلية لجبل كندة[2] بالقرب من واحة البريمي[3]. أما باقي المهاجرين العرب الذين استقروا في المناطق الصحراوية ومن النواحي الحدودية لعمان أسسوا فدرالية عضد[4] والحكام الإيرانييون في المنطقة لم يكن لهم خيار آخر حيال هذا التضامن القبلي الكبير للمهاجرين العرب غير إعطائهم نوعاً من الحكم الذاتي تحت القيادة القبلية[5].

وخلال حكم الإيرانيين كان يطلق اسم مازون أو ماسون[6] على أرض عمان. والقسم المتصل منها بإيران سمي بـ مازوندم أو ماسوندم إن مصطلح «دم» في اللغة الفارسية القديمة والحديثة يعني العتبة أو المدخل، وهي إشارة إلى الزمان والمكان كصبحدم. بمعنى الطلوع أو أول الصبح. أو باغ دم، أو دم باغ بمعنى مدخل البستان. وهكذا فإن مصطلح ماسوندم يعني البداية أو المدحل لماسون، وهو ما يطلق على عمان الشمالي اليوم. وفي عصرنا الحاضر يطلق هذا الاسم على مُسَنْدَمُ وهي إشارة إلى شبه جزيرة مسندم. وفي الحقيقة لو نظرنا من الناحية الجغرافية لإيران فإنه يعتبر بداية مدخل عمان. ومصطلح «عمان» كان يوجد في تلك الحقبة على شكل أومانا[7]. وكان يطلق أيضاً على ميناء صحار[8] القريب من مسقط.

وقد نقل من الكاتب العماني سيحان بن سعيد عبارة بهذا المضمون:

---

(١) Kinda.
(٢) Jabal Kinda.
(٣) Buraimi Oasis.
(٤) AZD.
(٥) J.C. Wilkinson The Julanda of Oman.
(٦) Mazon, Mason.
(٧) Umana.
(٨) Sohar.

«لقد أطلق كسرى (خسرو انو شيروان) اسم مازون على عمان قائلاً: يا أصدقائي إن مازون أرض طيبة. أرض مغمورة بالمزارع والحدائق والمراتع والعيون[1] اللامتناهية».

ومن خلال دراسته للأوجه المختلفة لحكم الإيرانيين على الماسون (عمان) وساحل مسندم في الخليج الفارسي، وبالنظر لهجرة العرب إلى تلك الربوع، بالرجوع إلى الوثائق والمستندات التاريخية والجغرافية كتاريخ الطبري والتاريخ اليعقوبي، أشار الدكتور ويلكنس إلى أن المهاجرين العرب كانوا يتمتعون في المناطق الشمالية من عمان وسواحل خليج عمان وفي الحدود الصحراوية بالحكم الذاتي. وكانت عاصمتهم في توأم[2] والميناء الرئيسي لهم في ديبا[3] أو دبة[4] في شبه جزيرة مسندم واستمر الإيرانييون في حكمهم المباشر على القسم الداخلي لماسون (عمان) ومناطق سواحل الخليج الفارسي. وكان تعاملهم مع العرب القاطنين في تلك المناطق كسائر السكان وبصورة عامة كان يطلق عليهم اسم شهروَند (أهل البلاد)[5] أو الرعايا.

إن خسرو أنو شيروان الساساني المعروف به (الملك العادل) من أجل تعزيز سلطة إيران العريقة على المنطقة، بادر إلى تعديل النظام الإقطاعي الذي

---

(١) Ross Annals of Oman, Baptist Mission Press Calcutta, 1794 p. 7, as quoted in D.Hawely. The Trucial States. London: George Allen & Unwine. 1970, p. 38.

(٢) Tuam.

(٣) ديبا، كلمة فارسية قديمة تطلق على الأقمشة المصنوعة من الحرير المترّز وتستعمل للملابس المتداولة في تلك العصور.

(٤) Daba.

(٥) Ahl Al Bilad.

كان معمولاً به وأوجد هيكلاً جديداً على أساس طبقتين: العسكريين وأصحاب الأراضي و (بتعبير ذلك العصر الخيالة وحماة الحدود) وكان هؤلاء مسؤولين بصورة مباشرة أمام الحاكم الإيراني الذي كان مقره في رستاق[١] الواقع في القطاع الداخلي لعمان. ورستاق منطقة تسمىٰ بهذا الاسم حتى الآن. وكان قد وقع عليها الخيار كمركز رئيسي للحكومة لأسباب ثلاث: الأول ـ سهولة اتصال رستاق نسبياً بالميناء التجاري الرئيس أومانا (صحار حالياً) حيث كانت القاعدة العسكرية لإيران بالقرب من دمستگرد[٢] تقع بالقرب منه، كما أن قلعة دما[٣] (بالقرب من السيب[٤] الحالي) والتي كانت تشرف على القسم الجنوبي لسواحل بطينة قريبة عنها أيضاً. وثانياً ـ كانت رستاق تقع في منطقة تتوفر فيها إمكانيات هائلة للتنمية والتقدم. وثالثاً ـ وقوع رستاق في مركز المنطقة التي كان يقطنها مهاجرو الشنوعة[٥].

وماسون القائد الإيراني، اعترف بمكانة الشيخ موالي[٦] من قبائل العرب المهاجرة وعينه كزعيم على العرب وخوله حق جباية الضرائب من العرب القاطنين هناك. وفي المقابل طلب منه حفظ الأمن والنظام والتعايش في تلك المنطقة[٧].

وأيد المؤرخون وعلماء الجغرافيا من العرب والمسلمين في العصور الإسلامية الأولى كالطبري والمسعودي واليعقوبي بأن جميع مناطق الخليج الفارسي كانت تنتمي إلى إيران، في أدوار ما قبل الإسلام.

---

(١) Rostaq.

(٢) Damastgerd.

(٣) DAMA.

(٤) AL SIB.

(٥) J.C. Wilkinson Arab Settlement in Oman. Ph.D. Thesis, OXFORD UNIVERSIYTY. 1969.

(٦) MAVALI.

(٧) J.C. Wilkinson «The Julanda» OP. Cit.,

وأورد ابن حوقل النسيبي البغدادي كمثال في كتابه (صورة الأرض) ما يلي:

وقد تكرر القول بأن بحر فارس خليج من البحر المحيط في حد الصين وبلد الواق، وهو بحر يجري على حدود بلدان السند وكرمان إلى فارس فينسب من بين سائر الممالك التي عليه إلى فارس، لأنه ليس عليه مملكة أعمر منها ولأن ملوك فارس كانوا على قديم الأيام أقوى سلطاناً، وهم المستولون إلى يومنا هذا على ما بعد وقرب من شطوط هذا البحر، ولأنّا لا نعلم في جميع بلد فارس وغيرها سفناً تجري في بحر فارس فتخرج عن حد مملكتها وترجع جلالتها وصيانتها إلا الفارس(١).

ويذكر المقدس البشاري من القرن الرابع في كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: أكثر الناس في عدن وجده هم من فارس. وفي صحار ينادي الناس بعضهم البعض بأسماء فارسية كما يتكلمون الفارسية. وصحار مركز عمان وأن أكثر سكانه من فارس.

وبفشل تواجد البرتغاليين في جميع أرجاء الخليج الفارسي عام ١٩٠٢ تمكن الصفويّون من إعادة سيادة إيران على جميع أراضي السواحل الجنوبية للخليج الفارسي. ومنذ تلك البرهة وحتى مجيء بريطانيا إلى الخليج الفارسي كانت السلطة الإيرانية سائدة على هذه المنطقة.

ويمكن التأكيد على سلطة إيران على هذه النواحي في العصور اللاحقة من خلال وثائق ومستندات الأوروبيين أيضاً.

ويشير الكابتن روبرت تايلر من هند بريطانيا في مذكراته نقلاً عن وثائق عصورة البرتغاليين والصفويين:

ومنذ أن استعاد العرب في أعوام ١٦٢٠ مسقط ولم تكن للبرتغاليين

---

(١) IBN HOWQAL.

سلطة في الخليج الفارسي، كان كل صياد للأسماك يدفع خمسة «عباسي»[1] كما يدفع كل تاجر مبلغاً زهيداً مقابل كل ١٠٠٠ محارة[2].

الخليج الفارسي منذ ظهور الإسلام حتى العهد الصفوي

خلال القرون الأولى من العهد الإسلامي، كان يطلق على النصف الجنوبي من الخليج الفارسي شرقاً بـ «عمان» و «غرباً» بـ «البحرين». وكانت أولى انتصارات العرب في الخليج الفارسي في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب. وقد أوفد أبو هريرة أحد أصحاب النبي (ﷺ) لفتح الخليج الفارسي. فبدأ بفتح البحرين ثم بسط سلطته من هناك على الخليج الفارسي.

وفي عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب والإمام الأول للشيعة، عيّن الشيخ عضد وهو أحد رؤوساء عرب عمان كحاكم على عمان. ولم يمض وقت قليل على هذا التعيين حتى انهار حكمه على يد الخوارج الذين ثاروا ضد الإمام على (ع) وكذلك خصمه معاوية مؤسس خلافة بني أمية في دمشق.

إن ثورة الخوارج أخمدت بواسطة خازم بن خزيمة رابع أمير أسرة خزيمة في خراسان التي أصلها من مرو رود[3]. وكان خازم الذي عيّن من قبل المنصور الخليفة العباسي قائداً لإخماد ثورة الخوارج، أول إيراني عاد إلى تلك الربوع بعد انتصار الإسلام، في منطقة الخليج الفارسي. وبعد ثورة الخوارج، اندلعت ثورة أخرى من قبل أتباع صاحب الزنج استمرت لفترة ثم أعقبتها سلطة القرامطة حتى انتشرت على طول سواحل الخليج الفارسي وحتى الحجاز ومكة.

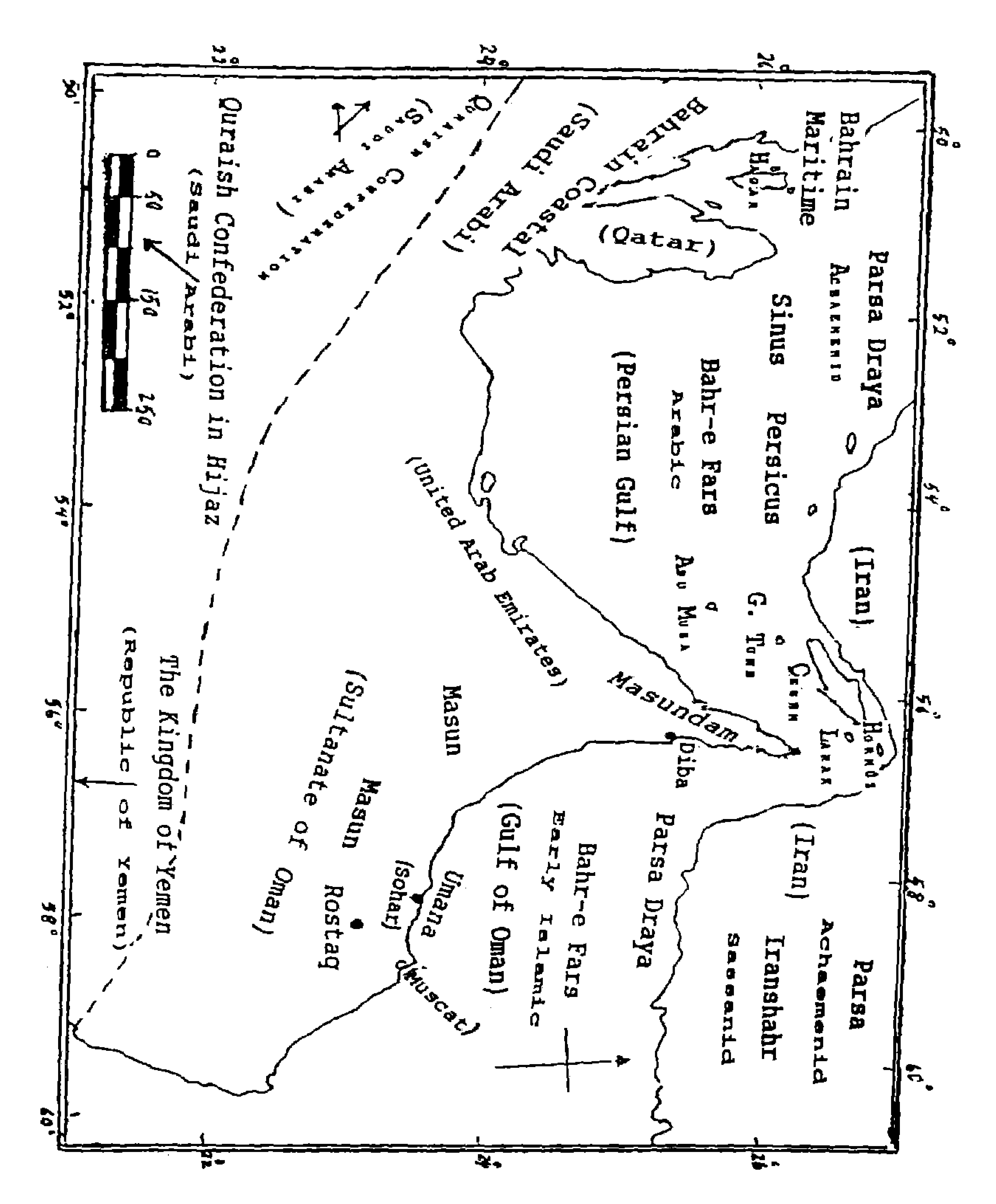
---

(١) «عباسي» كان اسم العملة المتداولة في العهد الصفوي وعليها اسم الشاه عباش الكبير أشهر ملوك الصفوية. وقد سمّي ميناء گمبرون باسمه «بندر عباس» أي ميناء عباس.

(٢) Brief Notes of Captain R. Taylor, Bombay New Series No. XXIV - 1856/ 27.

(٣) يرجى الرجوع إلى الرقم ١ صفحة ٢ من هذا الفصل.

الصورة رقم واحد



الحدود التقريبية لبلاد ايران فى المنطقه الجنوبية للخليج الفارسى فى عصور ماقبل الاسلام. الاسماء بين القوسين ( ) هى الاسماء الرسمية للاماكن فى العصر الحاضر.

وأخمدت حركة القرامطة من قبل الأمير معز الدولة الديلمي. وبالرغم من أن الإيرانيين سعوا تقريباً منذ بداية ظهور الخلافة العربية إلى استعادة بناء هويتهم واستقلالهم، وإن السامانيين والصفاريين في القرن الثالث الإسلامي قد نجحوا في بناء حكومة إيرانية، غير أن آل بويه أول أسرة قامت في العهد الإسلامي بتجديد سيادة إيران في الخليج الفارسي ونجحت في هذا المضمار. وكان معز الدولة والأمير عضد الدولة الديلميان قد استعادا السيطرة ليس على بلاد الرافدين فحسب بل وعلى الجزء الجنوبي من الخليج الفارسي[(١)].

وفي عام ٤٥٦ هجرية (١٠٦٣ ميلادية) قام عماد الدولة من سلاجقة كرمان بفتح عمان. وفي أواخر القرن الثاني عشر للميلاد، سيطر أبو بكر سعد بن زنكي من أتابكان فارس على عمان والبحرين ومناطق أخرى من السواحل الجنوبية للخليج الفارسي. وكانت جزر الخليج الفارسي ومن ضمنها طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى تابعة لتلك المناطق. في عام ١٢٢٦ الحق حكام سلغر من فارس هذه الجزر إلى مناطقهم. في عام ١٣٣٠ أصبحت جزر مضيق هرمز ضمن المناطق التي تقع تحت سلطة حكّام هرمز الإيراني. وامتدت سلطة إيران على السواحل الجنوبية للخليج الفارسي حتى مجيىء البرتغاليين إلى المنطقة عام ١٥٠٧ واستقرت السلطة مرة أخرى على يد الصفويين.

وبالرغم من أن السواحل الجنوبية للخليج الفارسي كانت تشكل الجناح الجنوبي لإمبراطوريات إيران قبل الإسلام، إلا أنها أصبحت بعد انتشار الإسلام منطقة إتصال بين إيران والعرب. أما الحدود فكانت في

(١) بيروز مجتهد زاده، مشيخات الخليج الفارسي ـ طهران ـ منشورات عطائي ١٣٤٩ (١٩٧٠) ص ٣٥ ـ ٣٦.

منطقة شاسعة وبصورة مناطق غير محددة تجري فيها الاتصالات بين هويات سياسية متفاوتة، ولم يكن متعارفاً المفهوم الأوروبي الحديث «للأرض» و «الحدود» حتى مجيء بريطانيا للمنطقة. وكانت الوحدات السياسية الاجتماعية كالقبائل أو الكيانات المحلية المستقلة الصغيرة في هذه المناطق تجري الاتصال مع إحدى القوى الواقعة في إحدى الساحلين في الجنوب لدفع الخراج وإبداء الولاء لها.

من الصفويين حتى العصر الحديث

لقد عمل ملوك الصفوية منذ سنة ١٥٠١ ميلادية، على استقرار الاستقلال الثقافي والهوية الوطنية الإيرانية. فبادروا إلى إعادة إعمار وتقوية الأقاليم التقلدية الإيرانية في جنوب الخليج الفارسي، حيث استمر الازدهار حتى زوالهم في العشرينات من القرن الثامن عشر دون مشاكل تذكر. كما أعاد الصفويون التقاليد السياسية والتنظيمات الإدارية للعصر الساساني وقسموا البلاد إلى ٢٩ ولاية (محافظات أو أقاليم) تتمتع بالحكم الذاتي. ونظام بيگلر بيگي (حكومات نصف ذاتية). وكانت إحدى هذه الولايات هي ولاية فارس في جنوب إيران حيث كانت تشمل جميع الموانىء والجزر في الخليج الفارسي. وشيراز مركز فارس كانت تدير شؤون المناطق المختلفة والجزر وتجبي الضرائب. كان أحد أمراء الصفويين حاكماً لهذه الولاية(١).

وبقي شكل هذه التنظيمات الإدارية، السياسية حتى أواخر القرن التاسع عشر، ولكن بصورة غير واضحة، لأن العلاقات لم تحدد بصورة

---

(١) Claus-Michael Rohrborn. Provinzen and Zentral Gewalt Persiens (Province and Central Governement in Iran), 1978. pp. 2-3.

«نظام أيالات در دوره صفويان» رهربورن، ترجمه للفارسية كيكاوس جهانداري طهران، مؤسسة الكتاب للترجمة والنشر ١٣٥٧ ص ١٣ ـ ١٤.

دقيقة بين المركز السياسي للبلاد والمناطق المحيطة به، وقد برز هذا النقص عندما برزت التنظيمات الأوروبية في مجال العلاقات القانونية والسياسية بين المركز والأقاليم، في المنطقة.

كانت الصلاة التقليدية بين إيران ومسقط هشّة، ولكن بدون أي استغراب كانت حركة التنقل بين ساحلي الخليج الفارسي تجري بحرية وبصورة مستمرة، وكان قواسم شمال عمان في عشرية ١٧٢٠ نشيطين في السواحل الشمالية وجزر قشم، ولم تكن هناك دلالات بأنهم كانوا يعملون لصالح دولة أخرى غير إيران.

وبعد الاضطرابات التي حدثت بعد سقوط الصفوية، استولى نادر شاه على جميع أنحاء إيران، وأشاع الاستقرار وأحكم السيطرة على المناطق الشمالية لماسون القديم (عمان) خلال الثلاثينات من القرن الثامن عشر. وبنشوب الحرب بين سعيد بن أحمد حاكم مسقط وإمام عمان في عشرية ١٧٤٠ وطلب إمام عمان الدعم من إيران، بادر نادر شاه بإرسال قوات عسكرية كانت مستقرة في رأس مسندم (عمان الساحلي) لمساعدته.

«أما الإيرانيون فقد استولوا على مسقط وصحار بالرغم من بعض الصعوبات. وإن الانشغالات العسكرية الأخرى لنادر شاه كانت مانعاً أمامه حال دون إرسال قوات إضافية لحمايته. لذلك تمكن المهاجمون من الاستيلاء على المنطقة وكانت النتيجة المحسوسة والأكيدة لهذه الحركة هي أن احتلّت أسرة آل بو سعيد الشجاعة (من مسقط[1]) أسرة يعارب[2] المشرفة على الاندثار (من عمان)».

---

(١) FO 371/45 507 Persian Frontiies, confidential E/0136/4029/34, 31, jan, 1947, p. 13.

(٢) Yarub.

وحكومة مسقط الجديدة أحيت بسرعة الوشائج التقليدية مع إيران دون أن تعتبر المناطق الشمالية لعمان القديمة وشبه جزيرة مسندم تحت سلطة قوة أخرى غير إيران. إن الموقع التقليدي لإيران في تلك النواحي بالرغم من أنه لم يعرف بصورة دقيقة لكنه كان معترفاً به ضمنياً (دوفاكتو).

بعد اغتيال نادر شاه عام ١٧٤٧ اتخذت عمان والبحرين والسواحل الجنوبية الأخرى للخليج الفارسي نمطاً جديداً لحياتهم وبذلك تعرضت سيادة إيران على موانئها وجزرها في الخليج الفارسي إلى المخاطر مرة أخرى. وفي خضم تلك الأحوال تمكن العثمانيون من بسط نفوذهم باتجاه الجنوب حتى البصرة، كما عززت قبائل العتوب (كآل صباح وآل خليفة) الذين هاجروا حوالى عام ١٧١٠ من نجد إلى زاوية الشمال الغربي للخليج الفارسي - نفوذها على الكويت والبحرين. إن القبائل التي كانت تسكن شبه جزيرة مسندم والسواحل الأخرى، في عهد نادر شاه بسلام وهدوء بدأت نشاطاتها القديمة خارج شبه الجزيرة[1] وبسط القواسم سلطتهم على سواحل مسندم، كما قام أهل مسقط والعمانيون بتوسيع سلطتهم على النواحي الشمالية بشبه الجزيرة الأصلية في مسندم والزاوية الجنوبية الشرقية في الخليج الفارسي.

واستمرت الاضطرابات في مركز وجنوب إيران حتى ظهور كريم خان في عام ١٧٥٧. وكان هذا بخلاف نادر شاه يسعى لترسيخ سلطته داخل إيران عن طريق نيل صداقة وتعاون العرب في الساحلين الجنوبي والشمالي للخليج الفارسي. فسياسة اللين التي اعتمدها كريم خان تجاه القبائل العربية، جعلت للقواسم موقع أفضل لنيل القدرة في الفترة اللاحقة.

---

(١) ميرزا محمد تقي لسان الملك. ناسخ التواريخ. تقارير عن أحداث القرن التاسع عشر في داخل إيران وأطرافها. باهتمام محمد باقر بهبودي - طهران المكتبة الإسلامية، طبعة أولى ١٣٥٣.

فبادروا إلى تنظيم نشاطاتهم بصورة مؤثرة في التجارة والتجارة البحرية حتى إن قوتهم البحرية وصلت في مطلع القرن التاسع عشر إلى درجة ملحوظة من النمو والاتساع.

وكانت القبائل كالقواسم تتحرك بحرية في البر والبحر واستفادت كثيراً من حالة الفوضى والغموض التي كانت تسود العلاقات حول السيادة بين إيران وعمان في المنطقة. وعندما كانت الأخطار والتهديدات الخارجية تواجه المنطقة، كان الإيرانيون والعمانيون بإمكانهم تنسيق وترتيب قواتهم ومواقعهم. وخير مثال لذلك ما شاهدناه في مطلق القرن التاسع عشر عندما بسط الوهابييون سيطرتهم عام ١٨٠٣ على مناطق من مسندم (عمان الساحلي) وبعدها توجهوا إلى عمان. ففي هذه الفترة وبسبب الائتلاف والتحالف العسكري الإيراني ـ المسقطي والعماني، طرد الوهابيون من تلك المنطقة[١].

وهذا الحدث كان سبباً وعاملاً للتمازج والاندماج الأكثر بين مسقط وعمان في المناطق والسواحل الجنوبية للخلجي الفارسي. ونرى من خلال هذه الأحداث كيف إن حكام مسقط وعمان تمكنوا استناداً على مجموعة من الاتفاقيات التي وقعوها مع الحكومة الإيرانية من الحكم على أقسام ومناطق من السواحل الجنوبية وفرضوا سلطتهم على البحرين وباقي السواحل الجنوبية للخليج الفارسي.

إن ظهور التفوق الروسي والبريطاني في القرنين الثامن عشر والتاسع شر، وموقع إيران بالنسبة لهما في جنوب روسيا وغرب بريطانيا (أمبراطورية الهند البريطانية) كان ذا تأثير كبير على الجغرافية السياسية الإيرانية. إن

(١) ميرزا محمد تقي لسان الملك. ناسخ التواريخ. تقارير عن أحداث القرن التاسع عشر داخل إيران وأطرافها. المكتبة الإسلامية، الجزء الأول ١٣٥٣ ص ٢٠٦.

حربي إيران مع روسيا واللّتان أدتا إلى توقيع معاهدتي گلستان في ١٨١٣ وتركمنجاي في ١٨٢٨ وكذلك معاهدة صلح باريس ١٨٥٧ بين إيران وبريطانيا كانت مؤثرة في تفكيك إيران.

إن مجيء بريطانيا إلى الخليج الفارسي وتوسيع النشاطات الإمبراطورية في المنطقة أدى إلى صراع جديد وقوي أمام قوة ونفوذ إيران، كما كان له دور هام في طرح المفاهيم الأوروبية الخاصة بالحدود والأراضي، والتي لم تكن معروفة لدى إيران. أمّا من الناحية التقليدية كانت الحقوق بالنسبة إلى الأرض في المناطق الجنوبية للخليج الفارسي وشمال عمان متداخلة بعضها ببعض، وفي أماكن كان الإيرانييون والعمانييون لعدة قرون يعيشون جنباً إلى جنب بدون أي خط فاصل بينهما، فكانت المنطقة كلها تعتبر حدوداً أو منطقة تماس بين إيران وعمان.

أما الجزر البعيدة عن الساحل فكانت حسب اتفاق واقتناع مشترك تحت السيادة الإيرانية. بينما كانت القبائل في الأراضي الجنوبية للخليج الفارسي تحت «الملكية المشتركة» مستمرين بعيشهم وأعمالهم بدون أي مانع، خاصّة في الجزر أو السواحل الشمالية. وكان السكان يتمكنون من السفر بحرية من السواحل الجنوبية إلى إيران حتى أواخر عام ١٩٤٥ ويقيمون هناك لمدة طويلة[١]. غير أنه في الخمسينات (١٩٥٠) فرضت السلطات الإيرانية قيوداً على الرحلات والزيارات الحدودية في الخليج الفارسي. وذلك عندما بادر جوليان واكر[٢] البريطاني إلى تعريف وتحديد الأراضي والحدود داخل الإمارات ومنح الهوية السياسية لكلّ واحدة منها.

ولو أخذنا بنظر الاعتبار هذا الوضع العام، فإنه ليس من المستغرب

---

(١) Ruper Hay The Persian Gulf States. Washington: Middle East Intute, 1959, p. 148.

(٢) Julian Walker.

أن لا تكون ملكية الأراضي في السواحل الجنوبية للخليج الفارسي، ذات شكل أو طابع تقليدي، دقيقة (من ناحية المفاهيم الحديثة للقوانين الدولية) كما لم تكن من حيث الأوصاف المدّونة من الناحية القانونية، ملزمة.

إن إيران في العهد القاجاري لم تكن غير مدركة للمفاهيم والنتائج القانونية، وكذلك التعقيدات الجغرافية للأنظمة السياسية العصرية التي كانت تتبنّى الأرض والسيادة في داخل حدودها الإقليمية بصورة دقيقة، فحسب، بل كانت العلاقات في الأساس وبالشكل التقليدي غير دقيقة وغير محدّدة بين المركز السياسي والمناطق المتاخمة التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي بالإضافة إلى الضعف، وعدم السيطرة السياسية العامة فما أدى إلى اقتطاع أراضٍ من أرجاء مختلفة للبلاد. وهكذا لم تكن إيران قادرة من الناحية القانونية أو العملية للرد على الادعاءات التي كانت تطلق حول هذه المتملكات وتوابعها بأنها مستقلة عن إيران وتبادر إلى إثبات العكس... وربما خير مثال يمكننا ذكره حول هذا السياق هو ما أطلق حول البحرين... وعندما اعتبرت بريطانيا البحرين مستقلة عن إيران وذلك استناداً إلى المعاهدة الموقعة مع محمد بن خليفة آل خليفة أحد الشيوخ المحليين في عام ١٨٦١، لم تتمكن الحكومة الإيرانية من التدخل في هذا الأمر. في الوقت الذي كان نفس الشيخ قد أعلن قبل عام واحد ولاءه ووفاءه إلى إيران[١].

إن بريطانية عندما دخلت في الخليج الفارسي أدركت بأن لإيران نفوذاً واسعاً وملحوظاً في جميع أرجاء المنطقة وإن هناك وشائج قوية ومتينة ثقافية وتاريخية وقومية بين إيران وسكان السواحل الجنوبية للخليج الفارسي. كما

---

(١) الرسالة التي وجهها الشيخ محمد بن خليفة إلى ناصر الدين شاه القاجاري في ٢٠ رمضان ١٢٧٦ هجرية/ ١٢ آوريل ١٨٦٠ ميلادية. (مجموعة المستندات الحكومية الإيرانية المجلد ٦٠٤٤ صفحة ٣٣٩).

أدركت بريطانيا أيضاً بأن عدداً من القبائل المستقلة ونصف المستقلة لها إتصالات وعلاقات تقليدية مع إيران أو مسقط. وإنها الدولة الوحيدة في النصف الشرقي من الخليج الفارسي التي تتمتع بسيادة كاملة.

وهكذا نرى أن الكابتين بروكس من القوة البحرية الهندية البريطانية عندما بادر في السنوات العشرين من ۱۸۰۰ ـ ۱۸۲۰ إلى دراسة عن السواحل والجزر الجنوبية للخليج الفارسي، اعتبر الطنب، وأبو موسى وسرّى في الخارطة الرسمية، جزراً عائدة إلى إيران[١].

وعندما استقرت بريطانيا في المياه الشرقية معتبرة نفسها سيدة المنطقة اعتبرت إن السيطرة ومراقبة الخليج الفارسي ومضيق هرمز ضرورية لأمن الهند. لذلك فإن ازدياد نفوذها في المنطقة سبب صراعاً لا بد منه مع المستملكات والموقف السياسي لإيران[٢]. فحاولت بريطانيا أن تستفيد من الأواصر التقليدية في المنطقة. وكانت هذه السياسة تتضمن تقليص أو تحجيم نفوذ إيران عن طريق إقتطاع أكثر ما يمكن من الجزر والمناطق الساحلية من إيران.

بادرت بريطانيا ضمن أولويات سياستها إلى إدخال قواتها للمنطقة كذريعة لضرب محاولات وأعمال القرصنة البحرية للقبائل التي كانت تسكن في جنوب الخليج الفارسي. فهاجمت وحدات بحرية بريطانية بقيادة الجنرال السر ويليام گرانت كاير[٣]، جلفار (رأس الخيمة الحالي) وألحقت الهزيمة بقوات القواسم في ۱۸۱۹. وفي فبراير عام ۱۸۲۰ وقعت معاهدة مع خمسة

---

(١) George Brucks. Descrirtive of the Navigation of the Gulf of Persia. 21 Aug. 1829, Bombay Selection 24.

(٢) J.A. Kechichian, Bahrain history of political Relations with Iran, Encyclopedia Iranica, vol. 3, part 5, ed. by Ehsan Yarshates, Routledge, Kegan Paul, London New York, 1988, p. 508.

(٣) General Sir William Grant Kier.

من شيوخ شبه جزيرة مسندم (عمان الساحلي) فأصبحت بموجبها القبائل هناك تحت السيطرة البريطانية. ولأول مرة أشيرت حسب المواد ٣ و ٦ و ١٠ من المعاهدة من قبل بريطانيا بالاعتراف بهذه الوحدات القبلية كظاهرة سياسية مستقلة بينها وبالنسبة لدول الجوار. فمثلاً المادة الثالثة أجازت لرؤساء القبائل أن يكون لديها علم باللون الأحمر بعلامة أو بدون علامة[١]. في البّر والبحر. واعتبر هذا العلم كهوية للقبائل، بينما استمرت حركة القبائل للوصول إلى شكل منسجم لدولة لها أرض، لمدة أكثر من قرن.

إن بريطانيا عندما رأت إنّ بإمكانها الحصول على مكتسبات إقليمية من قبل هؤلاء الشيوخ بسهولة عرضت ادعاءاتها المكررة بأراض «لها قيمتها الاستراتيجية» لكي تستخدمها لقواتها. وبعد هذه الادعاءات قامت بريطانيا باحتلال قاعدة القواسم الجنوبية في جلفار وبجعل قواسم بندر لنجة تحت السلطة البريطانية.

إن هذه السياسة طبّقت في البحرين أيضاً، كما شوهد تطبيقا بعد سنوات في خوزستان عندما شجعت بريطانيا الشيخ خزعل بالرغم من أنه كان أحد رعايا إيران وإنه قد حصّل بموجب فرمان ملكي من مظفر الدين شاه القاجاري حقوقاً في نطاق الحكم الذاتي لجباية الأموال في تلك الناحية، شجعته على المطالبة بالانفصال من إيران. وفي ٢١ نوفمبر عام ١٩١٤ منح السر پرسي كاكس[٢] المندوب السياسي البريطاني في إيران، ضماناً كتبياً للشيخ خزعل يحق له بموجبه النقض المباشر والصريح لاستقلال وسيادة إيران:

«.. والآن لي صلاحية بأن أعطي سعادتكم هذا الضمان. بأن

---

(١) Donald Hawley, The Trucial States. London: George Allen & Uniwin, 1970. p. 314.

(٢) Sir Persi Cox.

حكومة صاحبة الجلالة بريطانيا مستعدة ـ في حالة حدوث أي تغيير في حكومة إيران. وكذلك في حالة أن تقصد إيران التطاول والاعتداء على صلاحياتكم وحقوقكم المشروعة أو على أموالكم في إيران ـ لتعرض عليكم أي نوع من الحماية التي ترتأونه وتكون ضرورية لكم ولنا... إن هذا الضمان سيستمر طالما تصغون سعادتكم لإرشادات ومشاورات حكومة صاحب الجلالة (بريطانيا) للوقوف أمام الحكومة الإيرانية... ونحن سنقوم بصون سلطتكم المحلية على أحسن وجه..»[1].

في عام ١٨٤٠ أعلن المستشار العام لإيران (رئيس الوزراء) الحاج ميرزا آغاسي الذي كان معارضاً لتوسيع نفوذ بريطانيا في المنطقة على حساب إيران، خاصة بعد العمليات العسكرية البريطانية تجاه السواحل والجزر الإيرانية في عام ١٨٣٧ كردّ فعل بالنسبة إلى قيام إيران ضد ثورة كامران خان في هرات، فأعلن بأن جميع مياه الخليج الفارسي وجميع الجزر الواقعة فيه تعود إلى إيران. إن هذه المبادرة وغيرها من ردود الفعل التي ظهرت من قبل المستشار العام (الوزير الأول) لإيران تجاه سياسات بريطانيا في إيران وأفغانستان، جعلت السلطات الهندية البريطانية تطلق عليه لقب «المجنون» و «عميل روسيا»[2].

وكانت مبادرة الحاج ميرزا آغاسي في عام ١٨٤٠ تستند على هذا الأمر بأن الخليج الفارسي، قبل دخول بريطانيا إلى المنطقة كان ملكاً لإيران، وإن بريطانيا من أجل توسيع نفوذها وسلطتها، عمدت إلى تحديد سيطرة ونفوذ إيران في المنطقة إلى أقصى حد واعتبر ذلك ضرورة لا بدّ منها وقد أطلق بعض المراقبين الإيرانيين على هذه السياسة بأنها «استراتيجية بريطانيا لمحاربة إيران في الخليج الفارسي».

---

(١) Fo 416/112, 170. Annual Confidential Report of British Legation in Tehran for the year 1926, para. 74, p. 29.

(٢) هما ناطق، إيران والاكتشاف الثقافي ١٨٤٨ ـ ١٨٣٤، لندن، من مشنورات بيام، ص ٨٨ ـ ٨٩.

قضية بندر عباس

إنّ حقيقة كون الأراضي الشمالية والوسطى، ومناطق من جنوب الخليج الفارسي، تابعة لإيران بالرغم من استغلالها مباشرة أو بصورة مشتركة من قبل إيران والقبائل العربية المسمّاة بعمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فهي واضحة وبارزة من خلال الإسلوب الذي كانت الحكومة الإيرانية تنتهجه في السماح أو تحجيم نشاطات القبائل العربية في تلك الأراضي. إن قواسم مسندم والأئمة في عمان ومسقط كانوا يعيرون أهمية قصوى خلال أنشطتهم الكثيرة ـ بعد سقوط الصفوية ـ للجزر الاستراتيجية قشم، هنجام، ولارك. وكانت بندر عباس الواقعة في السواحل الشمالية لمضيق هرمز بالنسبة لهم مفتاحاً لمراقبة الجزر المذكورة[١].

إن معرفة هذه الحقيقة ذات أهمية قصوى وهي أن نشاطاتهم في تلك الناحية من الخليج الفارسي لم تكن أكثر من تحركات سياسية أو استراتيجية قبلية في الأراضي الإيرانية، ولم تهدد سيادة إيران على تلك الأراضي مطلقاً. ونشير إلى أنه حتى نادر شاه أفشار بالرغم من حساسيتها الشديدة واهتمامها بالنسبة لسيادة إيران، كانت تسمح للقبائل العربية من بني معاني بأن تكون مستأجرة لبندر عباس وجزائر قشم وهرمز[٢].

وقد بادر سيد سلطان بن أحمد (الذي أعلن في عام ١٧٩٣ بأنه سلطان مسقط) في أواخر القرن الثامن عشر إلى افتكاك مراقبة الإيجار هذه من يد بني معاني، وقد منحت الحكومة الإيرانية في عام ١٧٩٨ بناء على طلب من سيد سلطان من خلال فرمان ملكي رخصة تسمح له القيام

---

(١) جهانگير قائم مقامي. البحرين وقضايا الخليج الفارسي. من منشورات طهوري، طهران ١٩٦٢، ص ١٣٥.

(٢) حميد نير نوري: «فتح بندر عباس وجزر القشم وهرمز. المجلة الشهرية وحيد، مجلد ٥، رقم ٤، سنة ١٩٦٨، ص ٣١٤.

بنشاطات اقتصادية في بندر عباس وجزر قشم وهرمز مقابل ضرائب سنوية قيمتها ستة آلاف تومان. في أغسطس عام ١٧٩٨ وقعت شركة الهند البريطانية اتفاقية مع سلطان مسقط تعهّد فيها سيد سلطان بأن يأخذ جانب الحكومة البريطانية في القضايا الدولية وأن يسمح لبريطانيا لكي تبادر إلى تأسيس معسكر في بندر عباس عندما ترغب في ذلك[(١)].

في عام ١٨١١ وبموجب فرمان ملكي صادر من فتحعلي شاه القاجاري منح سيد سعيد بن أحمد الذي خلف سيد سلطان لقب «خان» وهو لقب الإيراني كان في ذلك العهد يطلق على الأشراف والأعيان وأوكل إليه ممة تحصيل الإيجارات في بندر عباس والبحري وشميل وميناب[(٢)]. في المقابل وافق أمام مسقط على دفع الرسوم والضرائب إلى حاكم فارس. وإنه بادر بعد حصول له موافقة إيران في عام ١٨١٦ بغزو البحرين حيث أحكم سلطته لفترة هناك كما عيّن الشيخ يوسف بن نهيان نائباً للحاكم في بندر عباس[(٣)].

وكان الشيخ يوسف يتصف بالعلم والذكاء، وقد بادر بصورة عاجلة بتنمية المصادر الاقتصادية ومضاعفة الإيرادات من الأراضي المستأجرة. وإنه أضاف إلى ممتلكاته كل من كميز، دولت آباد، إبراهيمي، سردره گچي، ميناء خمير حتى محاذاة گج ومكران بالإضافة إلى ٣٣٠ قرية أخرى، وبسط

---

(١) C.U Aitchison. A collection of treatles, engagements and sanads relating to India and neighbouring countries, Vol. 12, Delhi, government of India printing press. 1909.

(٢) للاطلاع على وثيقة الإبحار انظر: محمد علي كريم زاده تبريزي، وثائق وفرامين لم تنشر بعد من العهد القاجاري، لندن ١٩٨٩ ص ١٦١.

(٣) محمد تقي لسان الملك، ناسخ التواريخ، تصحيح جهانگير قائم مقامي ـ طهران ١٣٣٦ مجلد ٣ ص ١٠٠.

نفوذه على بعض أجزاء لارستان. وكان حتى وفاة فتحعلي شاه عام ١٨٣٥ وفياً لحاكم فارس. وفي هذه الفترة رفض تنفيذ تعهداته، فاتخذ نهجاً مستقلاً عن حاكم فارس. وبعد مرور ١٩ عاماً أصبحت مقاطعة بندر عباس التي كانت في استئجار سلطان مسقط، كأمارة شبه مستقلة للشيخ يوسف. وتوجد هناك العديد من المراسلات بين الشيخ يوسف والضباط البريطانيين كالمقدم هنل[١] تبيّن بوضح مدى جهود الشيخ يوسف لإيجاد ارتباط بين مركزه في بندر عباس والتواجد الاستعماري البريطاني في الخليج الفارسي أملاً من التمكن في النهاية من تأسيس إمارة محمية لبريطانيا في بندر عباس. وكانت مراسلات أخرى بين الكولونيل شيل[٢] الوزير المفوض البريطاني في طهران وحكومة إيران تبيّن هذا الأمر بأن المصالح البريطانية الاستعمارية كانت تميل إلى جعل بندر عباس ذات موقع ومكانة سياسية مستقلة نظير المكانة التي كانت تتمتع بها هرات في تلك الحقبة الزمنية.

إن الحكومة المتعاقبة في إيران برئاسة الحاج ميرزا آغاسي، والميرزا تقي خان أمير نظام (أمير كبير) والتي دامت نحو تسعة عشر عاماً لم تتمكن من دحر عصيان الشيخ يوسف وإنهاء المساعي البريطانية لتبديل بندر عباس والنواحي التابعة لها إلى إمارة عربية. . .

وفي عام ١٨٥٤ (١٢٧١ هجرية قمرية) واجه مستشار الحكومة (الوزير الأول) آنذاك ميرزا آقا خان نوري الأمور بشكل حاسم، وإنه بعد إرسال قوات عسكرية إلى بندر عباس وإلحاق الهزيمة بالشيخ يوسف في ٢٨ تموز ١٨٥٥ (١٣ ذى القعدة ١٣٧١ هجرية) وجه رسالة إلى الوزير المفوض البريطاني، ولم يكتف فيها بإبلاغ شكواه وانتقاده للسياسة البريطانية في الخليج الفارسي التي كانت موجهة ضد المنافع والمصالح الإيرانية

---

(١) Hennel.

(٢) Shell.

بصورة مباشرة بل أشار في نفس الوقت إلى السوابق والصلات التقليدية لإمام مسقط مع إيران[1]. وقد ردّ الكولونيل شل على تلك الرسالة بأنه لم يفهم شيئاً من الكلام الذي ورد فيه حول الارتباطات أو العلاقات التقليدية لإمام مسقط مع إيران[2]. وفي هذا الوقت بادر السيد سعيد بإيفاد نجله السيد ثويني[3] على رأس قوة عسكرية إلى بندر عباس حيث تمكن في صيف ١٨٥٥ من احتلال تلك المدينة. ونتج عن هذا التطور ردة فعل أكثر قوة وجديّة من قبل إيران، فأرسل مستشار الحكومة قوات جديدة إلى فارس وكرمان على الرغم من عدم ارتياح الضباط البريطانيين. وبذلك حررت بندر عباس من احتلال السيد ثويني[4].

إن فشل القوات العمانية (المسقطية) أدى إلى تجديد الطلب السابق لإيجار بندر عباس والمناطق التابعة لها من الحكومة الإيرانية. وقد قبلت طلباتهم ووقع عقد إيجار لمدة ٢٠ سنة تحت إشراف المستشار العام (صدر أعظم) نوري حيث وقع من قبل سلطان مسقط في إبريل عام ١٨٥٦ (٢٥ رمضان ١٢٧٢ هجرية).

وحسب الشروط الواردة في المادة رقم ١ من هذه الاتفاقية، فإن سلطان مسقط باعتباره حاكماً ومستأجراً اكتسب الجنسية الإيرانية. وحسب المادة الثانية ارتفع مبلغ الإيجار السنوي لبندر عباس والذي يدفع لحكومة إيران من ٦٠٠٠ إلى ١٦٠٠٠ تومان. وحسب مادة أخرى منع سلطان مسقط بصفته حاكماً على بندر عباس من منح الرخص للرعايا الأجانب لدخول المدينة والمحال المستأجرة أو اقتراب البواخر الأجنبية إلى السواحل المذكورة.

---

(١) نص رسالة ميرزا آقا خان نوري مستشار حكومة إيران إلى الكولونيل شل الوزير المفوض البريطاني.

(٢) نص رسالة الكولونيل شيل إلى ميرزا آقا خان نوري. ١٣ ذى القعدة ١٣٧١.

(٣) Saiyid Thuwaini.

(٤) جهانگير قائم مقامي ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

وكان سلطان مسقط قبل التوقيع على الاتفاقية المذكورة قد أعلن في رسالة انقياده للحكومة الإيرانية وذلك في ٢٦ إبريل ١٨٥٦ (٢٠ شعبان ١٢٧٢). ولم تقع هذه الاتفاقية موضع قبول من جانب حكومة الهند البريطانية. لذلك حرّضتهم ضد المستشار العام نوري فازداد الخلاف بينهم وبين المستشار العام سنة ١٨٥٦.

وبعد احتلال هرات من قبل القوات الموفدة من طهران بأمر من المستشار العام تلك المنطقة التي كانت بريطانيا تعتبرها ذات أهمية استراتيجية كبيرة. وكرد فعل لذلك أقدمت على الهجوم على موانىء وجزر إيران في الخليج الفارسي مقابل هرات. ونظراً إلى الأهمية الاستراتيجية للخليج الفارسي مقابل هرات بشرط خروج قوات الطرفين من هرات والخليج الفارسي فقد تم طلب الصلح.

الحكم الذاتي القاسمي في بندر لنجه

إن أحد الشخصيات الإيرانية المحلية في الخليج الفارسي الذي استغل وفاة نادر شاه لنيل السلطة وتثبيت حكومته الذاتية كحاكم مفوض لهرمز هو الأدميرال البحري ملاّ علي شاه. وقد امتنع عن دفع الضرائب السنوية للحاكم المركزي كما التحق بإتحاد الشيوخ القوى للقواسم في جلفار عن طريق المصاهرة مع أحد شيوخ الإتحاد. وقد أرسل الشيخ القاسمي في عام ١٧٥١ أسطولاً من الزوارق إلى تلك المنطقة بحجة تقديم التهاني لزواج بنت الملا علي شاه ولكن في الحقيقة لتوسعة نفوذه وسلطته في القطاع الشمالي للخليج الفارسي.

وفي عام ١٧٥٩ بعد أن سرق اللصوص محتويات دار إقامة نائب المندوب السياسي البريطاني في بندر عباس، طالبت شركة الهند الشرقية كريم خان زند بدفع تعويض عن تلك السرقة. وقد كلّف الشيخ نصر الله خان حاكم لار بدراسة أسباب الفوضى في بندر عباس. وكان وقوع الصراع

بين قوات الشيخ نصر الله خان وملا علي شاه أمراً لا بد منه. وقد دخل الشيخ القاسمي جلفار، على رأس قوة عسكرية قوامها ١٠٠٠ مقاتل إلى بندر عباس حماية لملا علي شاه. ونظراً لاستمرار الصراع لمدة طويلة، فقد اختار عدد من القواسم السكن في بندر لنجة ولافت وشيناس، وجزيرة قشم. وكان كريم خان زند (١٧٥٧ ـ ١٧٧٩) قد اتّخذ سياسة مرنة بالنسبة إلى القبائل العربية التي كانت قد نهجت الحكم الذاتي في السواحل الشمالية. وفي الحقيقة فإنه كان يعتمد عليها لكسب القوة. إن إتباع هذه المرونة السياسية تجاه القبائل العربية أوجدت ظروفاً تمكن من خلالها القواسم على طول الساحل الشمالي في السنوات الأخيرة في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر من ازدياد وتثبيت نفوذهم. وفي عصر كريم خان زند أنيط منصب عمدة بندر لنجة للشيخ صالح رئيس القواسم في تلك المنطقة[١]. أما إحالة منصب العمدة إلى أبناء وأحفاد الشيخ صالح فلم تتعارض مع السيادة المباشرة والمستمرة لإيران على ميناء لنجة والموانىء والجزر التابعة لها حيث إن الشيخ صالح نفسه كان من الجنسية الإيرانية.

إن جزر كيش وطنب وأبو موسى وسرّى و ٢٦ جزيرة أخرى كانت دوماً قطاعات تابعة لإدارة لنجة. لذلك فإن قدرة وسلطة القواسم الإيرانيين في لنجة كانت تشمل الجزر المذكورة وكذلك موانىء چارك ولافت وگنج (كنگ) في عهد إدارة الحكام المحليين السابقين.

إن الخرائط الرسمية البريطانية والفرنسية لعام ١٧٦٤ (خارطة الخليج الفارسي)[٢] والخارطة البريطانية (خارطة الأمبراطورية الإيرانية)[٣] من

---

(١) إسماعيل نوري زاده بوشهري. إيران المعاصرة والخليج الفارسي طبعة ١٣٢٤ ص ١٢٩.

(٢) Carte du Golphe Persique.

(٣) A Map of the Empire of Persia.

دانويل[1] لعام ١٧٧٠ ومرة أخرى في عام ١٧٩٤ في هذا الصدد لخير دليل وشاهد على ذلك. (انظر فهرس الخرائط المرفقة رقم ١).

وقد بادر الجنرال ويليام گرانت كاير حسب اتفاقية ١٢ أغسطس ١٧٩٨ المذكورة التي وقعت بين شركة الهند الشرقية وسلطان مسقط حول بندر عباس وقشم، بعد إلحاق الهزيمة بالقواسم في جلفار عام ١٨١٩، بإنزال أكثر من ألف جندي من قواته في باسعيدو الواقعة في جزيرة قشم. كما بادر هؤلاء إلى إنشاء معسكر في الجزيرة على الرغم من معارضة الحكومة الإيرانية.

وقد قررت بريطانيا عام ١٨٢٢ بعد سيطرتها على ساحل مسندم إرسال قوات عسكرية إلى لنجة للتغلب على قواسم إيران. وقد عارضت السلطات الإيرانية البرنامج المذكور إعلاه باعتبار إن شيوخ القواسم في لنجة هم من رعايا الحكومة الإيرانية:

وللحيلولة دون إحداث سوء تفاهم مع الحكومة الإيرانية وخاصة بعد العمليات العسكرية التي قامت بها ضد شيوخ لنجة وچارك، أوفد الدكتور ديوكز[2] بصفته مبعوثاً خاصاً يحمل رسائل من حاكم بومباي إلى والي فارس وحاكم بوشهر لبعث روح الثقة والاطمئنان فيها. كما أرسلت رسائل أخرى إلى القائم بالأعمال البريطاني في طهران لكي يقوم بدوره بأخبار الشاه بذلك. ولكنه لم يتمكن من كسب موافقة الشاه، وأرسل الأمير والي فارس رسالة إلى گرانت كاير يحذّره من التدخل في شؤون الموانىء التي تخضع لسلطته خاصة مينا لنجة. وهكذا رأى كاير

---

(١) D'Anville.

(٢) Dr. Dukes وقد توفي الدكتور آندرو ديوكز قبل وصوله إلى طهران (نير نوري ص ٣١٦).

بأنه ليس من المصلحة إنزال قواته في الأراضي الإيرانية[1].

وبالرغم من أن بريطانيا لم يكن لديها أي شك بأن لنجة وملحقاتها هي أجزاء غير قابلة للتجزئة من إيران وإن قواسم لنجة هم من رعايا إيران ومن المسؤولين الحكوميين، قامت قوات گرانت كاير بمهاجمة ميناء لنجة وأغرقوا الكثير من القوارب في المرسي. وأثر الانتقادات العنيفة واحتجاجات إيران، بادرت بريطانيا إلى كسب رضا الحكومة الإيرانية. وقد تمّ ذلك أثر التوقيع على اتفاقية بين مندوب إيران ميرزا زكي خان نوري[٢] والسر وليام بروس[٣] مندوب شركة الهند الشرقية البريطانية، أن يرفع التعويض عن الخسائر الناجمة عن إغراق الزوارق المتحركة والراسية في المرسي والتي كانت أموالاً تعود إلى أبناء موانيء لنجة وچارك[٤].

وللتأكد من أن بريطانيا لم تكن لديها شكوك حول السيادة المؤكدة لإيران على ميناء لنجة والموانيء والجزر التابعة لها في الوقت الذي كان الشيوخ القواسم لا يزالون يسيطرون على إدارة لنجة، نرى أن حقيقة أخرى ظهرت للوجود في الخارطة التي أعدت من قبل نائب المندوب السياسي في الخليج الفارسي الكابتن هنل.

فقد اقترح المذكور فضّ الاشتباك البحري للحيلولة دون منازعات القبائل العربية في السواحل الجنوبية للخليج الفارسي خاصة في فترات أو مواسم صيد اللؤلؤ في عام ١٨٣٥، حيث تم توقيعها في ٢١ أغسطس ١٨٣٥. وقد بادر الكابتن هنل إلى رسم خط على خارطة للخليج الفارسي فصل فيها متصرفات القبائل العربية عن الإراضي الإيرانية. وحسب هذه

---

(١) D. Hawley, OP. CIF. p. 114.

(٢) ميرزا زكي خان نوري هو الجد الأكبر للمؤلف.

(٣) Sir William Broce.

(٤) جهانگير قائم مقامي صفحة ١٧١ نفس المصدر.

الخريطة بيّنت موانىء لنجة ولافت وچارك وكذلك جزر قشم والطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى باعتبارها أراض إيرانية[1].

وعقب فترة أعدّت خارطة أخرى من قبل المقدم موريسون رسم فيها خطاً جديداً يحدّد منطقة تمتد من رأس الزور بالقرب من الكويت حتى جزيرة صير بونعير العائدة للشارقة حتى الشمس بالقرب من رأس مسندم. وكان هذا الخط أيضاً يبرز سيادة إيران على الجزر الثلاث: الطنبين وأبو موسى وإدارة القواسم في لنجة. وفي إحدى الخرائط التي رسمتها البحرية البريطانية عام ١٨٨١ تمّ اختيار لجزر الطنب وأبو موسى نفس اللون الذي كان مخصصاً للنجة وسائر الأراضي الإيرانية الأصلية.

وفي خضم تلك الأحداث كان القواسم خلال تواجدهم في إيران، يبدون الولاء لإيران ويمدون يد العون إلى الحكومة الإيرانية في خلال صمودهم ووقوفهم أمام القبائل العربية الثائرة في جنوب غرب إيران أو ممارساتهم ضد التدخلات البريطانية في الأراضي العائدة إلى إيران كالبحرين خلال عشرية ١٨٦٠.

وقد توصلت الحكومة الإيرانية في عام ١٨٨٥ إلى هذه القناعة، بأن الأجهزة الإدارية المدنية الموروثة منذ العهد الصفوي، لم تتجاوب مع مستلزمات العهد المتطور الجديد. وحسب المشروع الجديد لتقسيمات المنظمة الإدارية، قسم البلاد إلى ٢٧ مقاطعة وأن المقاطعة رقم ٢٦ سميت مقاطعة موانىء الخليج الفارسي[2]. وفي نفس عام ١٨٨٥ قتل الشيخ يوسف القاسمي الذي امتد حكمه في لنجة منذ ١٨٨٧ وذلك على يد أحد

(١) Bombay Selection XXIV.

(٢) كاظم وديعي، جغرافياي إنساني إيران، من منشورات جامعة طهران رقم ١٢٨٠ سنة ١٩٧٤ ص ١٩٢ ـ ٣٠٠.

أقرباء الشيخ قضيب بن راشد. وقد أدى هذا الحادث إلى أن تقدم الحكومة الإيرانية بإنهاء الحكم الذاتي لقواسم لنجة وملحقاتها وألحقت تلك الولاية بالمقاطعة ٢٦ إن الخطوة الأولى لطهران كانت مضاعفة بسط سيادتها المباشرة على لنجة. ويبدو إن هذه السياسة كانت موضع اهتمام أمين السلطان الحاكم العام السابق للمقاطعة ٢٦ الذي كان في عام ١٨٨٦ المستشار العام في إيران.

ويكتب لاريمر: «إن أعوام ١٨٨٧ و ١٨٨٨ كانت تتميز بجهود الحكومة الإيرانية الحثيثة لأبراز نفسها سياسياً في الخليج الفارسي»[١].

في عام ١٨٨٦ عيّن الأمير محمد ميرزا والياً لفارس. وكان في هذا العصر سعد الملك حاكماً لبندر عباس ولنجة. وقد بادر الأمير والي فارس إلى تخفيض مقام الشيخ قضيب القاسمي في بدر لنجة من «الحاكم المفوض» إلى «نائب الحاكم». وبعد عام قام محمد ميرزا بإلحاق بوشهر وملحقاتها إلى ولاية الموانيء وجزر الخليج الفارسي، كما عيّن قوام الملك حاكماً على تلك الولاية. وجعل العميد حاجي أحمد خان في منصب استجد جديداً. كما قام بزيارة كل من أبو ظبي ودبي على متن الباخرة الجديدة پرس پوليس واستمر باتصالاته مع شيخ أبو ظبي.

وأصدر أمين السلطان مستشار الحكومة في عام ١٨٨٧ تعليماته لاعتقال الشيخ قضيب بتهمة اغتيال الشيخ يوسف وسجنة، ثم اقتيد تحت حراسة مشددة إلى طهران حيث توفي هناك بعد فترة. وهكذا انتهى نظام الحكم الذاتي لقواسم لنجة وأصبحت لنجة وتوابعها تحت الإشراف المباشر للوالي الجديد المعيّن من قبل أمين السلطان.

في عام ١٨٩٨ احتل الشيخ محمد بن الشيخ خليفة بن سعيد الحاكم

---

(١) J.G. lorimer gazetteer of the persian gulf. Vol. I. Historical A.2086.

السابق لميناء لنجة، ولكنه طرد في عام ١٨٩٩ من قبل السلطات الإيرانية. وبعد فترة تناقلت الأنباء من عمان المتصالحة بأنه كان يسعى للعودة إلى إيران وإنه كان يجهّز نفسه بحشد من قوة عسكرية.

طلبت الحكومة الإيرانية من بريطانيا لتحول دون وقوع أية أعمال عدائية في السواحل الجنوبية ضد الأراضي الإيرانية في لنجة أو أية مواقع أخرى. وقد حذّرت الحكومة البريطانية شيوخ عمان المتصالحة بالامتناع عن إعطاء المساعدات للشيخ محمد وعدم التدخل في شؤون إيران الداخلية.

وكما أشرنا سابقاً بادر الدريابيگي حاجي أحمد خان في عام ١٩٠٠ بإجراء اتصالات ودية مع شيخ أبو ظبي مستهدفاً من ذلك إبعاده عن حكام عمان المتصالحة وكذلك للحيلولة دون اشتراكه في أي هجوم على ميناء لنجة.

وخلال هذه الاتصالات كان شيخ أبو ظبي يسعى إلى الحصول على موافقة إيران بالنسبة لدعاوى البعض من رعاياه بشأن أموالهم في إيران. أما شيوخ الشارقة ودبي الذين كانوا لا يزالون متمسكين بامتعاضهم من أحداث لنجة، بادروا إلى رفع تقرير لوكيل المندوب الساحي البريطاني خان بهادر عبد اللطيف عن تلك الاتصالات كما ربطوا ذلك بمساعي روسيا من أجل إيجاد موطىء قدم لها في عجمان المتصالحة. وكان هؤلاء يستدلّون من أقاويلهم بأن الاتصالات الودية للشيخ زايد مع السلطات الإيرانية تتعارض ونص الاتفاقية الثنائية الموقعة بين بريطانيا وأبو ظبي عام ١٩٨٤ حيث كان بموجبها لا يحق للشيخ إجراء أي اتصال أو اتفاق مع القوى الأخرى غير حكومة بريطانيا. وهكذا أخطر شيخ أبو طبي بقطع اتصالاته مع دريابيگي الإيراني، فتم ذلك فعلاً. إن نجاح الشيوخ في إثارة نواب بريطانيا، جعل شيوخ قواسم الشارقة يبذلون مساعيهم لاغتصاب أراضٍ كانت تحت أمرة أولاد عمومتهم القبليين في الماضي.

إن السيادة المؤكدة لإيران على ميناء لنجة والموانىء والجزر التابعة لها وكذلك هذه الحقيقة بأن شيوخ قواسم لنجة كانوا من رعايا إيران، ومن المسؤولين الإيرانيين، ثابتة في المراسلات والاتصالات الجارية بين إيران وبريطانيا، ومن جملة هذه المستندات خطاب ويليام دوريا[(١)] القائم بالأعمال البريطاني في طهران المؤرخ في شهر مايو ١٨٥٨ الموجهة للحكومة الإيرانية حيث اشتكى في خطابه من سلوك شيوخ لنجة وماقو طالباً من الحكومة الإيرانية، «الحيلولة دون مضايقات شيخ لنجة لرعايا جلالة ملك بريطانيا في تلك المنطقة»[(٢)].

ومن الطبيعي إن هذه الشكوى لم تؤد إلى النتيجة المرجوّة، ذلك فإن السلطات البريطانية حاولت خلق الصراعات المحلية ضد قواسم الشارقة. وفي هذا الصدد بادر أحد عملاء بريطانيا يدعى حاجي محمد إلى تشجيع الأفراد لمغادرة ميناء لنجة متجهين إلى باسعيدو جزيرة قشم[(٣)] وحتى مطلع إبريل ١٨٦٣ غادر نحو ٢٠٠ عائلة ميناء لنجة صوب باسعيدو التي كانت تحت الاحتلال البريطاني. وبذلك خرج هؤلاء بصورة فعلية من نطاق السيادة الإيرانية. وقد دوّن ناصر الدين شاه القاجاري بقلق في مذكرته الموجهة إلى مستشار الحكومة ما يلي:

«على وزير الخارجية التباحث حول هذه القضية مع الوزير المفوض ويعرض عليه هذا السؤال لماذا بادر عميلهم إلى مثل هذا السلوك حيث أجبر السكان العرب للذهاب هنا وهناك... وعليكم إرسال هذا الخطاب إلى قوام الدولة والإيعاز بأن يرشح حاكماً مناسباً لميناء لنجة وإنه ليس من

---

(١) Wiliam Doria.

(٢) مأخوذة من خطاب ٣ شوال ١٢٧٥ (مايو ١٨٥٨). ويليام دوريا إلى وزير خارجية إيران. من المستندات الدولية الإيرانية. المجلد ٦١٨٠.

(٣) جهانگير قائم مقامي ص ١٢٠ ـ ١٢١.

الضروري أن يكون الحاكم عربياً، بل يعيّن حاكماً ممتازاً جداً لهذا المقام»[1].

إن هذه الوثيقة تثبت في نفس الوقت بأن حكم شيوخ القواسم على ميناء لنجة والموانىء والجزر التابعة لها لم يكن نتيجة عوامل أو حقوق وراثية بل ناتج عن وجهة نظر وتشخيص الحكومة المركزية في إيران. ولكن لا يبدو أن تعليمات ناصر الدين شاه قد أخذت طريقها إلى التنفيذ حيث إن شيخ قواسم لنجة الذي أسرع إلى مدّ يد العون إلى شيخ البحرين في عام ١٨٦٧ وقف بوجه طلب بريطانيا هو الآخر.

أما الشيخ علي بن خليفة آل خليفة الذي احتل مركزاً فيه في تلك الفترة، سارع فور توليه حكومة البحرين إلى مواجهة سياسات الكولونيل پلي مندوب بريطانيا في الخليج الفارسي، وفي هذا المقام طلب من الأمير حسام السلطنة حاكم فارس والشيخ حسن القاسمي حاكم لنجة الحماية العسكرية والسياسية. ويأتي رد حاكم فارس بالإيجاب. أما الشيخ القاسمي وسكان لنجة أتى بالإيجاب ومدّ يد العون إلى الحاكم وسكان البحرين. وقد أدى ذلك إلى غضب الضباط الإنجليز، ثم مبادرتهم لإرسال باخرة حربية إلى ميناء لنجة وتهديد المواطنين بإنزال العقوبات عليهم. وقد ألحقت الباخرة المذكورة خسائر ملحوظة ضد أرواح وأموال المواطنين في لنجة والتي أدت إلى احتجاجات شديدة من قبل الحكومة الإيرانية[2].

تواجد الإمارات

في منتصف القرن التاسع عشر، استمرت العلاقات التقليدية الغامضة بين القواسم الذين كانوا يسكنون منطقة سميت فيما بعد بالشارقة، كسائر

(١) النص الفارسي في صفحة ١٠٨. مجلد ٦٠٤٤ من المستندات الدولية الإيرانية.
(٢) مستندات ووثائق الحكومة الإيرانية المجلد ٦٠٢٤ صفحة ٢٦٣.

القبائل في شبه جزيرة مسندم (عمان الساحلي)، وحكام مسقط. في وقت كان لحكام مسقط أنفسهم علاقات وارتباطات غامضة ومشابهة مع إيران، على أساسها كان حكام مسقط يقومون بإدارة الأراضي المحيطة بميناء عباس وچابهار في السواحل الجنوبية لإيران بموجب اتفاقية تأجيرية، وكانت إيران تسمح لقواتهم بالغزو واحتلال الأراضي الساحلية الجنوبية في الخليج الفارسي ومن ضمنها البحرين[١]. وفي عام ١٨٦٤ عقد شيوخ القواسم معاهدة منفصلة مع بريطانيا حيث أصبحت بموجبها منطقة مشخيتهم تحت الحماية البريطانية وانحصرت علاقاتهم الخارجية ببريطانيا. وبموجب هذه الاتفاقية برز الوضع السياسي للشارقة بصورة إمارة مستقلة عن باقي المشيخات في المنطقة، وأصبح اسم الشارقة متداولاً منذ ذلك الحين.

وعندما اقترحت السلطات المسؤولة عن الاتصالات البرقية الهندية الأوروبية في عام ١٨٦٤، كي يتمتع القبائل المتصالحة بأبعاد ومساحات أرضية مميّزة بالفواصل الحدودية المجزأة وذلك ضماناً لسلامة وأمن تلك الخطوط والأسلاك البرقية، عارض العقيد لوئيس پلي المندوب السياسي البريطاني ذلك الاقتراح قائلاً ـ إنه لم يعارض استخدام المفاهيم الأوروبية (كالحدود والتقسيمات الأرضية) لشرق شبه الجزيرة العربية في تلك الحقبة. لأن هذه الإجراءات ليست من المصلحة. وباعتقاده إن مثل تلك الإجراءات تزيد الأمور تعقيداً وسوف توجد تعقيدات أخرى[٢]. إنّ سياسياً محترفاً وذكياً وفطناً مثل پلي كان يدرك تماماً بأن الحديث عن السيادة في تقسيمات أرضية في شبه جزيرة مسندم (عمان الساحلي) لم يكن قابلاً للتوسع. إن

---

(١) FO 60/785, Reverend G.P. Badger to Governement of Bombay, No 10,5 June 1861.

(٢) J.G. Lorimer Gazetteer of the Persian Gulf vol. 1 India 1908, p. 625.

العقيد پلي كان على علم وإدراكاً لما وصفه كاتب بعد قرن:

«إن مفهوم السيادة الأرضية كما كان متداولاً في الغرب لم يوجد في شرق الجزيرة العربية. إن الحاكم كان يتصور لنفسه السيادة على الأرض بسبب ممارسة صلاحياته على القبائل التي كانت تسكن في تلك الأراضي. وكان أفراد القبيلة أيضاً يدينون له بالولاء. وكان الولاء ذا صفة شخصية، يعلن للقبيلة، أو للشيخ أو للزعيم الأقوى، ولم يظهر أي تصور انتزاعي من مفهوم الحكومة»[(١)].

إن العبارة الواردة أعلاه هي انعكاس لأقوال السر روبرت التي هي أحد المندوبين السياسيين السابقين لبريطانيا في الخليج الفارسي والذي أطلقها قبل عشر سنوات منذ ذلك:

«قبل اكتشاف النفط، كانت الصحراء تشبه من نواحي عدة، البحر فكان أصحاب الخيم يرحلون بإبلهم إلى أية منطقة يشاؤون. وبالرغم من المناطق الحدودية القبلية غير الواضحة وغير الدقيقة، إلا إنه كانت هناك مظاهر ضعيفة من وجود السلطة الحكومية تشاهد هنا وهناك»[(٢)].

مع الأخذ بنظر الاعتبار لهذه السابقة من الجغرافية السياسية لجزيرة مسندم (عمان الساحلي)، فليس هناك صعوبة لفهم هذه الحقيقة: كيف كانت القبيلة تعلن ولاءها للمطالبين بالسيادة في مختلف أوقات السنة.

---

(١) J.B. Kelly, «Eastern Arabian Frontiers», London, Faber & Fabey 1964 p. 18.

(٢) Rupert Hay. The Persian Gulf States, Washington Middle East Institute 1959 p.p. 3, 4.

ويكتب لاريمر حول الوضع السياسي لقبائل مسندم:

«استناداً إلى التحقيقات المحلية، يبدو أن أهالي كمزار[1]، وخَصَب[2] في السواحل الشرقية ومن ضمنها عدة قرى قد قبلوا سلطة سلطنة عمان، في حين كانت هناك شكوك بالنسبة إلى سكان فيلم[3] شبوس[4] شيصة[5] في القطاع الشرقي لرأس شبه جزيرة مسندم حتى كان يقال بأن السكان عندما كانوا في نطاق بيئتهم كانوا يعيشون في استقلال تام ولكن موسم قطف التمور كانوا يعتبرون من رعايا شيخ الشارقة»[6].

ولكن الاعتراف بالوضع السياسي لإمارة القواسم حينذاك لم يكن يعني الاعتراف بالتوسع الإقليمي لبلدهم، الأمر الذي من المفروض أن يجّرب المسيرة الطويلة والمتكررة للوحدة والتجزئة منذ عام ١٨٦٦. وقد توفي الشيخ سلطان بن صقر الذي أصبح حاكماً منذ عام ١٨٠٣ توفي في عام ١٨٦٦. وقبيل وفاته عيّن أبناءه وإخوته نواب له في مدن رأس الخيمة، ديبا[7]، كلبا[8]، خورفكان[9] وأوصاهم بإطاعة الشيخ صقر ابنه الأكبر بعد وفاته[10].

---

(١) Kumzar.

(٢) Khasab.

(٣) Film.

(٤) Shabus.

(٥) Shisah.

(٦) J.G. Lorimer op. cit.

(٧) Diba.

(٨) Kalba.

(٩) Khorfakan.

(١٠) پيروز مجتهد زاده، مشيخات الخليج الفارسي ـ منشورات عطائي ـ طهران ١٩٧٠.

وبعد مرور عام من وفاة الشيخ سلطان، انفصلت رأس الخيمة من الشارقة ولكنها التحقت بها عام ١٩٠٠. ثم في عام ١٩٢١، انفصلت رأس الخيمة مرة أخرى عن الشارقة وأصبحت إمارة مستقلة. أما الفجيرة فطلبت أيضاً في عام ١٩٠١ الانفصال من الشارقة، ولكن حتى عام ١٩٥٢ حيث وافقت بريطانيا على انفصال الإمارتين استمرتا بدفع الرسوم للشارقة.. وكانت كلبا في القسم الشرقي تطالب بالاستقلال عن الشارقة، ولكنها التحقت مرة أخرى في عام ١٩٥١ بإمارة الشارقة. إن هذه التحولات والتطورات الإقليمية أرغمت بريطانيا على استخدام المفاهيم الأوروبية للسيادة الإقليمية والحدود السياسية في هذه النواحي، حتّى عاد الاستقرار إلى المنطقة. كما أن اكتشاف البترول كان عاملاً آخر استوجب ضرورة وضع التقسيمات الحدودية والإقليمية في الجنوب الشرقي لشبه جزيرة العرب موضع التنفيذ.

في عام ١٩٥٤، عيّن جولين واكر الحكم والوسيط البريطاني لإجراء التقسيمات الإقليمية وتعيين الخطوط الحدودية. وقد بدأ أعماله بتعريف وتحديد منطقة سيادة كل من الإمارات ورسم الخطوط الحدودية بينها واستمرت أعماله حتى عام ١٩٦١ وبعد مضي عام من ذلك التاريخ أي في عام ١٩٦٢ اكتسبت آراؤه بخصوص التقسيمات الإقليمية والحدودية الصفة الرسمية ولأول مرة تمتّعت الإمارات بوضع إقليمي مميّز.

إن الترتيبات الإقليمية المذكورة بين الإمارات كانت ظاهرة غريبة للحكام القبليين، حتى ظهور الدولة الموحدة في عام ١٩٧١، وقد وصف الدكتور ويلكينسن الوضع المذكور حيث قال:

إن هذا النوع من التجزئة الأرضية التافهة لم يكن له أساس رصين، بل نشأ ذلك بسبب فرض بعض المفاهيم الأوروبية لإيجاد وحدات سياسية على أساس التقسيمات الأرضية في مجتمع كان بعيداً عن تلك المفاهيم. فكانت حصيلتها ما نراه من أوضاع

خاصة في الوقت الراهن. وقد بدأت ذلك منذ قرن ونصف عندما وقعت بريطانيا مجموعة من المعاهدات مع سلطان مسقط وشيوخ سواحل عمان الشمالية، لغرض تقليص نشاطاتهم البحرية وعلاقاتهم الخارجية.

وفي الوقت الذي كانت بريطانيا بصدد توسيع رقعة سلطتها وهيمنتها في الخليج الفارسي ومن بعدها الاهتمام بتأمين مصالح بعض الشركات المعينة التي كانت في الحقيقة تسيطر على الامتيازات البترولية، كان عليها في البداية وقبل كل شيء حماية الحكام الذين كانوا يقيمون في السواحل التي كانت تحت سيطرتها في مواجهة الهجمات الخلفية الآتية من شبه الجزيرة، كما كان عليها تباعاً تقسيم المنطقة إلى أقاليم تابعة لها وتحت حمايتها حتى تسيطر على السكان والثروات الكامنة في بلاد «عمان الكبير». وطبعاً لا يمكن القول بإن الحكومات التي أوجدتها بريطانيا أو كانت لها دور في ذلك، كانت مصطنعة كلياً بل كان ذلك يعني ضمنياً بأن الظروف التي كانت سبباً في ظهور تلك الحكومات، أهملت بشكل ما المقومات الهامة والأصلية للتركيبة التقليدية للمنطقة[١].

إن الإمارات العمانية الشمالية السبعة أصبحت تشكل اتحاداً فدرالياً وذلك عقب إعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ بسحب قواتها في المنطقة ونهاية العهد البريطاني[٢]. إن هذا الاتحاد الذي أصبح أبو ظبي مركزاً له ظهر إلى

(١) J.C. Wilkinson. Water and Tribal..., op. cit. p. 6.

(٢) PAX BRITANNICA.

الوجود رسمياً في ٢ ديسمبر ١٩٧١ كما أصبح عضواً في منظمة الأمم المتحدة باسم الإمارات العربية المتحدة في ٩ ديسمبر من نفس العام.

إيرانييون في السواحل الجنوبية للخليج الفارسي

من بين سكان السواحل الجنوبية للخليج الفارسي، كان من الممكن تحديد مجموعتين وهما بحارنة البحرين[١] في البحر وفي الساحل[٢] وطائفة الكمازرة من قبيلة شيحوح في مسندم.

بحارنة البحرين:

يطلق اسم «البحارنة» على السكان المحليين في البحرين (بحراً أو ساحلاً) وهم يعتنقون المذهب الشيعي. في البحرين البحري وحدها يزيد عددهم عن ٥٠ ألف نسمة ولكن عددهم في قطر، أبو ظبي والعربية السعودية غير معلوم. وقد امتزج أكثرهم بالتصاهر مع العرب المحليين، لذلك يعتقد البعض بأنهم من السكان العرب، كما يعتبر البعض الآخر بأنهم من المهاجرين الإيرانيين الذين هاجروا إلى تلك المنطقة في العصور السابقة للإسلام.

طائفة الكمازرة من قبيلة شيحوح في جزيرة مسندم

مع ظهور الإسلام سنحت الفرصة لعرب عمان للإطاحة بسيادة إيران القديمة في عمان وشبه جزيرة مسندم. ولكن هذا الأمر لم يكن بمعنى قطع الاتصالات مع إيران بصورة كاملة. وقد احتفظ الإيرانييون ببعض معالم ثقافتهم الأصيلة، كما أنهم استمروا في العيش في عمان الشمال. ومن أبرز الطوائف التي عرفت هناك، طائفة الكمازرة من قبيلة الشيحوح في جزيرة

---

(١) BAHARINNAH.

(٢) البحرين الساحلي كانت تشمل في القرون الماضية نواحي إحساء قطيف، ظهران، عقير وشبه جزيرة القطر.

مسندم أما سائر الإيرانيين المحليين سكنوا في عمان العرب وامتزجوا معهم.

وهناك عدّة فرضيات بشأن أصل ومنشأ قبائل شيحوح. فالعقيد ويلسون يصفهم بـ «جماعة صغيرة من الجنس الأسود» حيث سكنت قبل الأجناس السامية في تلك الديار[١]. في حين تعتبر الحكومة العمانية، أهل عمان من ذلك الأصل الإيراني كما تؤكد بأن المواطنين الحاليين لشيحوح هم من أعقاب السكان الأوائل في المنطقة حيث يكون لون بشرتهم أكثر اسمراراً قياساً مع القبائل العربية الأخرى[٢].

وحسب ادعاء والتر داستال يتكون مجتمع شيحوح من مزيج من الإيرانيين والعرب حيث ينتمي قبيلة الكمازرة إلى الجيش الإيراني وهم من جذور البلوش والسكان الأصليين لمسندم وعمان الشمال[٣].

إن الفروع العربية لمجتمع الشيحوح لم يكونوا من نسب واحد حيث يقال بإنهم قد رحلوا ضمن هجرات متعددة من اليمن إلى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية بإرشاد المدعو مالك بن فحم في القرن الثاني الهجري[٤].

ويتكلم أفراد قبيلة شيحوح بلغة خاصة هي مزيج من اللغتين العربية والفارسية وبعض الكلمات الهندية. بينما يصف البعض من المراقبين تلك اللغة بأنّها نوع من الحديث العربي. وتؤكد وزارة الثقافة والإرشاد العمانية بأن الشيحوح يتكلمون بالعربية والفارسي.

---

(١) A. Wilson, op. cit. p. 22.

(٢) «Oman», Published by the Governement Muscat of Oman, 1976, p. 26.

(٣) Walter Dostal, «The Shihuh of Oman» The Geographical Journal, No. 138, 1 March 1972, pp. 1-77.

(٤) أبو القاسم علي بن الحسن المسعودي، تاريخ المسعودي، ترجمة أبا القاسم پاينده، طهران ١٣٥٦ ص ٢٤٠.

وفي ديسمبر ١٩٧٧ حين كان اثنين من قبيلة الكمازرة يتحدثان مع المؤلف في خصب، كان حديثهم بالفارسية التي تشبه الفارسية القديمة والتي كانت رائجة في المناطق الريفية من إيران، وهي لغة يصعب فهمها، بسبب استعمال مصطلحات فارسية غير متداولة في هذا العصر.

وأهل شيحوح لم يقبلوا حتى الماضي القريب من الناحية السياسية أية سلطة أخرى، غير سلطتهم. وكان سلوكهم ونظرتهم إلى أية سلطة خارج نطاق قبيلتهم عدائياً. كما لم يكن الداخلين إلى بلادهم آمنين. إن طائفة الكمازرة كانت في نزاعات مستمرة مع القبائل العربية في المنطقة. وعندما بادرت السلطة البريطانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر بحماية قواسم مسندم، أقدمت قبائل الكمازرة وعضد في شبه جزيرة مسندم على تأسيس كنفدرالية الشيحوح والتي استمرت ككيان مستقل حتى العقود المتأخرة.

إن أهل شيحوح بالرغم من التقسيمات السياسية في المنطقة وظهور الحدود السياسية خلال أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ حيث وضعت منطقتهم ضمن سلطنة عمان (عمان ومسقط سابقاً) دامت نظرتهم وفكرتهم المغايرة والمستقلة، غير أنه من عام ١٩٧٦ عندما استقبلوا السلطان قابوس في زيارته للمنطقة ثبت بأن شيحوح قد ارتضى أو اعترف بصورة واضحة صلاحيّة عمان[١].

سكان المنطقة خلال القرون الوسطى

إن أحد العوامل التي شجعت السكان في داخل إيران على التنقل واختيار السكن في الخليج الفارسي، هو تنمية واتساع المجتمعات في تلك المنطقة وإن ظهور الإسلام شهد قيام المجتمع الخاص في الخليج

---

(١) پيروز مجتهد زاده، البلدان والحدود في منطقة الخليج الفارسي الجيو سياسية. ترجمة وتنظيم حميد رضا ملك محمد نوري ـ طهران ـ معهد دراسات السياسية والدبلوماسية ـ الطبعة الثالثة ١٣٧٣ صفحة ١٦٤.

الفارسي، وإن الهجرة إلى السواحل الجنوبية من إيران والسواحل الخلفية ظلّت مستمرة. وإضافة على ذلك فإن الخليج الفارسي أصبح وبسرعة مركزاً رئيساً للصمود السياسي تجاه الخلافة العربية لدمشق وبغداد والتي كانت حركة الخوارج والقرامطة والزنوج من ضمنها.

ومن جهة أخرى، فالتنمية التجارية بين السواحل الجنوبية والشمالية زادت من التمازج الثقافي في المنطقة، وإن المهاجرين الجدد انصهروا تدريجياً مع السكان المحليين والمهاجرين الأوائل، وإن الموقع الجغرافي أيضاً جعل الخليج الفارسي كمّمر تجاري دولي يحتل مكاناً مرموقاً في قلب العالم القديم. إن هذه العوامل وكذلك تزامنها مع النشاطات الاقتصادية الرابحة كصيد اللؤلؤ، جعل مجتمع الخليج الفارسي أكثر قوة ومتانة. ومن أبرز خصوصيات هذا المجتمع الفريد، كان الصبر والجلد تجاه عدم التجانس القومي والطائفي وكذلك التقاليد واللغة الخاصة المتداولة في تلك المنطقة والتي كانت تتميز عن اللغتين الفارسية والعربية[١].

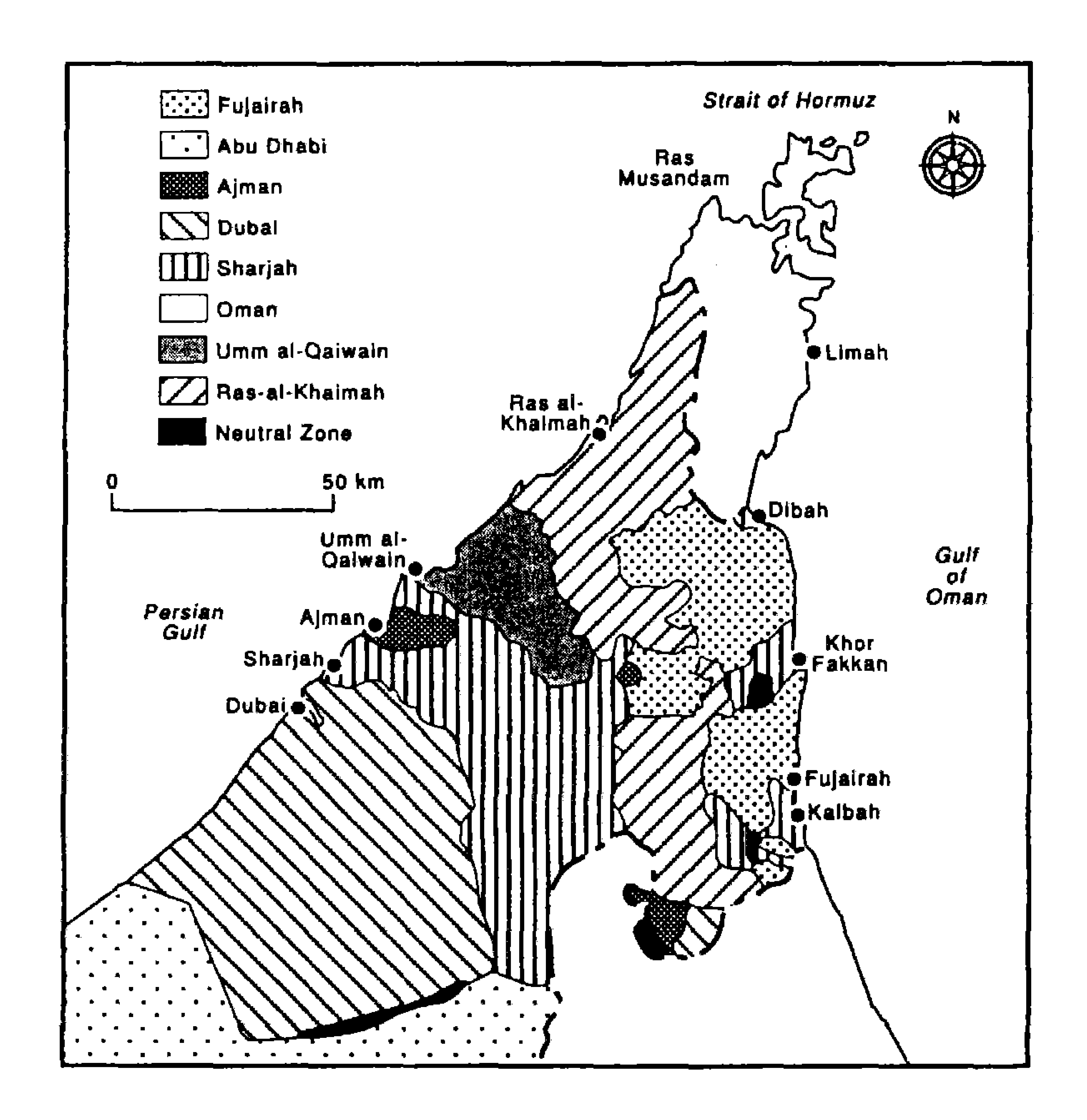
ومن أبرز الجماعات الإيرانية المهاجرة إلى سواحل الخليج الفارسي الجنوبية في هذه الحقبة من الزمن، كانت تتمثل في قبائل الخمارة، آل بوماهر، آل علي، وبني حوالة (تشمل قبائل قواسم الشارقة ورأس الخيمة). إن معظم المهاجرين قد تأقلموا مع بيئتهم الجديدة بالهيئة القبلية والسكن في الخيام ويعتبرون اليوم عرباً بصورة عامة.

إن أحدث الموجات المهاجرة إلى السواحل الجنوبية للخليج الفارسي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وإن معظم هؤلاء المهاجرين من المنطقة لا يزالون محتفظين بجنسيتهم الإيرانية.

---

(١) السواحيلي أو السواحلي Sawaheli هي خليط من الفارسية والعربية ومصطلحات مأخوذة من اللغة الهندية وهي لغة منتشرة في شرق إفريقيا.

الصورة رقم ٢



الإمارات وحدودها في شبه جزيرة مسندم الكبرى استناداً إلى الخارطة المطبوعة في كتاب «مشيخات الخليج الفارسي» لبيروز مجتهدزاده، طهران، ١٣٤٩. (١٩٧٠م).



الفصل الثاني

جزر الطنب وأبو موسى: الموقع الجغرافي

موقع إيران الاستراتيجي في مضيق هرمز:

إثر إعلان قرار الدولة البريطانية عام ١٩٦٨ القاضي بالانسحاب من شرقي قناة السويس، أصبح أمر الحفاظ على استقرار وأمن الخليج الفارسي هاجساً كبير الأهمية في السياسة الخارجية والإقليمية للدول المطلة على هذا البحر.

وبما أن الخليج الفارسي لا يتصل بالمياه الدولية إلاّ عن طريق مضيق هرمز، فسيكون الوقوف في وجه التهديدات الخارجية في البحر مستحيلاً إلا بالسيطرة التامة على هذا المضيق.

إن موقع إيران الاستراتيجي يميزها عن سائر دول المنطقة فيما يتعلق بأمر الحفاظ على أمن مضيق هرمز.

ونرى إيران في تفوقها العسكري وسيطرتها على الشواطىء الشمالية للخليج الفارسي ومضيق هرمز وخليج عمان ما يميزها عن مثيلاتها في المنطقة، كما إن استخدام الجزر الواقعة بالقرب من مضيق هرمز يمّكن إيران من التحكم في مضيق هرمز بأحسن وجه.

تمتاز بعض الجزر الإيرانية الواقعة في مدخل مضيق هرمز بموقع

استراتيجي هام وأهم هذه الجزر هي: جزائر هرمز وهنجام وقشم ولارك والنطب الكبرى وأبو موسى.

إن الخطة الإيرانية في هذه المنطقة، تهدف إلى استغلال الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر مع إبقاء الوجود العسكري الدفاعي فيها.

إن ربط هذه الجزر بخط وهمي على الخريطة بعضها ببعض يظهر لنا مدى قدرة القوات الدفاعي الإيرانية المرابطة في هذه الجزر على تغطية خطوط الملاحة البحرية في مضيق هرمز. لقد قام الدارسون بدراسات وافية حول جزر هرمز وهنجام وقشم ولارك، وعليه فإن دراستنا هذه ستنحصر على جزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى.

الطنب الكبرى

تقع جزيرة الطنب على مسافة ١٧ ميلاً جنوب غرب قشم شمال الخط الأوسط للخليج الفارسي. تبعد هذه الجزيرة ٣٠ ميلاً من ميناء لنجة و ٤٦ ميلاً من إمارة رأس الخيمة. وكلمة الطنب (تنب) تعني حسب اللغة التنجستانية (جنوب إيران) التل.

وبالنظر إلى كون المسافة الكبيرة التي تفصل الجزيرة عن مدخل الخليج الفارسي لذلك لم تكن لها وحدها قيمة استراتيجية ذات أهمية تذكر إلاّ إنها تكتسب في نطاق السلسلة الدفاعية المفترضة لإيران، كحلقة استراتيجية، قيمّة. (الصورة رقم ٣ والصورة رقم ٤).

الطنب الصغرى

تقع هذه الجزيرة على مسافة ٨ أميال غرب الطنب الكبرى، وأعلى نقطة فيها تقع على ارتفاع ٣٥ متراً. والطنب الصغرى جزيرة لا تصلح للسكن ولكنها تعتبر من النظرة الاستراتيجية ذات أهمية باعتبارها حلقة وصل لجزيرة الطنب الكبرى ذات الأهمية.

وذكر جيمز مورية الكاتب، وديبلمات Diplamat البريطاني المعروف في أوائل القرن التاسع عشر خلال زيارته إلى الخليج الفارسي عن الجزيرتين الطنبين الكبرى والصغرى في كتابه.

«وقد وصلنا في ٢٣ فبراير إلى قرب جزيرتين يطلق عليهما أسماء الطنب الكبرى والطنب الصغرى وهما أسماء إيرانية وتخص القطاع الإيراني. وهذه الجزر عبارة عن أراضي غير زراعية»[١].

أبـو موسـى

أما جزيرة أبو موسى فتقع في أقصى الجنوب الغربية من الجزر الستة وهي تعتبر آخر حلقة من السلسلة الدفاعية المفترضة لإيران. أما المختصّات الجغرافية لجزيرة أبو موسى هي ٥٥/٠١ و٥٥/٠٤ درجة طول شرق و ٢٥/٥١ و ٢٥/٥٤ درجة عرض شمال، وعلى بعد ٣١ ميلاً عن جزيرة سرّى و ٤٢ ميلاً جنوب ميناء لنجة، و ٤٠ ميلاً من ميناء الشارقة. (الصورة رقم ٣ والصورة رقم ٤).

إن جزيرة أبو موسى أكبر من جزيرتي الطنب وهي لوزية الشكل ولا يتجاوز قطرها من زاوية إلى زاوية أخرى أكثر من ثلاثة أميال وأرض الجزيرة منخفضة نسبياً وهي سهلة ورملية في المناطق الوسطى والجنوبية وتنبت فيها بعض نباتات المناطق الجافة والتي تستخدم لرعى الماشية. وارتفاع أرض الجزيرة يزداد باتجاه الشمال ويبلغ ارتفاعها في أقصى نقطة عند جبل حلوا، ١١٠ أمتار.

---

(١) James Morier Esq, A second journey through Persia, Armenia and Asia Minor. London, Longman etc. 1818 p. 30.

أما مياه الشرب في الجزيرة فتزود من عدة آبار. والنخيل في الجزيرة تعتبر من المناظر المألوفة في أبو موسى. وعدد سكان الجزيرة يتراوح بين ٧٠٠ نسمة وأكثر من ذلك وهم من إيرانيي لنجة والعرب من قبيلة السودان في قرية خان بالشارقة. وقد وضعت مذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٧١ بين إيران والشارقة والتي سيأتي البحث عنها لاحقاً، السكان المحليين لقرية الجزيرة تحت سيادة الشارقة، بينما وضعت المناطق الاستراتيجية للجزيرة وسكانها تحت السيادة الإيرانية.

إن حوالى ألفين من السكان في القطاع الإيراني من جزيرة أبو موسى موظفون عيّنوا من قبل إدارة قضاء بندر عباس ويعملون هناك، بما فيهم الطاقم العسكري المستقر في الجزيرة. وقد نفّذت عدة مشاريع عمرانية ذات صلة بالخدمات في الجزيرة. منها بناء مدينة صغيرة أو مجمع سكني حديث للصيادين المحليين وأخرى لموظفي الحكومة.

وتتمتع المدينتان بالتسهيلات الرفاهية الضرورية كشبكة كهرباء، وطريق طوله ١٦ كيلومتراً ومدّرج للطائرات. وقد عمدت شركة صيد الأسماك الإيرانية (شيلات) إلى تنفيذ مشروع لصناعة تعليب الأسماك. وإحداث مركزين لإنتاج الفواكه والخضروات وهما في الأطوار الأولى لنشاطاتهما. وكذلك إيجاد وحدة خاصة لتحلية مياه البحر لاستفادة المواطنين الذين يقيمون في الجزيرة لتأمين حاجتهم من مياه الشرب(١).

إما في القسم الخاص بالشارقة أيضاً نفذت مشاريع عمرانية ويزداد عدد سكان الجزيرة عندما يميل الطقس إلى الاعتدال واللطف كل عام وتصبح قرية أبو موسى تدريجياً منتجعاً يستفيد منه الزوار من الإمارات في

---

(١) وللحصول على معلومات إضافية حول الموقع الجغرافي لجزيرة أبو موسى انظر: پيروز مجتهد زاده وآخرون «تقرير خاص عن أبو موسى» مجلة صناعة النقل والسفر العدد ١٤٧٤ عام ١٣٧١.

أيام الإجازات. وقد استحدثت مبانٍ جديدة من أجل رفاه الزائرين للجزيرة، وهذا القطاع السكني من جزيرة أبو موسى مزود بشبكة كهربائية ووحدة تحلية مياه أيضاً.

إن التواصل بين السكان من إيرانيين وأهالي الشارقة قليل ولم يكن كثيراً. ولكن هذا التواصل يزداد عند الضرورات كحصول عطل في أجهزة وحدات تحلية المياه فيقدمون العون بعضهم لبعض. وهناك باخرة صغيرة باسم (خاطر) تقوم برحلتين في الأسبوع بين الشارقة والقطاع العربي في الجزيرة، بينما المواطنون الإيرانييون المقيمون هناك يستفيدون من خدمات الملاحة البحرية وكذلك الرحلات الجوية المنظمة بينها وبين ميناء بندر عباس.

وجزيرة أبو موسى معروفة باحتياطيّها من التراب الأحمر. وقد منحت رخصة استخراج هذا المعدن في أواخر القرن التاسع عشر من قبل الشيخ القاسمي في لنجة إلى أحد المواطنين المحليين في لنجة مقابل ٢٥٠ ليرة. وقد ألغيت هذه الرخصة عقب إلغاء الحكم الذاتي للقواسم في لنجة عام ١٨٨٧، وفي مطلع القرن العشرين منح الامتياز لرجل الأعمال والصناعة الحاج معين بوشهري، لاستخراج هذا المعدن.

وقد حدّد لاريمر عدد السكان (الإيرانيين) الذين كانوا يعملون في مطلع القرن العشرين في مناجم التراب الأحمر في أبو موسى بـ ١٠٠ مواطن كما أشار في تقريره إل حوالى أربعين ألف كيس من التراب الأحمر[١]. وقد منح امتياز إنتاج استخراج التراب الأحمر لأبو موسى في عام ١٩٠٧ إلى الشركة الألمانية ونكهاوس[٢] ثم استقل هذا الامتياز في عام ١٩١٢ إلى الشركة البريطانية جولدن ولي كالر[٣] ثم التحقت بها بعد ذلك شركة يابانية،

---

(١) J.G. Lorimer, op. cit. p. 1276.

(٢) Wonckhaus.

(٣) Golden Valley Colour Ltd.

وقد منحت تلك الامتيازات جميعها من قبل شيخ الشارقة حيث أيدّتها الدولة الإيرانية بعد ذلك.

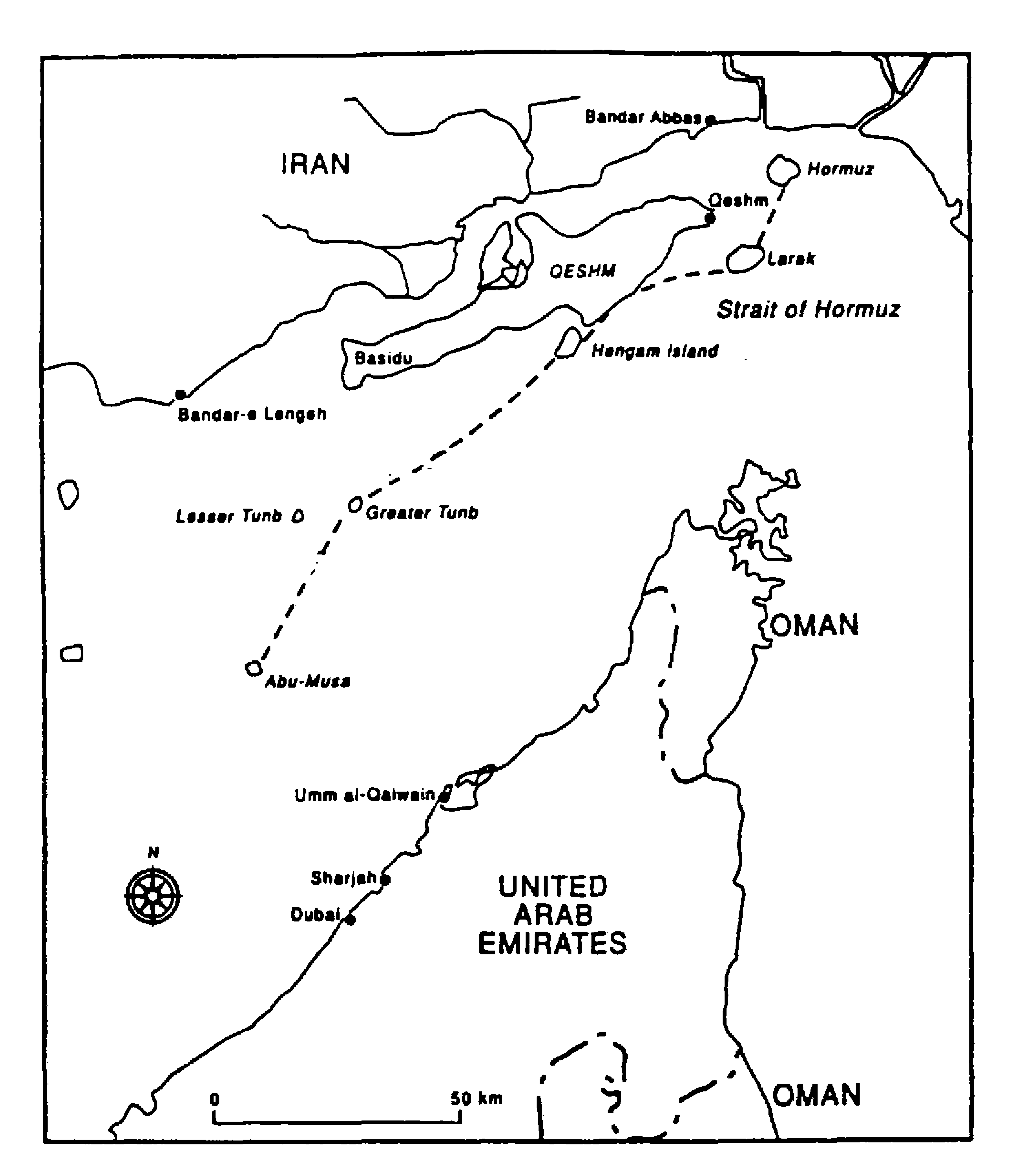
ويعتبر نفط أبو موسى من أجود الأصناف في الخليج الفارسي ويستثمر من خلال ثلاثة آبار في منطقة مبارك النفطية. ومن قبل شركة النفط والغاز بيوتس[1]. وكانت الشارقة قد منحت هذا الامتياز للشركة المذكورة وإن إيران أيدّته في ديسمبر عام ١٩٧١. وقد تقرّر بتقسيم العوائد المتحصلة من هذا الامتياز بالتساوي بين إيران والشارقة.

وعقب اتفاق ١٩٧١ بين إيران والشارقة، وبعد أن استعادت إيران سيادتها على جزيرة، حدّدت المياه الإقليمية الإيرانية بـ ١٢ ميلاً بالنسبة لجزيرة أبو موسى. وقد تداخل هذا الخط الفاصل ١٢ ميلاً مع المياه الإقليمية لإمارة أم القوين والتي كانت قد منحت في عام ١٩٦٩ امتياز اكتشاف النفط إلى شركة أوكسيدنتال[2] للبترول. وحسب التقارير وجد حلّ للموضوع على أساس أن تمنح الشارقة ١٥٪ من حصتها في نفط أبو موسى إلى إمارة أم القوين.

(١) Buttes Oil and Graz Company.

(٢) Occidental Company.

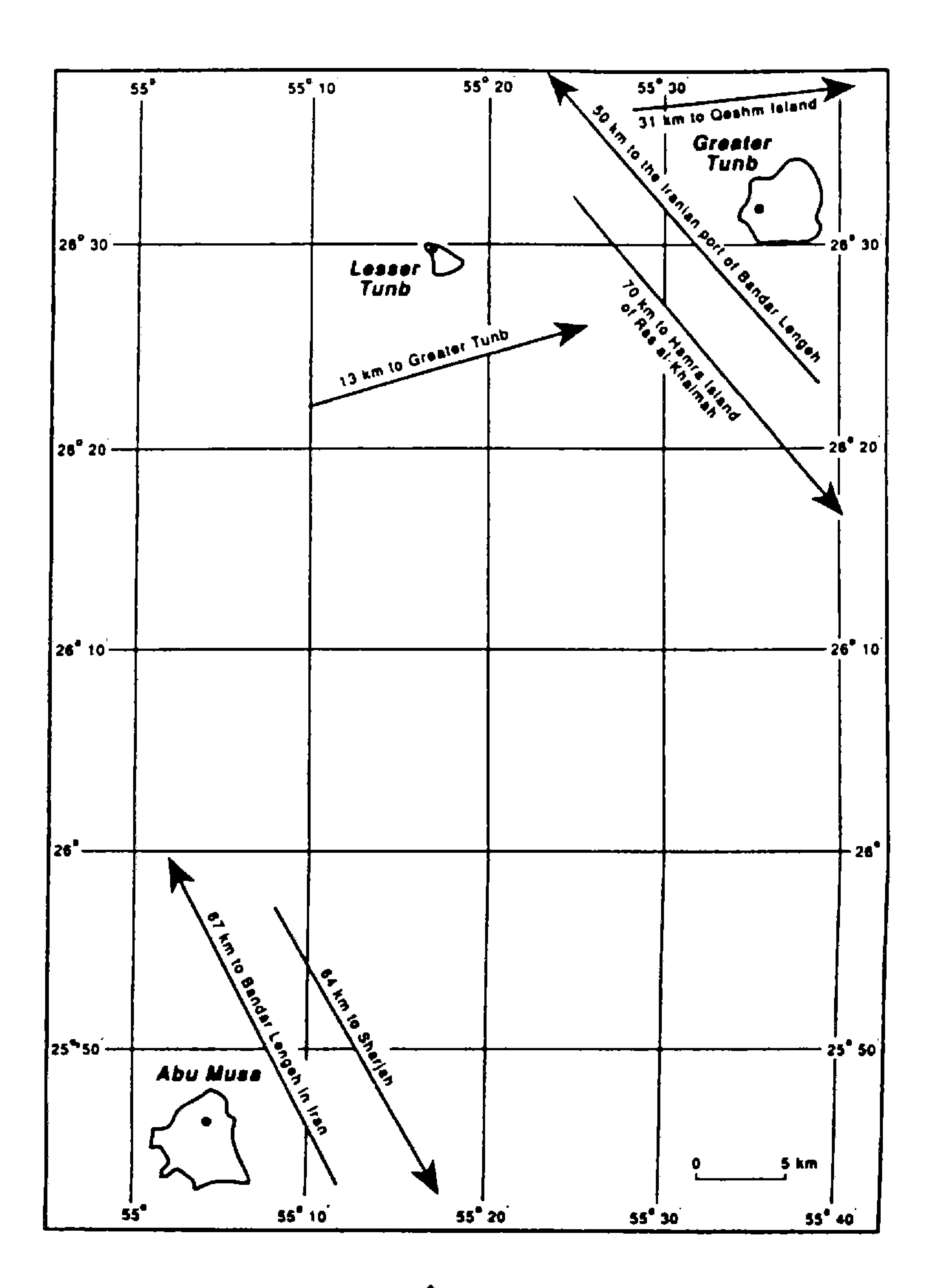
الصورة رقم ٣



الخط الدفاعي الوهمي (المفترض) لايران

Scale 1.1 m **مضيق هرمز**

الصورة رقم ٤



جزر الطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى Scale, 1:250,000

الفصل الثالث

احتلال الجزر الإيرانية: تاريخ حافل بالشكاوى والاحتجاجات الإيرانية

جزر قشم، هنجام وسرّى

في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كانت بريطانيا تحتل عدداً من الجزر الإيرانية في الخليج الفارسي، أما بصورة احتلال مباشر أو عن طريق السلطة الممنوحة للإمارات المتصالحة مستغلة تلك الجزر من أجل مصالحها. وبالإضافة إلى جزر الطنب وأبو موسى جعلت بريطانيا سيادة إيران على قشم وهنجام وسرّى موضع نقاش.

كانت قشم أول جزيرة في الخليج الفارسي تستفيد منها بريطانيا وكما ذكرنا سابقاً فقد نقل الجنرال گرانت كاير قواته البالغ عددها ١٢٠٠ جندي إلى قشم وذلك عقب قمع قوة القراصنة من العرب الجنوبيين للخليج الفارسي في عام ١٨١٩ ميلادية، وقد احتجت إيران بشدة على هذا الإجراء وطالبت الدولة البريطانية بإخلاء الجزيرة. ولكن لم تلق احتجاجات إيران إذناً صاغية. ثم بادرت بريطانيا عام ١٨٢٣ بإنشاء مركز بحري للتموين في باسعيدو الواقع في الزاوية الشمالية الشرقية من تلك الجزيرة[١].

---

(١) Denis Wright. The English amongst the Persians. London Hillsman, 1977, p. 66.

وعندما قررت بريطانيا إنشاء الخط البرقي بين الهند وأوروبا مروراً بسواحل وجزر الخليج الفارسي، بادرت إلى إجراء مباحثات مع السلطات الإيرانية في عام ١٨٦٧ من أجل تأسيس محطة لاسلكية في جزيرة هنجام. ولكنها استغنت عن تلك المحطة في عام ١٨٨٠ لأسباب خاصة بها. إلا إنها احتلتها في عام ١٩٠٤[١].

إن تاريخ جزيرة سرّى مرتبط بتاريخ جزر الطنب وأبو موسى، في عام ١٨٨٧ عندما عَيّن أمين السلطان، الحاج مهدي ملك التجار البوشهري حاكماً لبندر لنجة، عزل شيوخ القواسم من نيابة الحكومة لبندر لنجة ثم رفع العلم الإيراني في ١٤ سبتمبر ١٨٨٧ على جزيرة أبو موسى، وجزيرة سرّى التابعة[٢] لها. وقد احتجت بريطانيا على الوضع القانوني المزدوج لجزيرة سرّى. وقد كتب الوزير المفوض البريطاني في طهران في ١١ مارس ١٨٨٨ في خطاب إلى وزارة الخارجية الإيرانية يقول: «حيث إن حكم شيوخ القواسم في جزيرة سرّى وراثي وليس على أساس موقعهم كنواب لحكومة ميناء لنجة، فلماذا بادرت السلطات الإيرانية إلى رفع العلم الإيراني على جزيرة سرّى بعد عزل القواسم في لنجة؟[٣].

وقد ردت وزارة الخارجية الإيرانية في نفس اليوم بالنص التالي:

«بالإشارة إلى مذكرة السفارة الجليلة المؤرخة في ٢٦ جمادى الثاني بخصوص الأدلة والحجج الثبوتية لعائدية جزيرة سرّى إلى الدولة الإيرانية:

---

(١) Ibid, p. 67.

(٢) عباس إقبال آشتياني، معلومات عن البحرين والجزر والموانىء في الخليج الفارسي، طهران - مطبعة البرلمان ١٣٢٨ ص ٧٤.

(٣) نفسه آشتياني.

أولاً: إنه لمن دواعي الاستغراب والدهشة البالغة أن تعتقد السفارة الجليلة البريطانية ـ التي هي على علم كامل بالأراضي العائدة لإيران في جميع الأماكن ومناطق بحر عمان، خاصة موانىء الخليج الفارسي ـ بأن هذا الموضوع (سيادة إيران على هذه المناطق) بحاجة لتقديم أدلة وإثباتات. وتؤيد في نفس الوقت المزاعم الفارغة لشيوخ الجواسم وتطالب بتقديم البراهين والشواهد!.

ثانياً: واستجابة لطلب السفارة يجب التأكيد على أنّه استناداً لجميع قوانين الدول المتقدمة، فإن أقوى الأدلة والشواهد لإثبات الملكية (للأماكن أو الأراضي) لأية حكومة، هي «الاحتلال» و «التصرف». لذلك فإنه من غير الضروري توضيح أي دليل آخر. إن السفارة الجليلة والعاملين لحكومة الهند يجب أن يلاحظوا بحسن نية وموضوعية بأن جزيرة سرّى كانت وتكون تابعة لميناء لنجة وتحت سلطتها.

وبما أن ميناء لنجة تابعة لإيران وإن حكامها كانوا ولا يزالون يعيّنون من قبل حكومة (إيران). ولم يكن رفع العلم متعارفاً منذ العصور القديمة في موانىء الخليج الفارسي وضرورة يعمل بها، أما الآن حيث أصبح رفع العلم بين فترة وأخرى ضرورياً (لذلك) رُفع العلم في جميع الموانىء. كما جرى ذلك أيضاً في جزيرة سرّى التابعة لميناء لنجة»[١].

(١) كتاب وزارة الخارجية الإيرانية الموجه لسفارة بريطانيا رقم ٢٦ المؤرخ ٢٦ جمادى الثاني ١٣٠٥ (١٠ مارس ١٨٨٨). النص الفارسي محفوظ في وثائق الدولة الإيرانية (المجلد ٦١٨٠).

وبعد فترة قصيرة بعثت السفارة البريطانية رداً جاء فيه:

صحيح إن نواب الحكومة لميناء لنجة، كانوا يريدون الحكم في جزيرة سرّى، ولكن لم يكن ذلك بسبب (إنهم) كانوا حكام الميناء المذكور، بل بسبب إنهم كانوا يريدون الحكم في تلك الجزيرة. لذلك فالدولة الإيرانية لا بد أن تذعن لهذا الأمر بأن حكومة شيوخ الجواسم من قبل إيران كانت منحصرة في ميناء لنجة. وإن شيوخ الجاسمي كانوا يتمتعون بحقوقهم الموروثة في جزيرة سرّى، تلك الحقوق التي لم تحم أية شكوك حولها... إن سفارة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ستكون مسرورة لو تفضل قادة حكومة إيران بإبراز شواهد لإثبات انتماء جزيرة سرّى إلى إيران[1].

وقد دون ناصر الدين شاه القاجاري عند قراءته كتاب السفارة في حاشيته: «إن الشاهد على (ملكية إيران وسيادتها لجزيرة سرّى) هو ما دوّن مسبقاً. وهل هناك دليل أهم من ذلك يجب ذكره؟»[2] وقد ردت وزارة خارجية إيران على ذلك في ٢١ تموز بأن ما كتبته السفارة حول هذه الحقيقة إن «شيوخ القواسم كانوا يحكمون ميناء لنجة بتفويض من الدولة الإيرانية وإن حكمهم وسلطتهم كانت تشمل جزيرة سرّى» وذلك دليل آخر على ما ورد في خطاب ٢٦ جمادى الثانية لتلك الوزارة.

وإذا كانت السفارة قد أمعنت النظر في الشواهد (المعلنة مسبقاً) لأيدت حقاً هذا الواقع بأن الأرض التي هي في حيازة

(١) كتاب سفارة بريطانيا إلى وزارة خارجية إيران المؤرخ ٥ رجب ١٣٠٥ (١٨ مارس ١٨٨٨) ـ النص الفارسي في وثائق الدولة الإيرانية (مجلد ٦١٨٠).

(٢) جهانگير قائم مقامي، نفس المصدر صفحة ١٢٥.

حكومية، ومنذ سنوات طويلة هي تحت سلطة وإدارة نوابها ووكلائها. من الطبيعي أن توصف بالأرض التي لا نزاع عليها وإنها تابعة لتلك الحكومة ولا حاجة لشاهد إثبات لذلك[١].

وفي الوقت الذي كانت مثل هذه المراسلات تتواصل بين سلطات الدولة الإيرانية وبريطانيا، لم يقدم شيوخ القواسم على أي ادعاء أو تقديم الحجج والأدلة حول ذلك. ويبدو إن الدعاوى الإيرانية كانت موضع تأييد بريطانيا في تلك الفترة:

في الخارطة الإيرانية التي أهديت من قبل الوزير المفوض البريطاني (في طهران) عام ١٨٨٨ إلى الشاه وهي من إعداد وزارة حربيتها، باتت جميع الجزر (الطنبين الكبرى والصغرى وأبو موسى وسرّى) ملونة باللون المخصص لبلاد إيران. وقد تعزز المطلب الإيراني أكثر فأكثر بنشر المجلدين من كتاب كرزن المسمى «إيران وقضية إيران» في عام ١٨٩٢. وفي هذا الكتاب طبعت خارطة كانت قد أعدت من قبل الجمعية الملكية للجغرافيا وبإشراف اللورد كرزن نفسه حيث ظهرت الجزر المذكورة بنفس اللون الذي طبعت به الأراضي الإيرانية[٢].

وقد توصل ناصر الدين الشاه عام ١٨٨٨ عند مشاهدته الخارطة الرسمية البريطانية المطبوعة في عام ١٨٨٦ إلى هذه النتيجة، بأن تلك الخارطة تستغني عن تبيان أية أدلة أخرى لرّد الادعاءات التي أطلقت حول السيادة البريطانية ـ الشارقية على هذه الجزر.

ولكن بريطانيا واصلت الحديث مع إيران حول ما كانت توصفها بـ

(١) كتاب وزارة الخارجية الإيرانية الموجه لسفارة بريطانيا، رقم ١٢٠٤٤ ذى القعدة ١٣٠٥ (٢١ يناير ١٨٨٨). النص الفارسي محفوظ من وثائق الدولة الإيرانية (المجلد ٦١٨٠).

(٢) Denis Wright, op. cit. p. 68.

«حقوق القواسم على جزيرة سرّى». وفي عام ١٨٩٤ ظهر رد الفعل التالي من قبل وزارة الخارجية الإيرانية تجاه آخر اتصالاتهم:

وصل الكتاب المؤرخ ١٠ ربيع الأول ١٣١٢ (١١ سبتمبر ١٨٩٤) بخصوص جزيرة سرّى وجرت دراسته. وقولكم بأن حكام ميناء لنجة كانوا من شيوخ الجواسم، وأن ممارستهم الحكم على جزيرة سرّى منبثقة من إنابتهم للقبيلة. وهكذا فإن ملكية الجزيرة لا يمكن أن تكون لدولة (إيران). وهذه الملكية في زمن يمكن أن يكون لها حجيّة مشروعة. إذا كان غطاء الحكم لميناء لنجة على جزيرة سرّى ينحصر في الفترة التي كان الحكم في هذا الميناء بأيدي شيوخ الجواسم وإن سكان الجزيرة أيضاً كانوا بالذات من طائفة الجواسم، لم يكن الوضع بهذا الشكل في تلك الأحوال.

في الوقت الذي لم يكن حكام ميناء لنجة من شيوخ الجواسم، كانت سلطة الميناء تمتد (للجزيرة) أيضاً وقد أطيحت بالنيابة الحكومية لشيوخ الجواسم في (لنجة) في عام ١٣٠٦[١] (١٨٨٧). وقبل عشرين سنة من ذلك وكذلك قبل الإطاحة بهم، كانت السلطة (غير القاسمية) لميناء لنجة في الحكم. وكما تلاحظون، فإن الحكام المذكورين أدناه، كانوا مسؤولين عن الحكم في ميناء لنجة (قبل وبعد الإطاحة بالنيابة الحكومية للقواسم) ويمارسون صلاحيات إدارتهم على جزيرة سرّى أيضاً

---

(١) تاريخ ١٣٠٦ وقد ورد في النص الفارسي. ولكن يبدو إن رقم ١٣٠٥ حسب التقويم القمري أن يكون صحيحاً.

(كما كانت على سائر الأراضي التابعة لميناء لنجة) وسكان الجزيرة المذكورة أيضاً لم يكونوا بالتخصيص من طائفة الجواسم، إنّما من طوائف مختلفة حيث كانوا دائماً يطيعون الحكام ويبدون الولاء لهم، أما الحكام الذين كانوا يديرون الشؤون في ذلك المكان بقدرة فهم:

- حكم نصير الملك (ميناء لنجة) تحت إدارة الحاج معتمد الدولة (في فارس) عام ١٢٩٣ (١٨٧٦).
- حكم سعد الملك (ميناء لنجة) من قبل معتمد الدولة في عام ١٢٩٤ (١٨٧٧).
- حكم فرج الله خان من قبل نصير الملك في أعوام ١٢٩٥ حتى ١٢٩٧ (١٨٧٨ حتى ١٨٧٩).
- حكم المقام العالي نظام السلطنة حتى عام ١٢٩٩ (١٨٨١).
- حكم المقام العالي سعد الملك ١٣٠٠ حتى ١٣٠١ (١٨٨٢).
- حكم المقام العالي نواب محمد حسين ميرزا ١٣٠٢ (١٨٨٤).
- حكم الحاج محمد مهدي ملك التجار بوشهرى ١٣٠٣ حتى ١٣٠٤ (٦ ـ ١٨٨٥).
- الفترة الثانية لحكم فخامة سعد الملك ١٣٠٥ حتى ١٣٠٧ (٩ ـ ١٨٨٧). (في هذه الفترة تم إلغاء النيابة الحكومية لشيوخ القواسم لميناء لنجة).
- حكم فخامة السلطنة ١٣٠٨ حتى ١٣٠٩.
- الفترة الثانية لحكم فخامة سعد الملك ١٣١٠ (١٨٩٢).
- حكم قوام الملك ١٣١١ (١٨٩٣).

وبالرغم مما أوردناه. . . فإن السفارة لا بد أن تذعن إلى أنّ تصّرف الجزيرة بواسطة إيران لم يكن موضع أي شك. وفي هذا المجال فإنه من البديهي بأن الدولة الإيرانية سوف لا تقدم على إنزال العلم الإيراني أبداً[1].

ويبدو بأن هذا كان آخر اتصال بين بريطانيا وإيران حول موضوع ملكية جزيرة سرّى، وإن السيادة والملكية الإيرانية على جزيرة سرّى استمرت وتواصلت بدون أية معارضة تقريباً.

التنافس الروسي ـ البريطاني

واحتلال الجزر الإيرانية من قبل بريطانيا

اشتدّ قلق بريطانيا في مطلع القرن العشرين من التغلغل الروسي في الخليج الفارسي، ومن أجل المواجهة لهذا التطور، فقد قررت بريطانيا استباق الأمر لتحتل الجزر الإيرانية في مضيق هرمز. لقد بادرت بريطانيا باحتلال بعض الجزر مباشرة ووضع البعض الآخر تحت سلطة شيوخ قواسم المسندم. أولئك الشيوخ الذين لم تكن سلطتهم في تلك السواحل قد تحقق لها البعد الإقليمي أو الأراضي. وأشارت وزارة الخارجية الهندية في كتابها لوزارة الخارجية البريطانية في نوفمبر ١٩٠٠ بالآتي:

وصلنا تقرير في مطلع العام الجاري يفيد بأن الروس ينوون إنزال قواتهم في بندر عباس أو رفع العلم الروسي هناك. وعقب خطابي المؤرخ في ١٣ فبراير ١٨٩٩. . . لقد صدرت الأوامر في ١٤ فبراير بأنه لو اقتضى الأمر يرفع العلم البريطاني في جزيرة

---

(١) خطاب وزارة الخارجية الإيرانية إلى سفارة بريطانية بتاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٣١٢ (٣٠ نوفمبر ١٨٩٤). النص الفارسي للمستند في وثائق الدولة الإيرانية (المجلد ٦١٨٠).

هرمز أو هنجام، أو قشم أو أية جزيرة أخرى في تلك المنطقة حسب ما تراه السلطات البحرية لتأسيس قواعد بحرية مناسبة[١].

ورداً على الكتاب المذكور، اقترحت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ نوفمبر ١٩٠٠ بانتخاب جزر هنجام وقشم وهرمز كأنسب المناطق لتأمين الهدف المذكور[٢].

وبانقضاء عامين من الاقتراح المذكور، كانت السلطات البريطانية ما تزال تتدارس مع بعضها قضية احتلال الجزر الإيرانية في مضيق هرمز في حالة امتداد النفوذ الروسي في الخليج الفارسي، وفي اجتماع سرّى انعقد في وزارة الخارجية البريطانية تقرر احتلال الجزر ذات المواقع الاستراتيجية في مضيق هرمز أو القريبة منه وذلك كمبادرة مسبقة تجاه الاعتداء الروسي المحتمل في الخليج الفارسي. وفي ١٤ تموز ١٩٠٢ أبلغ المدراء السياسين لبريطانيا في الهند والخليج الفارسي بهذا القرار[٣].

وبعد فترة وجيزة من نفس العام، حيث جرى البحث عن احتمال توقيع اتفاقية بين إيران وروسيا وبالتالي ازدياد النفوذ الروسي في الخليج الفارسي، استنتجت وزارة الحربية البريطانية في مذكرة بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٠٢ بخصوص قضية التهديدات الروسية ضد إيران:

أ - إذا جرت الإطاحة بالنظام في إيران، فسيلتزم الاحتفاظ بسيستان على الأقل والحيلولة دون الاقتراب الروسي للخليج الفارسي.

---

(١) FO 60/733 India Office to Foreign Office of 1 Nov. 1900 Anclouser no. 2.

(٢) FO 60/733 George Hamilton of Governor General of India in Council 23 Nov. 1900 Secret no. 30.

(٣) FO 416/10 Confidential Memorandum by Sir T. Sanderson, 14 July 1902.

ب ـ إن الحرب مع روسيا وفرنسا لها خطر علينا»[١].

إن الجانب المخادع للتحركات المذكورة تجلّى في هذه الحقيقة بأن بريطانيا كانت بصدد احتلال هرمز، بينما كانت جزر هنجام وقشم لمدة عدة سنوات بصورة نصف احتلال تحت الحكم البريطاني. وهذه حقيقة بأنه عند طرح المداولات المذكورة بين السلطات البريطانية حول احتلال الجزر الإيرانية، كان العلم البريطاني مرفوعاً في قشم وهنجام، وهكذا فلا يبقى أيّ شك بأن الهدف الحقيقي لتحركاتهم الاستراتيجية هو احتلال باقي الجزر الإيرانية المجاورة لمضيق هرمز أي الطنبين الكبرى والصغرى وأبو موسى. وقد انكشف الهدف الرئيسي المذكور بعد قرابة عام عندما صادقت حكومة الهند في حزيران ١٩٠٣، على احتلال جزر الطنب وأبو موسى باسم شيخ الشارقة[٢].

وتوّضح مستندات وزارة الخارجية البريطانية بأن احتلال الجزر المذكورة في أواخر حزيران ومطلع شهر تموز ١٩٠٣ قد تمّ على هيئة توصية من الحكومة الهندية إلى شيخ الشارقة لرفع العلم الخاص به على جزيرة الطنب الكبرى وأبو موسى[٣]. إن السلطات الهندية البريطانية، جعلت العلاقات القبلية بين جناحي القواسم لميناء لنجة ـ حيث كانت الجزر المذكورة تابعة لها ـ وقواسم الشارقة شماعة لتحقيق مآربها. ولكنه بعد ذلك كشف مستند سرّي لوزارة الخارجية البريطانية بشأن «حدود إيران» عن ذكر عبارة «احتلال» الجزر بواسطة القواسم، بصورة واضحة ومن دون أيّ

---

(١) FO 60/733 Most secret Persia, War Office Memorandum on Sir A. Hardinge's letter of 14 Oct. 1902 signed by Alton A.Q.M.G.

(٢) See for example, FO 416/17 Government of India to Mr. Brodrick, Enclosure in no. 130 of 16 April 1904, p. 191.

(٣) See for example, FO 416.17, Horace Walpole of, 1.0, to F.O. Enclosure in no. 154 of 16 April 1904, p. 191.

تحفّظ، ومؤيداً هذا الواقع بأن السلطات البريطانية كانت على علم كامل بأن جزر الطنب وأبو موسى كانت متعلقة لإيران:

«في النصف الثاني من القرن الثامن عشر احتل العرب من ساحل قراصنة البحر (الذي أطلق عليه بعدئذٍ بالساحل المتصالح) من شبه جزيرة العرب، جزر الطَنب (أو الطُنب، الطَمب والطُمب) والجزيرة القريبة منها النبي طنب، أبو موسى، والسرّى. ويبدو أن هذه المبادرة قد تمّت في عصر الفوضى وغير المستقر الذي استمر بعد وفاة نادر شاه. كما أن هؤلاء العرب قد سكنوا في الشواطىء الإيرانية مثلما فعل عرب حولّة (الحوالّة)[1]. ولم يذكر شيء عن الزمن الذي دخل العرب البلاد الأصلية بصورة دقيقة، ولكنه من المنطقي أن تم ذلك بعد أن استقر أولئك أو عدد منهم في الجزر»[2].

وجاء في مصدر إنجليزي آخر بأن هذه الجزر كانت تابعة لإيران ولكنها احتلت من قبل بريطانيا وشيخ الشارقة، ليس بعد رحيل نادر شاه بل في عام ١٩٠٣.

ويؤكد دونالد هاولي المندوب السامي البريطاني في الدول المتصالحة خلال أعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ بشأن أبو موسى:

إن هذه الجزيرة كانت تحت السيطرة الفعلية لحاكم الشارقة وإن القواسم كانوا يحتلونها منذ عدة أجيال[3].

---

(١) Huwala.

(٢) FO. 371/45507, 171546: E 10136/4, «Persian Gulf» Confidential Doc. (17188) of H.B.M. Government, 31 Jan, 1947, section VI, para. 72, p. 13.

(٣) D. Hawley, op. cit, p. 287.

وباحتلال الطنب وأبو موسى في عام ١٩٠٣ كانت بريطانيا خلال عامين بصدد احتلال جزر هنجام وقشم الإيرانية في حالة أي تهديد من قبل روسيا. وفي هذه الفترة كانت إيران على أعتاب حروب داخلية وإن السلطة المركزية كانت في ضعف كامل. وبعد مضي حوالى عام أدرك الإيرانيون عمّا حلّ بجزرهم الطنب وأبو موسى وعند ذاك بادروا إلى إعلان احتجاجاتهم.

وفي أوائل إبريل ١٩٠٤ جاء في تقرير بأن السيد دامبرين، المدير البلجيكي لجمارك جنوب إيران عند زيارته لموانىء وجزر الخليج الفارسي في الباخرة (مظفري): عُلِمَ بأن علم شيخ الشارقة مرفوع على جزر الطنب وأبو موسى. وبادر السيد دامبرين بإنزاله كما أصدر تعليماته برفع العلم الإيراني، واستقرار حارسين إيرانيين مسلحين بالبندقية في الطنب وأبو موسى.

وكانت إيران قد خصّصت عوائد جمارك الجنوب كوثيقة قرض لبريطانيا في عام ١٨٩٩ لنفقات سفر مظفر الدين شاه لأوروبا وقد كانت تلك ذريعة للمزيد من التدخل البريطاني في شؤون الموانىء والجزر الإيرانية في الخليج الفارسي في مطلع القرن العشرين[١]. وقد أرسل المندوب السامي البريطاني في الخليج الفارسي الباخرة لارنس إلى جزيرة الطنب لغرض الزيارة والتحقيق حول كيفية الأمور. وعندما تأكّد خبر مبادرة مدير جمارك إيران، صدرت التعليمات إلى السلطات الهندية البريطانية باستعمال القوة (باخرة ذات مدفعية) لإنزال العلم الإيراني ورفع علم الشارقة بدلاً منه. وباعتقاده ستكون لردة الفعل هذه ميزتان. الأولى: بأن يُلقّن الإيرانيون درساً بأنهم يتواجهون مع من؟ والثانية:

---

(١) D. Hawley, op. cit, p. 287.

وفي حالة إذا ما أدّى رفع سارية العلم في المحطة القديمة للتلغراف بجزيرة هنجام إلى معارضة واحتجاج الدولة الإيرانية، فعند ذاك يمكن استغلال هذا الاعتداء غير المبّرر لإيران على حقوق الشيخ وهو تحت الحماية البريطانية، على أحسن وجه(١).

وقد بعث الوزير المفوض البريطاني في طهران بتاريخ ٢٠ إبريل ١٩٠٤ برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية يظهر فيها بوضوح الضعف وزيف الادعاء البريطانيا حول احتلال الجزر بواسطة شيخ الشارقة:

«بالرغم من أنه لا تبدو في البرقية المؤرخية في ١٨ حزيران ١٩٠٣ للحكومة الهندية أية إشارة إلى الطنب وأبو موسى، إلاّ إنني أعتقد وأرى فيها بطلان الدعاوي الإيرانية بالنسبة لهذه الجزر. ولكن مّما يجدر ذكره هو إن الجزر المذكورة جاءت في الخارطة غير المطبوعة في عام ١٨٩٧ من قبل الدراسات الهندية والخارطة غير رسمية لعام ١٨٩٢ للنيابة الملكية بلون بلاد إيران. وفي هذه الحالة فإنه من الواضح بأننا يجب أن نحمي حقوق شيخ الشارقة المكتسبة. ولكن قبل أن ينزّل العلم الإيراني فإنه من الأفضل أن تمنح فرصة للحكومة الإيرانية كي تبادر إلى ذلك حفظاً لكرامتها. وفي حالة امتناعها يمكننا القول بإننا راعيناهم أكثر مما واجهوا به شيخ الشارقة. ولذلك نستطيع تنفيذ اقتراح الحكومة الهندية، ونجبر المسيو نوز بإزاحة العلم الإيراني والحراس الإيرانيين عن تلك الجزر، ثم نبادر إلى رفع العلم

(١) FO. 416.17 Government of India to Mr. Brodrick enclosure no. 130 of 13 Apr. 1904, p. 142.

العربي هناك بعد فترة مناسبة وبدون تظاهرة علنية. كما إنني أعتقد وأرى بأنه يجب الامتناع عن أية إجراءات تآمرية أو القيام بأية مبادرات قد تؤدّي إلى حوادث أو أعمال عنف»[١].

وبناء على ذلك، وافقت إيران في ١٤ حزيران ١٩٠٤ بإنزال علمها من الجزر وبناء على هذا التفاهم مع بريطانيا بعدم مبادرة الطرفين لرفع إعلامهما في هذه الجزر. وكان هذا توافقاً بشأن الوضع الراهن بين الطرفين. ولكن بريطانيا نقضت الاتفاق عندما بادرت في ١٧ حزيران برفع علم الشارقة مجدداً في جزر الطنب وأبو موسى.

وقد أخبرت وزارة شؤون الهند في ٤ مايو وزارة الخارجية بأن الحكومة الهندية صادقت على اقتراح السر آرتور هاردينگ بشأن الاستفادة من الدبلوماسية بدلاً من استعمال القوة لتبديل العلم الإيراني بعلم الشارقة في الجزر. وتكشف هذه الرسالة مرة أخرى بأن الحكومة الهندية كانت تشجع شيخ الشارقة مرة أخرى في عام ١٩٠٣ لتنصيب علمها في الجزر. ووافقت وزارة الخارجية على اقتراح الوزير المفوض ومنحته تفويضاً لاتخاذ ما يلزم لدى الدولة الإيرانية[٢]. وهكذا أقنعت الدولة الإيرانية والمسيو نوز بشأن إنزال العلم الإيراني في الجزر وبذلك نفذت العملية دون استعمال القوة العسكرية. ولكن الوزير المفوض في اتصالاته مع الدولة الإيرانية نقل هذا التهديد إليها.

ورفع الوزير المفوض التقرير التالي إلى وزير الخارجية:

«اليوم استدعيت إلى وزارة الخارجية (الإيرانية) للاطلاع على

---

(١) FO. 416/17 Telegram no. 49, Sir Hardinge to Marquess of Lansdowne, Tehran 20 April 1904. Enclosure no. 165, p. 197.

(٢) FO. 416/18, to FO. no. 10 of 4 May 1904, p. 5 no. 19 of 11 June 1904, p. 11.

قرار صاحب الجلالة. وقد حضر المسيو نوز المباحثات وعرض عليّ نص برقية تنص على ما أخبر به المسيو دامبرين في بوشهر بأن قضية السيادة على الطنب وأبو موسى هي محل نزاع. ثم إنه أوعز بإزاحة العلم الإيراني من الجزر في أسرع وقت[١]. وفي الوقت الذي تحتفظ بحقوقها للتباحث مع دولة صاحب الجلالة بشأن دعاوينا حول جزر الطنب وأبو موسى أرسلت برقية إلى بوشهر تصدر تعليماتها لإزاحة الحرس والعلم هناك»[٢].

وقد رفعت وزارة البريد والجمارك الإيرانية في ١٢ حزيران تقريراً إلى عين الدولة رئيس الوزراء جاء فيه بأن المسيو دامبرين أخبر في أول حزيران بأن شيخ الشارقة يدّعي ملكية جزر الطنب وأبو موسى، وإنه رفع علم الشارقة في تلك الجزر[٣]. وإن المسيو دامبرين بادر في مارس ١٩٠٤ لإنزال علم الشارقة وتنصيب العلم الإيراني. ولكن العلم الإيراني أنزل مرة أخرى بناء على طلب بريطانيا. وكتب وزير الخارجية الإيراني مشير الدولة في ١٤ حزيران إلى الوزير المفوض البريطاني:

«أوّد أن أؤكد لمعاليكم علماً بأنه بالنسبة لجزر الطنب وأبو موسى والتي تنسب الدولة الإيرانية ملكيتها إليها، فإن الإجراءات التي يقوم بها موظفوا الجمارك (الإيرانية) في هذه الجزر تكون من أجل تطبيق وتنفيذ حق السيادة فيها.

---

(١) FO. 416/18 Telegram from Sir A. Hardinge to FO May 1904, p. 160.

(٢) FO. 416/18 Telegram from Sir A. Hardinge to FO no. 61 of 24 May 1904, p. 92.

(٣) المستند رقم ١٦٩ وتاريخ ٢٤ ربيع الأول (١٢ حزيران ١٩٠٤) في كتاب منتخب وثائق الخليج الفارسي، معهد الدراسات الدبلوماسية والدولية المجلد رقم ١٣٦٨ صفحة ٤٦٥.

وقد رفع تقرير عن نتائج المباحثات التي جرت بيني وبين معاليكم، إلى صاحب الجلالة (الشاه) حيث صدرت أوامره السامية بهذه الصورة: على موظفي الجمارك أن يوقفوا في الوقت الراهن إجراءاتهم هناك. وعلى الطرفين أن لا يبادروا إلى رفع أعلامهم هناك، لحين اتخاذ الترتيبات اللازمة بالنسبة لهما (أي الجزيرتين)»[١].

وقد أكّد الوزير المفوض البريطاني بعد عدة أيام في تقرير رفعه إلى وزارة خارجية بلاده بأنه خلال الحديث مع عين الدولة ألمح رئيس وزراء إيران إليه «بأن إصرارنا لإنزال علم إيران من الطنب وأبو موسى، إشارة مخيّبة للآمال حيث إننا لن نراعي إيران ومصالحها في الخليج الفارسي[٢].

في نفس الوقت، وحسب خطة مبرمجة في جزيرة هنجام أنزل العلم الإيراني ورفع مكانه العلم البريطاني. وكان هذا الإجراء بالنسبة إلى طهران تذكرة وإنذاراً لإعادة حدث الطنب وأبو موسى. وبالرغم من أن بريطانيا كانت قد اعترفت بصورة رسمية بالسيادة الإيرانية على هنجام، إلاّ إنها بدأت بترديد هذا الحديث بأنها تعود لشيخ دبي[٣]. وأرسل الوزير المفوض البريطاني في طهران تقريراً بتاريخ ٢ تموز ١٩٠٤ إلى وزارة خارجية بلاده يفيد بأن نائب وزير الخارجية الإيراني محتشم السلطنة إسفندياري قد ذكر له:

---

(١) خطاب مشير الدولة إلى السر آرتور هاردينگ ٢٦ ربيع الأول ١٣٢٢ (١٤ حزيران ١٩٠٤) المرفق للمذكرة الاحتجاجية لوزارة الخارجية الإيرانية إلى سفارة بريطانيا في طهران ٥ أسفند ١٣٠٨ (٢٤ فبراير ١٩٣٠) الرقم ١٤٤٧٢٠ في نفس الكتاب المذكور.

(٢) FO. 60/733 British Minister Tehran to Marquess of Lansdowne, no. 111 of 20/6/1904, p. 2.

(٣) FO. 60/734: Sir A. Hardinge to Mushiree Doleh, Iranina Foreign Minister, 2. 7. 1904.

«إن دولة إيران تطالب إيضاحاً حول هذه الأحداث، وترى بصورة واضحة إنها دلالة على رغبة بريطانيا لوضع علامة استفهام حول ملكية شاه إيران لتلك الجزيرة، وإنها يمكن أن تكون لها أهمية سياسية كما حدث مؤخراً بالنسبة للطنب وأبو موسى»[١].

وباتت الدولة الإيرانية غير سارة بالنسبة للترتيبات (المنفذة من قبل بريطانيا). وقد احتج مظفر الدين شاه في رسالة وجهها إلى رئيس وزرائه عام ١٩٠٥ ميلادية بالنسبة لإنزال العلم الإيراني في الجزر، وأبرز رد فعله بشأن أية إشارة أو أية بادرة توحي بأن الجزر المذكورة لم تكن تحت السيادة الإيرانية. وجاء في رسالته «أصدروا تعليماتكم إلى وزير الخارجية:

ليعلن إلى السفارة البريطانية بإنن تباحثنا في العام الماضي حول هذه القضية. وقد طلبت الدولة البريطانية منّا في حينه بأن نرفع العلم الإيراني من الجزيرتين في الفترة التي يجري البحث والدراسة والتفاوض حول هذه القضية بينما نحن نعلم علم اليقين بأن هاتين الجزيرتين من واقع التراب الإيراني. لذلك ففي عالم الصداقة (معنا) كيف يمكن يا تُرى أن نتنازل عن أراضٍ تابعة لنا، ولا لبس في سيادتنا وملكيتنا عليها، إلى الشيخ، حتى يرفع بدوره عَلَمه من ذلك المكان؟ لذلك يجب أن تتفاوضوا مرة ثانية وإننا سوف لن نتنازل عن حقوقنا المؤكدة، مهما كانت الظروف[٢].

في عام ١٩٠٥ أشيعت بأن إيران قد تنازلت عن جزيرة قشم لروسيا بيعاً أو إيجاراً. ولكن ثبت بعد ذلك عدم صحة تلك الشائعات[٣].

---

(١) FO. 60/734: Sir A. Hardinge to Marquess of Lansdowne K.G., No. 123 of 2. 7. 1904.

(٢) رسالة الشاه إلى المستشار الأعظم ١٩٠٥ ميلادية الوثيقة رقم ٨٩ من مجموعة الوثائق للخليج الفارسي، نفس، الصفحة ٢٧٨.

(٣) FO. 371/106: FO Confidential report 1961 rumours of 1905 (A) Kishm.

وفي مطلع يناير ١٩٠٦ أوعز الدريابيگي أمير تومان حاكم ولاية الموانىء وجزر الخليج الفارسي، والحاج معين البوشهري إلى عمدة جزيرة القشم بأن يدّربوا سكان الجزيرة عن كيفية دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية أو أية ضرائب أخرى إلى سلطات الجمارك. ولكن هذه التعليمات لم تنفّذ بسبب احتجاج بريطانيا[١].

وبعد عام وخلال الاتفاق الروسي البريطاني واقعت روسيا على احتلال الأراضي الإيرانية في الخليج الفارسي بواسطة بريطانيا. وبذلك انتهى التهديد الروسي في الخليج الفارسي...

التطورات اللاحقة: الطنب الصغرى والسرّى

في عام ١٨٨٧ احتجت بريطانيا بالنسبة لمبادرة إيران برفعها العلم الإيرانية في جزر أبو موسى وسرّى. كما أعلنت احتجاجها الشديد عام ١٩٠٤ حينما بادرت إيران إلى إيجاد وحدة جمركية في الطنب الكبرى وأبو موسى مع رفع علمها في تلك الجزيرتين وحين انتهى الأمر بفشل المسعى الإيراني، تم نقل الممتلكات الإيرانية من قبل بريطانيا إلى قواسم مسندم[٢]. وقد بررت بريطانيا فعلتها هذه بأن الجزر «كانت قبل هذا التاريخ تحت الحكم الوراثي لحكام لنجة العرب، أي تحت سلطة شيوخ القواسم وليس السلطات الإيرانية»[٣].

أما العالم الخارجي فلم يتلق الإجراء البريطاني بصفته أمراً جاداً أو ترتيبات ثابتة ونهائية، فمن باب المثال فإن شركة ونكهاوس الإلمانية[٤]،

---

(١) FO. 371/106: Major P.Z. Cox, Political President in the Persian Gulf to Secretary of the Government of India no. 18 of 12/6/1906.

(٢) FO. 371/157031: FO Cofidential Report (1961). Status of the Islands of Tunb (Tamb) Sirri and Abu Musa.

(٣) D. Hawley, op. cit. p. 162.

(٤) Woenkhaus.

بادرت عام ١٩٠٧ العمل في جزيرة أبو موسى بعد حصولها على امتياز السلطات الإيرانية، حتى إن شيخ الشارقة أوقف أعمالها، كما بادرت بريطانيا بتشجيع تلك الشركة وسوّقها نحو التفاوض مع شيخ الشارقة للحصول على امتياز جديد لمتابعة أعمالها هناك[١].

وعندما رفع قواسم الشارقة علمهم في عام ١٩٠٣ ومرة أخرى عام ١٩٠٤ في جزر الطنب الكبرى وأبو موسى، كانوا هم وبريطانيا غير مبالين بجزيرة الطنب الصغرى. وحينما بادرت شركة فرانك إستريك[٢] البريطانية في عام ١٩٠٨ إلى الحصول على الامتياز الخاص لاستغلال التراب الأحمر في جزر الفارور والسرّي والطنب الصغرى، رأت بريطانيا ضرورة طرح الإدعاء عن جزيرة الطنب الصغرى. وقد اقترح پرسي كاكس المندوب السياسي البريطاني في أكتوبر ١٩٠٨ أن يكون وضع جزيرة الطنب الصغرى بصورة أتوماتيكية نفس وضعية جزيرة الطنب الكبرى نظراً لتشابهمها الإسمي.

وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على هذه الإطروحة وأوصت شركة الإستريك بالاتصال بشيخ الشارقة للحصول على الامتياز المطلوب، في حين ذكرت الشركة في تقريرها المبدئي ودراساتها التمهيدية بشأن حصولها على الامتياز بأن العلم الإيراني كان مرفوعاً في تلك الجزيرة منذ سنوات... وهكذا استولت المحميات البريطانية في عام ١٩٠٨ على الطنب الصغرى رافعين إعلامهم هناك[٣]. وفي نفس الفترة، كان الحاج

---

(١) رسالة المندوب العالي لموانىء الخليج الفارسي وسواحل بلوجستان إلى وزارة الخارجية رقم ٦٤ تاريخ ١٤ شوال ١٣٢٨ (١٩ أكتوبر ١٩١٠) من منتخب وثائق الخليج الفارسي، لمعهد الدراسات الدولية والسياسية التابعة لوزارة الخارجية طهران ١٣٦٧ (١٩٨٨) ص ٢٨٠.

(٢) Franc C. Strick.

(٣) FO. 371/506: G.L. Persia E 34/42315, India, office of Foreign office, 212 1908; to Viscount Morley of 1.0, 24.11 1908 in reply to inquiry of 1.0 enclosure no. 1 of 20/10/1908.

معين البوشهري يمتلك امتياز احتياطي التراب الأحمر في جميع الجزر الإيرانية: هرمز، هنجام، قشم، أبو موسى، والسرّى[1].

وكانت السفارة البريطانية في طهران تؤكد على ملكية جزيرة السرّى لشيخ الشارقة:

«إن اكتشاف التراب الأحمر في جزيرة السرّى تم مؤخراً. وكانت أسرة الحاج على أكبر في منجستر أعلنت لدولة صاحب الجلالة البريطانية عن استعدادها للحصول على الامتياز من الدولة الإيرانية. ولم يكن بمقدور دولة صاحب الجلالة أن تؤيد بصورة كاملة طلبات الحاج على أكبر وتبدي مساندتها لها حيث إن إستملاك الأراضي لجزيرة السرّى كان موضع نزاع. فهذه الجزيرة تكون موضع ادعاء إيران وكذلك شيخ الشارقة القاسمي والذي يكون تحت الحماية البريطانية. فالجزيرة أصبحت في عام ١٨٨٨ تحت الاحتلال الإيراني، وإن الدولة البريطانية احتجت على ذلك. وبالرغم من أنها امتنعت عن استعمال القوة لصالح شيخ الشارقة. إلاّ إنها لم توافق ولم تقبل ادعاء الدولة الإيرانية... وفي حالة إذا ما كانت الدولة البريطانية تساند مبادرة عائلة على أكبر في تحصيل الامتياز من الدولة الإيرانية، كان ذلك بمعنى الاعتراف بسيادة إيران على تلك الجزيرة. لذلك فقد تقرّر إخبار الشركة البريطانية المذكورة بأن دولة صاحب الجلالة لا تساندها وفي نفس الوقت لا تعارض إجراءاتها. ولكن في نفس الوقت تخطر الدولة الإيرانية طي مذكرة بأنه لو بادرت إلى منح الامتياز للطالبين بدون موافقة دولة صاحب الجلالة فإن قضية وضع إستملاك الأراضي للجزيرة ستثار مرة أخرى وبدون أي تأخير.

---

(١) FO. 416/111 12, Annual Confidential report of British legation in Tehran for the year 1909 p. 21.

وعندما علم بأن الشركة قدمت طلباً بشأن الجزيرة، صدرت مذكرة في شهر ديسمبر وسلّمت إلى الدولة الإيرانية.

وقد جرى تنفيذ الاقتراح وفي مارس ١٩٠٩ عيّن السيد براون من البنك الشاهي الإيراني بصفته مندوباً من قبلهم وإنه يتفاوض حالياً مع الدولة الإيرانية كي يحصّل امتياز هرمز، في حالة إلغاء حقوق معين (التجار).

وهذه الوثيقة توضح جيداً كيف كانت الادعاءات البريطانية بشأن ملكية الجزر الإيرانية في مضيق هرمز غير واضحة وليس لها أي أساس.

وإيران التي كانت تمر بأدوار الصحوة بعد ثورة الدستور، لم تر بوسعها القيام باسترداد الجزر المهداة من قبل بريطانيا إلى القواسم بسبب فوات الفرصة وكذلك ضعفها الشديد.

إن ادعاء إيران بالسيادة على جزر الطنب وأبو موسى والسرّى الذي برز لأول مرة عام ١٨٨٧ كرد فعل متقابل تجاه الادعاء البريطاني، تجدّد مرة أخرى عام ١٩٠٤ إثر الاحتلال المشترك من قبل بريطانيا ـ الشارقة في حزيران ١٩٠٣. كما تجدد الادعاء المذكور في أعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧. وفي عام ١٩٢٨ توضح في حدود ما يربط الأمر بإيران بإنه منذ عام ١٩٠٤ لم يرفع أي علم في الطنب وأبو موسى كدليل لهوية الأرض.

وبقيت إيران غير مسرورة بالنسبة للقضية ككل خاصة من ازدياد التردّد غير المشروع وتهريب البضائع عن طريق الجزر إلى البلاد الأصلية. وقد طلبت إدارة الجمارك في تموز ١٩٢٧ طي خطاب من وزارة الخارجية لاتخاذ إجراءات ضد التجارة غير المشروعة، عن طريق تأسيس مراكز مراقبة في أبو موسى والطنبين. وقد أرسلت وحدة من القوات البحرية الحديثة، لفرض استرداد الجزر وإنهاء المشكلة إلى تلك الجزر[١].

---

(١) انظر الصورة رقم ٥.

المفاوضات الإيرانية والبريطانية في سنتي ٢٨ ـ ١٩٢٩

في صيف عام ١٩٢٨، بدأت إدارة الجمارك الإيرانية، نشاطها في حقل الخدمات الجمركية بوساطة قواربها الخاصة من جزيرة الطنب الكبرى وكان هذا، إثر الاتصالات السرّية مع شيخ رأس الخيمة الذي أبدى استعداده لإعادة جزر الطنب إلى إيران. وفي شهر أغسطس من نفس العام، حجزت وحدة بحرية، قارباً عائداً لإمارة دبي، دخلت المياه الساحلية لجزيرة الطنب الكبرى، أدى ذلك إلى احتجاج بريطاني، ولكن قوبل بالإعلان الإيراني الصادر من وزارة الخارجية بأن الطنب ضمن السيادة الإيرانية، لذلك فإن الإجراء الإيراني تمّ حسب القوانين الدولية[١].

في الوقت الذي كانت إيران في عام ١٩٢٨ تستعد لإحالة منازعاتها الأرضية مع بريطانيا في الخليج الفارسي، خاصة بالنسبة للبحرين إلى المنظمة الدولية، بادرت بريطانيا بأخطار إيران عن المعاهدة الموقعة عام ١٨٩٢ بينها وجميع شيوخ الساحل المتصالح. وقد احتجت إيران «بأن الدولة الإيرانية ترى عدم مشروعية أي اتفاق (بريطاني) مع شيوخ الإمارات المتصالحة والذي يسبّب الضرر أو الانتقاص من الحقوق والمصالح الإيرانية»[٢]. ولكن الطرفين اتفق على أن يدرج التفاوض حول وضع جزر الطنب وأبو موسى والسرّى في جدول أعمال المفاوضات التي ستتم لاحقاً في شتاء نفس العام. وفي يناير ١٩٢٩ بدأت مفاوضات مطولة اشترك فيها السر رابرت كلايو[٣] الوزير المفوض البريطاني في طهران نائباً عن حكومته للشارقة، والسيد تيمورتاش الوزير القوى لبلاد رضا شاه نائباً عن إيران.

---

(١) FO. 416/113:49, Annual Confidential Report of British Legation in Tehran for the year 1928, para. 147 pp. 23-4.

(٢) Op. cit, Persia 150 - 154.

(٣) Sir Rebort Clive.

الصورة رقم ٥

وزارت مالیه

تاریخ ... ماه ... سنه ۱۳۰

نمره ...

ضمیمه ...

موضوع ...

صورة الخطاب المرسل من إدارة الجمارك التابعة لوزارة المالية الإيرانية والتي جاء فيه طلب العمل واتخاذ ما يلزم بالنسبة لجزر الطنب وأبو موسى، بتاريخ ٥ مرداد ١٣٠٦ (٢٧ تموز ١٩٢٧) ـ من وثائق وزارة الخارجية الإيرانية برقم ١١٤٦٩

في مطلع المباحثات، طالبت بريطانيا رسمياً ٥٠٠٠ روبيه كتعويض للأضرار الناتجة عن حجز أحد لنشأت إمارة دبي بواسطة وحدة آلية إيرانية. وعندما تجاهلت إيران الادعاء المذكور استنتجت بريطانيا «بأنه إثر التأثير السلبي الناتج عن مشكلتها في تحصيل الغرامة لدى العرب فإن حكومة صاحب الجلالة يجب أن تدفع مبلغ الغرامة قبل وصولها إلى حلّ للقضية»(١).

أما القضية، فلم تصل إلى حلّ بتاتاً، لأن إيران استمرت في استدلالها معلنة بإن المبادرة جاءت مطابقة للقوانين والحقوق الدولية. أما تيمورتاش فإنه اقترح أن تحال القضية إلى محكمة العدل الدولية. وكتب الوزير المفوض في تقريره المبدأي للمفاوضات إلى وزير الخارجية السر إستين چمبرلن(٢):

«تم تباحثنا حول جزر الطنب وأبو موسى. وسألت وزير البلاد عمّا تكسبه من احتلالها لهذه الجزر؟ في حين تدعى بأن المهربين في الخليج الفارسي جعلوها قاعدة لتخزين بضائعهم المهربة إلى إيران؟ وقد رد تيمورتاش بإن الحكومة الإيرانية لم تنظر إلى القضية بالصورة التي ارتسمت في أذهاننا. وإنما كلامها الأصل إن الجزر جزء لا ينفصم من التراب الإيراني ومن الناحية الأخرى فإنها أصبحت محتلة. وحسب تعليماتكم أجبت. وقال وزير البلاط بإنه في هذه الصورة لا سبيل إلا إرجاع القضية إلى محكمة العدل الدولية. وفي جواب جلالته أعربت عن أملي كي

---

(١) FO. 416/113.91 Annual Confidential Report of British Legation in Tehran for the year 1929, para. 156 p. 23.

(٢) Sir Austin Chamber Lain.

يتمكن الطرفان من إيجاد حل للقضية دون الرجوع إلى المحكمة الدولية[1].

واستمرت المباحثات ولكن بدون جدوى حتى منتصف ربيع عام ١٩٢٩. وفي شهر مايو من نفس العام وبعد تسّلم حزب العمال الدولة بدلاً من دولة بالدوين[2] لحزب المحافظين، عيّن آرتور هندرسون[3] وزيراً للخارجية خلفاً لچمبرلن. واتّخذ هندرسون موقفاً أكثر تأييداً للدور الاستعماري لبريطانيا في الخليج الفارسي، وقد توقّفت فجأة المباحثات بين كلايو والسلطات الإيرانية حول قضية جزر الطنب وأبو موسى، ممّا أدى هذا التّطور بقيام إيران خلال الثلاثينات (عام ١٩٣٠) بمبادرات من جانب واحد لاستعادة هذه الجزر.

وقد ذكرت وزارة الحربية الإيرانية في ٢٤ فبراير ١٩٣٠ خلال تقريرها المرسل إلى وزارة الخارجية من جانب قائد القوات الإيرانية بالجنوب هذه المعلومات:

«لقد رفعت أعلام من جانب بريطانيا في جزيرتي الطنب وأبو موسى المتعلقتان إلى إيران، كما استقر موظفون هناك. مما أدى ذلك إلى استغراب ودهشة السكان في تلك الجزر. ونرجو رفع هذا التقرير إلى مقام صاحب الجلالة الملكي»[4].

---

(١) من التقرير السرّي الذي حرّره كلايو إلى چمبرلن بتاريخ ٨ يناير ١٩٢٩ وسجّل تحت رقم ٤٢٠ ضمن مجموعة الوثائق السياسية البريطانية. وقد نقل هذا النص كتاب جواد شيخ الإسلامي «قتل أتابك...» طهران، مؤسسة كيهان للنسر ١٩٨٨ صفحة ٢١٣.

(٢) Baldwin.

(٣) Arthur Henderson.

(٤) مرفق للتقرير السري لوزارة الحربية إلى وزارة الخارجية في ٢٤ فبراير ١٩٣٠ مجموعة المستندات المنتخبة للخليج الفارسي، نفس، ص ٣٥١.

وفور تسّلم وزارة الخارجية هذا التقرير، أرسلت في نفس اليوم مذكرة إلى الوزير المفوض البريطاني:

«أود إحاطتكم بإنه حسب المعلومات التي تلقيتها، لقد رفع العلم البريطاني في جزيرتي الطنب وأبو موسى. إن الدولة الإيرانية تعتبر الجزر المذكورة ملكاً لها ولا ترى سبيلاً غير أن تحتج على تلك المبادرة. وحسب ما تعلم وزارة الخارجية، فإن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا لم يكن لديها أي ادعاء حول ملكية هذه الجزر. وحول رفع العلم البريطاني والذي يعتبر مظهراً من مظاهر ادعاء الملكية، ليس لها حق الأسبقية أو الأولوية. وبناء على ذلك نأمل من معاليكم اتخاذ ما يلزم حول إعادة الأمور إلى مجاريها»[١].

وقد أرسلت الوزارة برفقة هذه المذكرة صورة من الكتاب الصادر في ١٤ حزيران ١٩٠٤ بين مشير الدولة والوزير المفوض البريطاني.

أما بريطانيا فقد أنكرت بقيامها برفع علمها في الجزر المذكورة. ولكن في جزيران ١٩٣١ قيل أيضاً بإنها بادرت إلى رفع العلم البريطاني هناك. على الرغم من أن عمدة جزيرة هنجام أرسل تقريراً جاء فيه إن شيخ رأس الخيمة عارض رفع العلم البريطاني (أو علمه) في جزيرة الطنب الكبرى[٢]. وفي نفس اليوم أعلنت وزارة البلاط الشاهنشاهي في خطاب لوزارة الخارجية بأنه حسب التقارير التي تلقتها من بوشهر، بادرت بريطانيا إلى استئجار الطنب الكبرى لمدة خمسين عاماً من شيخ رأس الخيمة[٣].

---

(١) وزراة الخارجية إلى السفارة البريطانية ٥ إسفند ١٣٠٨، نفس، صفحة ٣٥٥.

(٢) وزارة الخارجية إلى وزارة الدفاع (١٦ حزيران ١٩٣١) نقلاً عن تقرير عمدة هنجام رقم ١٨٢ نفس المصدر، صفحة ٣٦٣.

(٣) خطاب تيمورتاش وزير البلاد الشاهنشاهي إلى وزارة الخارجية (١٩ حزيران ١٩٣١) رقم ١١٣ نفس المصدر، صفحة ٢٦٩.

وبصورة عامة، يمكن اعتبار مفاوضات الوزير البريطاني مع تيمورتاش منذ عام ١٩٢٨ وبعده، مسعى بريطانياً لدفع الموقف الاحتجاجي الإيراني قبال الاحتلال البريطاني القاسمي للجزر الثلاث، نحو حل قانوني لصالح شيوخ الشارقة ورأس الخيمة.. لذلك بادرت السلطات البريطانية في المنطقة لتحقيق هذا الغرض، إلى إعداد مشروع معاهدة عامة تحتوي على ١٥ مادة بالنسبة للخليج الفارسي حتى يتّم من خلالها صفقة متقابلة بين الطرفين.

ومن أبرز خصوصيات الصفقة المتقابلة المقترحة، أن تتنازل إيران عن ادعاءاتها بالنسبة إلى البحرين، الطنب، وأبو موسى، كما تبادر بريطانيا بالمقابل، إلى الاعتراف بسيادة إيران على سرّى وأن تتنازل عن دعاويها بالنسبة لباسعيدو (قشم) وأن تنقل محطات ومراكز البرق (التلغراف) في لنجة، بوشهر، وجزيرة هنجام إلى إيران[١]. ولم تقبل إيران هذه الصفقة المتكاملة مستدلة بأن السيادة الكاملة لإيران على المناطق المذكورة مؤكدة ولا جدال عليها. وهكذا فشلت فكرة المعاهدة العامة للخليج الفارسي بأجمعها. وفي النهاية أشار تيمورتاش في تموز ١٩٣٢ إلى الوزير المفوض البريطاني ـ هور ـ[٢]، بأن إيران مستعدة أن تنازل عن ادعاءاتها على البحرين مقابل اعتراف بريطانيا بسيادة إيران على أبو موسى والطنبين، ولكن بريطانيا رفضت ذلك الاقتراح[٣]. أما أزمة البترول عام ١٩٣٤ بين إيران وبريطانيا نتج عنها إهمال مشروع المعاهدة المذكورة[٤].

---

(١) FO 371/13776: Persia E/284/19/34, Sir R. Clive to A. Chamberlain, No. 10 of 16 Feb. 1929.

(٢) Sir R. Hoare.

(٣) FO 371/16070: Horre to Oliphant, 157. 1932.

(٤) FO 371/157031: F.O. Confidential Report (1961), Status of the Islands of Tunb (Tamb), Sirri and Bu Musa.

شيخ رأس الخيمة يعيد جزيرة الطنب

في عام ١٩٣٣ قامت بارجة حربية إيرانية بزيارة للطنب الكبرى، وأنزلت عدداً من الأفراد في الجزيرة لغرض فحص ومعاينة الفانوس البحري. وقد تكررت هذه العملية في عام ١٩٣٤ أيضاً عندما قرر شيخ رأس الخيمة بإعادة الطنب الكبرى إلى إيران. . .

وقد أثار هذا التحول بريطانيا. ففي خلال مقابلته لرئيس وزراء إيران قال الوزير المفوض البريطاني:

إن الطنب وأبو موسى لهما نفس حالة جزيرة السرّى. وعندما قامت البارجة البريطانية أورمند[١] بزيارة إلى الخليج الفارسي لغرض البحث والدراسة، طلبت دولة صاحب الجلالة من دولة إيران كي توعز إلى موظفيها في جزيرة سرّى بأن البارجة المذكورة ستزور الجزيرة أيضاً. أما العبارة التي أضيفت إلى الموضوع أعلاه هي أن لا تفسّر الطلب المذكور بمعنى الاعتراف بحق أو اعتراف غير مباشر (دوژور) لإيران لتلك الجزيرة. وكان يعتقد بأن إيران ستحيل القضية إلى عصبة الأمم ولكنها لم تفعل ذلك[٢].

أما الاعتقاد البريطاني بأن إيران تريد إحالة القضية إلى عصبة الأمم فكان مردّه بأن إيران اقترحت ذلك عام ١٩٢٩ عندما أعلنت عن رغبتها لإرجاع القضية إلى المحكمة الدولية والتي عارضت بريطانيا ذلك الاقتراح.

---

(١) HMS Ormonde.

(٢) FO 371/157031, FO Confidential Annual Report (1961), Status of The Islands of Tunb (Tamb), Sirri and Bu Musa.

في عام ١٩٣٤ زار حاكم بندر عباس ومسؤولون إيرانيون آخرون جزيرة الطنب الكبرى، وتم ذلك نتيجة الاتفاقات والوعود السرية بين إيران وشيخ رأس الخيمة، والتي أنزل الشيخ علمه في ديسمبر ١٩٣٤ بحضور رعايا إيران في تلك الجزيرة. وقبل ذلك بادرت بارجة حربية إيرانية بتوقيف زورق تابع للساحل المتصالح. وفي عام ١٩٣٤ قامت البارجة الحربية الإيرانية بزيارتين إلى الجزيرة، وأنزلت جماعة في تلك الجزيرة.

وقد جلبت هذه النشاطات انتباه بريطانيا وأدّت إلى احتجاجاتها الشديدة بسبب ما يجري في جزيرة الطنب الكبرى كما إنهم أبلغوا الدولة الإيرانية بأن الدولة البريطانية ستضطر في النهاية إلى استعمال القوة لصيانة مصالح شيوخ الساحل المتصالح(١).

في يناير ١٩٣٥ أكد الوزير المفوض البريطاني في طهران خلال تقريره:

«في أعقاب إنزال العلم من قبل شيخ رأس الخيمة في جزيرة الطنب في نهاية عام ١٩٣٤ وقعت أحداث مريبة في تلك الجزيرة. حيث ظهرت بوادر من الريبة والشكوك في تلك الجزيرة تستند فى دسيسة الشيخ مع الإيرانيين. وبادر ضابط رفيع المستوى من القوة البحرية، بإنزال وحدة صغيرة للحراسة والمراقبة في الجزيرة ظلّت هناك لفترة قصيرة. كما قامت زوارق حربية بزيارات متناوبة للجزيرة(٢).

وحسب تبرير المصادر البريطانية والإمارات العربية المتحدة، فإن مبادرة شيخ رأس الخيمة لإعادة جزر الطنب إلى إيران كانت تمهيداً لإثارة

---

(١) Ibid.

(٢) FO 371/18980: E 1147/1147/34, Knatchbull - Hugessen to Eden, Confidential Annual Report 1935, Tehran. See also same to FO, 9.4.1935.

بريطانية حيث كان يهدف إلى جلب انتباهها لهذه الحقيقة بأن بريطانيا لم تدفع إيجاراً عن استعمالها للفانوس البحري[1].

لكن هذا التبرير لم يكن منطبقاً إذ لم يشاهد قبل أو بعد هذا الحدث أن يبادر أي حاكم بالتنازل عن أرضه، من أجل خلافاته المالية مع سلطة استعمارية، إلى بلد ثالث. أما التبرير المنطقي هو أن الشيخ بعلمه الكامل عن الوضع غير القانوني للاحتلال، كان بصدد عدم الاتفاق مع السلطة الاستعمارية، وقراره بإجراء ترتيبات سرّية مع إيران، لإعادة جزر الطنب إلى مالكها الحقيقي. وبالإضافة إلى ذلك مهما تكن طبيعة هذا التوضيح، فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنه في الوقت الذي كانت إيران تسعى بكل طاقاتها لاستعادة هذه الجزر، لم يبادر شيخ رأس الخيمة على الإطلاق بإعادتها إلى العربية السعودية، أو لعمان أو الشارقة، أو أبو ظبي أو أية دولة عربية أخرى مجاورة لها، بل استهدف إعادتها إلى إيران.

التطورات والمفاوضات اللاحقة

وحسب رأي إيران، طالما لم تحلّ قضية السيادة، فإنّه يجب أن يمتنع الطرفان عن استغلال التراب الأحمر في أبو موسى. أما بريطانيا فلم تعتقد بمثل هذا الرأي. فقد أرسلت وزارة المالية الإيرانية في ٩ مارس ١٩٣٧ تقريراً إلى وزارة الخارجية حول نشاط بريطانيا في استخراج التراب الأحمر في الجزيرة[2].

---

(١) كمثال انظر إلى أقوال:

Richard Schofield and Hassan Al-Alkim at the Arab-Iranian British Seminar of Nov. 18, 1992: «Round Table Discussion on the Disputed Gulf Islands«, Arab Research Centre, London, January 1993.

(٢) تقرير وزارة المالية إلى وزارة الخارجية في ٩ مارس ١٩٣٧ ـ مجموعة الوثائق ـ نفس المصدر، صفحة رقم ٣٧٩.

وعندما حاولت إيران في نهاية عام ١٩٤٨ فتح مكاتب حكومية في الطنب وأبو موسى، رفضت بريطانيا هذا القرار. وفي عام ١٩٤٩ راجت إشاعات عن استعداد إيران لإحالة الموضوع إلى الأمم المتحدة كما راجت بعدها إشاعات أخرى بأن إيران تنوي احتلال الجزر بالقوة. وإثر انتشار هذه الشائعات تلقت الدولة الإيرانية مذكرة من السفارة البريطانية في طهران أشارت فيها السفارة «بالموقف الواضح» لدولة بريطانيا تجاه القضية المذكورة[١]. وقد بادرت إيران في شهر أغسطس بردة فعل أما بريطانيا حيث نصبت سارية العلم في جزيرة الطنب الصغرى ولكن البحرية البريطانية أقدمت على إزالتها.

في عام ١٩٥٣ وفي الدورة الثانية لرئاسة وزراء الدكتور محمد مصدق ذكرت وسائل الإعلام الإيرانية بأن أعضاء إحدى اللجان سيوفدون إلى أبو موسى. وإن بارجة إيرانية أنزلت جماعة في الجزيرة حيث بدأوا بالتحقيق مع سكان الجزيرة. وأخطرت بريطانيا مرة أخرى إيران بأن أبو موسى جزيرة تابعة للشارقة. وفي نفس العام تلّقت بريطانيا تقريراً يفيد بأن إيران بصدد إعداد قوة لغرض احتلال جزر الطنب وأبو موسى والسرّى. كما أن القوة الجوية البريطانية قامت برحلات استكشافية لعدة أسابيع فوق سماء الجزر المذكورة[٢].

وفي هذه الفترة كانت بريطانيا منهكمة في لعبة أخرى بالنسبة إلى ممتلكات إيران في الخليج الفارسي فمن جملة ألاعيبها، الادعاءات الغربية التي أطلقتها بشأن الجزر الإيرانية أخرى. فبجانب طرحها لادعاء غير قابل للفهم! هو ملكية شيخ إمارة دبي لجزيرة هنجام الإيرانية في أوائل القرن[٣].

---

(١) Captain R.M. Owen. Confidential Report on «Visit of H.M.S. Loch Insh to Tunb Island on 24.8.61», FO 371/157031, p. 1.

(٢) Ibid.

(٣) FO 601734: Sir A. Hardinge to Mushireed-Doleh, Iranian Foerign Minsiter, 247, 1904.

وإلا إنها اعتبرت في ١٩٥٦ جزيرة الفارسي ملكاً لأمير الكويت.

إن المستندات والوثائق الرسمية البريطانية تدّل على أن وزارة الخارجية البريطانية من أجل إثبات ادعاء رأس الخيمة بشأن جزر الطنب الكبرى والطنب الصغرى، مضت قدماً إلى مرحلة أعلنت فيها احتجاجها ضد ادعاء إيران بالتملك والسيادة على جزيرة الفارسي، التي تقع في منتصف الطريق بين الساحلين الإيرانية والسعودي، واعتبارها ملكاً لأمير الكويت[١].

وفي الرسالة التي وجهتها وزارة الخارجية البريطانية إلى سفارتها في طهران، أوضحن بأن «بعد نزول الإيرانيين في هذه الجزيرة (فارسي) عام ١٩٥٦ انشغل البريطانيون بتبادل المذكرات مع الإيرانيين حول هذه الجزيرة لفترة دامت ثلاث سنوات. أما سبب ذلك (والذي ينطبق على جزيرة الطنب أيضاً)، هو فشل (بريطانيا) في رد فعلها الضروري تجاه الادعاء العلني الإيراني بالنسبة للجزيرة، والذي أضاع مقولة «الملكية الحقيقية» التي هي لأمير الكويت»[٢].

في عهد رئاسة وزراء الدكتور علي أميني، هبطت في ١٨ مايو ١٩٦١ طائرة مروحية إيرانية في الطنب الكبرى. وحيث إن هذه المبادرة لم تكن موضع اعتراض من قبل بريطانيا، تمّ إنزال أفراداً بواسطة لنج إيراني في ٩ أغسطس في تلك الجزيرة. ففي العملية الأولى للإنزال كان هناك أمريكيين ضمن الجماعة الإيرانية حيث قاما بتصوير الفانوس البحري والتأسيسات

---

(١) جزيرة «فارسي» مقابل جزيرة «عربي» تقع في منتصف الخليج الفارسي بين الساحلين للعربية السعودية وإيران. وإن المعاهدة الحدودية لعام ١٩٦٨ بين البلدين اعترفت بالسيادة الإيرانية وتملكها للجزيرة.

(٢) FO 371/157031: Confidential Foreign Office to G.E. Millard Tehran (BT 1083/7), November 2, 1961.

المجاورة له. وقد تحدّثا مع مسؤول الفنار، ولكنهما لم يدخلا المبنى ولم يقبلا استضافته لهما[1]. وفي المرة الثانية وحسب تقارير ضباط البحرية البريطانية، اقترب لنش إيراني من القسم الشرقي للجزيرة وأنزل عدداً من الركاب فيها ثم اتجه نحو القسم الجنوبي وأنزل مجموعة أخرى في قرية الطنب وقد ذكر سكان القرية بأن من بين الزوار كان أمريكيين، وإن القضية برمّتها حسب رأي بريطانيا وبعد هبوط الطائرة العمودية في الجزيرة كانت ذات علاقة بالشؤون البترولية[2].

أما السلطات البريطانية كانت مندهشة من مجرى الأحداث. فقررت في البداية الاحتجاج ضد إيران، ولكنها بادرت إلى تحديد وحصر ردود فعلها وذلك بتفهيم إيران بإنهم على علم كامل بالأحداث الجارية هناك وإنهم يرغبون الاستماع إلى إيضاح حول القضية. وهكذا أرسلت سفارة بريطانيا في طهران بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٦١ مذكرة احتجاجية إلى وزارة الخارجية الإيرانية حيث قدمت بالنيابة عن شيخ رأس الخيمة احتجاجاً ضد المبادرة الإيرانية في جزيرة الطنب[3]. وفي ٢١ سبتمبر ١٩٦١ ردت الدولة الإيرانية على المذكرة الاحتجاجية بالآتي:

«وكما تعلم السفارة، لم تقبل الدولة الشاهنشاهية الإيرانية أبداً هذا الادعاء بأن جزيرة الطنب هي جزء من إمارة رأس الخيمة أو أن أية دولة أخرى لها أي حق في الجزيرة. وكما أعلنت بصورة رسمية ومكررة للسفارة، فإنها لتؤكد بأن الدولة الشاهنشاهية تعتبر جزيرة الطنب جزء من الأراضي التابعة لسيادتها. إن سيادة

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) FO 371/157031: FO to Political Resident in Bahrain, No. 227 of 24.8.1961; British Political Resident to FO, No. 1085/1 of 25.8.1961, British Embassy, Tehran, to Iranian MFA. Note No. 487 - 1084/61 of 5.9.1961.

الدولة الشاهنشاهية على جزيرة الطنب مطابقة للقوعد والمبادىء القانونية الدولية وإن هذه الدولة لم تتنازل أبداً عن حقوقها بالنسبة لهذه الجزيرة. . . وفي نطاق هذه الظروف فإن وزارة خارجية الدولة الشاهنشاهية الإيرانية لم تبرّر بأي حال من الأحوال المذكرة الاحتجاجية للسفارة»[(١)].

أما وزارة خارجية بريطانيا أملاً منها «كي يصيب الإيرانييون الكلل قبلنا من تبادل مثل هذه المذكرات» رأت ضرورة إرسال المذكرة السالفة الذكر وتكرارها[(٢)]. ففي ١٣ يناير ١٩٦٢ أكدت سفارة بريطانيا طي مذكرتها المرسلة إلى وزارة الخارجية الإيرانية بأن حقوق حاكم رأس الخيمة بالنسبة إلى جزيرة الطنب تكون محفوظة. وقد ردّت وزارة الخارجية «بأنها تؤكد على محتويات المذكرة رقم ٣٠٥٢ المؤرخة ٢١ سبتمبر ١٩٦١ والمتضمّنة على صناعة جميع حقوق إيران في الجزيرة الإيرانية الطنب في الخليج الفارسي»[(٣)].

إن الدولة الإيرانية إذ كانت تستمر في مباحثاتها ومذكراتها مع دولة بريطانيا بالنسبة لسيادتها على جزر الطنب خلال عشريات ١٩٦٠، أدامت سياسة التوسع في علاقاتها الودية مع الإمارات العربية في الخليج الفارسي[(٤)]. وقد دخلت السياسة المذكورة في عام ١٩٦٢ مرحلة نشطة جداً وكانت مستمرة حتى عام ١٩٧١.

---

(١) FO 371/157031: Sixth Political Department of MFA to H.M. Embassy, Extract from note 3052 of 21.9. 1961.

(٢) FO 371/150731: FO to Millard. No. BT 1083/7 of 2. 11. 1961.

(٣) FO 371/163032: Millard to Gven, Confidential of 13.1.1962; First Political Department of MFA to H.M. Embassy in Tehran, No. 5724 of 20.1.1962.

(٤) «Persia Seeks New Linke», The Scotsman, 7.9. 1862.

أما بريطانيا فكانت في ريبة بالنسبة للطائرة العمودية التي نقلت الوفد الإيراني والأمريكي إلى جزيرة الطنب الكبرى وإنها تعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن التحقيقات أثبتت بأنها كانت طائرة بريطانية مؤجرة إلى الإيرانيين(١).

وبعد عام، في عهد رئاسة وزراء أمير أسد الله علم، استكملت إيران بنجاح أمر استقرار سيادتها الكاملة على جزيرة السرّى بالرغم من اعتراضات بريطانيا وشيخ الشارقة. وفي ٧ يناير ١٩٦٨ وقبل تسعة أيام من الإعلان الرسمي لحكومة بريطانيا وشيخ الشارقة (١٦ يناير) بشأن تصميمها على سحب قواتها من الخليج الفارسي قدمت إيرن احتجاجها قبال نبأ قرار شيخ رأس الخيمة بصدد بناء المؤسسات العسكرية في جزيرة الطنب الكبرى، إلى بريطانيا وحذّرتها بأن الجزيرة تعود إلى إيران.

(١) 10/37/157031: British Embassy Tehran to FO, No. BT 1083/10 - 1084/61 of 20 Nov. 1961.



الفصل الرابع

إعادة السيادة الإيرانية على جزر أبو موسى والطنبين

المفاوضات الإيرانية والبريطانية في الأعوام ٦٩ ـ ١٩٧١

لقد استأنفت إيران مطالبتها باستعادة الطنبين وأبو موسى اعتباراً من مطلع عام ١٩٧٠ وذلك عند اقتراب ساعة مغادرة بريطانيا للخليج الفارسي وإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت طهران عاقدة العزم على أن لا تؤل تركة التنازع على ملكية الطنبين وأبو موسى من بريطانيا إلى الإمارات وذلك كي لا تصبح هذه القضية حجر عثرة في سبيل التعاون بين إيران وجيرانهاالعرب في منطقة الخليج الفارسي.

وبعد تسوية قضية البحرين في ذلك العام، أُشيع بأن إيران تخلت عن مطالبها التأريخية في البحرين لأنها كانت تبحث عن مصالح أكثر أهمية في مضيق هرمز والجزر الواقعة في مدخل الخليج الفارسي وأن بريطانيا ومعها بعض الدول العربية طمأنت إيران على أنه في مقابل التخلي عن المطالبة بالبحرين، فأن جزر طنب وأبو موسى تعاد إلى إيران.

ومما لا شك فيه أن إيران كانت تسعى للربط بين السيادة على البحرين والجزر الثلاث الواقعة في مضيق هرمز. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦٨ وبعد مضي شهر واحد على توقيع اتفاقية تحديد

الجرف القاري بين إيران والعربية السعودية، قام شاه إيران بزيارة للسعودية. وكانت هذه الزيارة سبباً في تطور العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات. وأضحت علاقات الصداقة والتعاون الإيرانية ـ السعودية حميمة وبناءة إلى الحد الذي ظن الكثير بأن هناك صفقة سرية حول البحرين قد تمت بين البلدين. وفي هذا المجال وحتى خلال عام ١٩٩٣ ادّعا أحد المصادر قائلاً: «بما أن اجتماع رئيسي البلدين (إيران والسعودية) كان جارياً في ظروف جيدة والشاه كان في ظروف معنوية مريحة، قدم الملك فيصل ملياري برميل من مخزون نفط منطقة (الجرف القاري) المتنازع عليها، هدية للشاه. وفي المقابل تنازل الشاه عن مطالبته بالبحرين»[١].

طبعاً ليس ثمة شك في عدم صحة الإشاعة المذكورة أعلاه. ولكن في نفس الوقت فإن إجراء مفاوضات سرية من قبل إيران وبريطانيا حول النزاعات الإقليمية في الخليج الفارسي، طرحت إشاعة أخرى مؤداها أن الجانبين وإلى جانبهما بعض الدول العربية دخلوا في عملية أخذ وعطاء فيما يتعلق بالبحرين مقابل أبو موسى[٢].

وكان بإمكان الإشاعة الأخيرة أن تبدو أكثر قوة، لأن خلفية القضية تجعل من هذه الإشاعة أمراً أقرب إلى الواقع. هذا وكانت بريطانيا قد قامت في عام ١٩٢٨ و ١٩٢٩ بمحاولات للتوصل مع إيران إلى ترتيبات مماثلة بشأن جزر سرّى والطنبين وأبو موسى. وقد كتب أمير أسد الله علم وزير البلاط والمستشار المقرب من الشاه في مذكراته السرية عن يوم الأحد الموافق ٢٣ مارس (آذار) ١٩٦٩ كتب يقول: «اتصل بي هاتفياً السفير البريطاني. فقلت له لا نستطيع التوصل إلى اتفاق حول البحرين ما دمنا لم

---

(١) Piere Shammas, «Border Disputes in the Greater Middle East«, Royal institute of International Affairs, Chatham House, 17.2. 1993, p. 1.

(٢) جريدة الأهرام، ١٠ نوفمبر ١٩٦٨. وكانت السعودية متهمة بالضلوع في ذلك الأمر.

نتوصل إلى معرفة مصير طنب وأبو موسى. وقد رد السفير قائلاً، إذاً كنا أضعنا وقتنا حتى الآن، فقلت له ليكن هكذا»[١].

هذا وقد أجرى كاتب هذا الكتاب حواراً مع أمير خسرو افشار المفاوض الإيراني الرئيسي في قضايا البحرين والجزر الثالث وشط العرب. وقد أجرى الحوار في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ ومما جاء فيه: «أثناء التفاوض مع بريطانيا لم يتم أي نوع من الأخذ والعطاء في قضايا البحرين وجزر مضيق هرمز الثلاث، حيث كانت تلك القضايا مستقلة عن بعضها البعض». طبعاً مما لا شك فيه أن إيران كانت تسعى جاهدة للربط بين الموضوعين (البحرين والجزر). ويقول السر دنيس رايت سفير بريطانيا طهران من ١٩٦٣ لغاية ١٩٧١ والذي كان يتفاوض بصورة غير رسمية حول هذه المواضيع مع وزير البلاط الإيراني، يقول مؤكداً في تسجيلاته المكتوبة عن المفاوضات: «لقد كان على رفض أحد المقترحات الإيرانية وهو ذلك المقترح الذي يربط بين الاتفاق على البحرين والاتفاق على الجزر»[٢].

ومع ذلك يبدو أن إيران وبريطانيا قد توصلتا على مستوى عال إلى اتفاق بشأن أن تكون هناك صلة ما بين الموضوعين آنفي الذكر. وقد كتب أسد الله علم في يومياته عن يوم ٢٣ مارس ١٩٦٩ قائلاً:

«يبدو أن السفير (دنيس رايت) أبدى هذه المرة أكثر من أي وقت آخر، قبولاً للربط بين أي حل لقضية البحرين والمقترحات المتعلقة بالجزر. فقد أشار السفير إلى أنه إذا ما ساندت إيران تأسيس اتحاد فدرالي من الإمارات العربية (كان من المفترض أن يشمل البحرين وقطر) فيصبح

(١) «The Shah and I», Confidential Dairy of the Royal Court of Iran, by A.A. Alam, ed. by A.Alikhani, London: I.B. Tauris, 1991, p. 44.

(٢) Denis Wright. «Ten years in Iran. Some highlights» Asian Affairs Vol- XXII, Part III, Oct. 1991, p. 269.

بعد ذلك بالإمكان أن يطلبوا منا (إيران) أن نستولي على الجزر باسم ذلك الاتحاد. وبذلك نكون قد تفادينا ردة الفعل السياسية للعرب»[١].

في ضل تفاهم كهذا يبدو أن الشاه كان عاقد العزم على أن يربط بين الموضوعين حتى عندما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يستفتي الشعب البحريني. في هذا المجال يقول أسد الله علم في مذكرات يوم ٣٠ إبريل (نيسان) ١٩٦٩ ما يلي:

«لقد رفعت تقريراً عن توضيحات السفير البريطاني حول أسباب التأخير في المفاوضات مع البحرين، تلك التوضيحات القائلة بأن شيخ البحرين لا يرغب في السماح لوفد تقصي الحقائق المكلف من قبل يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة بالسفر إلى البحرين بناء على دعوة من بريطانيا وإيران. وقد بدت هذه القضية غريبةً. لأنه حسب قول الشاه «لا يمكن لنا إقرار أي تسوية بالنسبة للبحرين، ما دمنا لم نتوصل إلى حل واضح للطنبين وأبو موسى». فقلت له (للشاه)، لقد أوضحت هذه النقطة من قبل للسفير. ولكن الشاه أمر بالتصريح ثانية في هذا الموضوع»[٢].

إن إعلان إيران بأنها سوف تمتنع عن الاعتراف باتحاد من الإمارات العربية يضم أراض إيرانية، وضع تأسيس هكذا اتحاد أمام تعقيدات شديدة. وقد جاء هذا الإعلان بعد إعلان العربية السعودية بأنها وبالنظر إلى نزاعاتها الإقليمية مع أبو ظبي حول مناطق «الليوا» و «البوريمي» سوف لن تعترف بالاتحاد المشار إليه. إضافة إلى ذلك فأن ميول العراق المعادية للمخططات البريطانية في الإمارات الصغيرة في منطقة الخليج الفارسي كانت واضحة بدورها. لذا فقد توصلت بريطانيا إلى قناعة تقوم على أساس إنه بدون توفر

---

(١) «The Shah and I», OP. Cit, p. 45.

(٢) Ibid, p. 58.

النوايا الحسنة من قبل القوى الإقليمية سوف يكون أي اتحاد من الإمارات المتصالحة معرض للاهتزاز. وعلى هذا الأساس فإن توصل بريطانيا إلى القناعة المذكورة كان أهم العوامل التي دفعت بريطانيا إلى الاعتراف بحقوق أقوى الدول في المنطقة، أي إيران في الجزر الثلاث وذلك عبر القبول بنوع من المصالحة وإن كانت على مضض.

أما من وجهة نظر إيران، فالوقت كان يمضي مسرعاً والتعنت البريطاني أدى إلى أن ترضخ إيران إلى ترتيبات تشبه السيادة المشتركة مع الشارقة بشأن أبو موسى وكان ذلك مخالفاً تماماً لسياستها (سياسة إيران) المعلنة من قبل. مع ذلك فقد أعلنت إيران رسمياً أنه استناداً إلى مواصفات مذكرة التفاهم المقترحة والتي يمكن اعتبارها أداة من أجل القبول الضمني بالوضع الموجود في الجزيرة، فأن السيادة الإيرانية على كامل جزيرة أبو موسى لن تتأثر وأن المذكرة موضوع الحديث ليست إلا تمهيداً مؤقتاً تؤل في نهاية الأمر إلى تأجيل إعادة ملكية كامل الجزيرة إلى إيران، بعض الوقت.

ومن أجل توضيح هذه النقطة بالذات لبريطانيا والمحافل العربية على ضفاف الخليج الفارسي والتأكيد على أن إيران سوف لن تدخر جهداً في سبيل إزالة كافة العوائق التي تعوق استعادة الجزر الثلاث، فقد بذلت طهران جهوداً جبارة على المستويات القانونية والسياسية والتأريخية. وقد أعطت الجهود التي بذلت ثمارها، حيث ازداد التعاطف الدولي مع إيران. فقد رضخت بريطانيا نفسها لحقيقة إنه من غير الممكن التنكر الكامل للحقوق الإيرانية بالجزر. وكتب وزير البلاط الإيراني في مذكراته ليوم ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٩ يقول:

«سفير بريطانيا (السر دنيس رايت) قال لي بسرية تامة أن موضوع جزيرة طنب محسوم فعلاً وإنها سوف تعطى لإيران لا محالة. لأنهم

(البريطانييون) قد قالوا لشيخ رأس الخيمة إذا ما لم يتم التوصل إلى ترتيبات مع إيران فبما أن هاتين الجزيرتين (الطنبين) تقعان فوق الخط الأوسط - فأن إيران سوف تستولي عليهما سوءاً بالطرق القانونية أو باستخدام القوة وقد وافق الشيخ على إتمام الصفقة. فقلت للسفير، ما هو الوضع بالنسبة لأبو موسى، فرد السفير قائلاً: هذه الجزيرة تقع تحت الخط الأوسط (خط العرض) وقلت له، إن لدينا من القوة ما يمكننا من أن نضع أقدامنا تحت الخط. فقال إذا ما استخدمتم القوة فإن علاقاتكم مع العرب سوف تتصدع. فقلت: فلتذهب العلاقات إلى الجحيم!»[١].

لقد كان بعض المسؤولين البريطانيين السابقين في منطقة الخليج الفارسي يشكون في شرعية وقانونية حقوق الشارقة ورأس الخيمة في الجزر موضوع الحديث، حتى في تلك الفترة فقد كان دونالد هاولي، المندوب السياسي البريطاني لدى الإمارات المتصالحة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨ وحتى ١٩٦١ يستخدم أدق الكلمات والمصطلحات للتعبير عن الحقوق المترتبة على جزر الخليج الفارسي ولكنه كلما تحدث عن جزر الطنب وأبو موسى كان يستخدم عبارة «الواقعة تحت احتلال القواسم»[٢] وإن كان لم يوضح إذا ما كان احتلال الجزر من قبل الشارقة ورأس الخيمة قانونياً أم لا ولكن التصريح في حد ذاته، لا يدع مجالاً للشك في أن بريطانيا كانت على علم كامل بأن الجزر لم تكن مملوكة للإمارات أثناء الاحتلال.

وفي المقابل، كانت وسائل الإعلام الإيرانية تبرز من خلال أبحاثها وتقديم البراهين القاطعة، ملكية إيران المؤكدة والغير قابلة للجدل على هذه الجزر. فعلى سبيل المثال لنرى مرافعة كيهان الدولية حول السيادة الإيرانية

---

(١) Ibid, p. 130.

(٢) D.Hawley. Op. Cit., pp. 287-8.

على هذه الجزر والمنشورة في العدد الصادر بتاريخ ٣٠ مايو (أيار) ١٩٧٠ :

«إن هذه الجزر تعود إلى إيران منذ العهود القديمة وكانت دائماً جزءاً لا يتجزأ من البلاد. فقبل حوالى ثمانين عاماً أعاقت الدولة البريطانية ومن منطلقات إمبريالية ـ ممارسة الحقوق المؤكدة والسيادة الإيرانية على الجزر وبذلك فصلتها عن الأراضي الإيرانية بصورة لا شرعية ومؤقتة»[١].

وكان ذلك التدليل تكراراً لما قاله الشاه شخصياً من قبل وفي نفس العام (١٩٧٠) والذي كرره فيما بعد أيضاً. فعلى سبيل المثال قد صرح الشاه أثناء مقابلة أجريت معه في أوائل شهر شباط فبراير ١٩٧١ خلال زيارة قام بها لسويسرا قائلاً: «هذه الجزر ملك للشعب ونحن لدينا خرائط البحرية البريطانية ووثائق أخرى تثبت صحة ما نقول. نحن عند الضرورة نستخدم القوة لاستعادتها لأنني لأريد أن أكون شاهداً على تمزيق بلادي»[٢].

كما أعلن الشاه خلال مقابلة أخرى أجرتها معه جريدة بليتز[٣] الهندية في ٢٤ حزيران ١٩٧١، أن الجزر تعود إلى إيران أساساً وقبل حوالى ثمانين عاماً عندما كانت السلطة المركزية في إيران غير مقتدرة انتزعت هذه الجزر عنوة من الوطن الأم. هذا وأضاف الشاه قائلاً إن والده كان قد أرسل قوات عسكرية. من أجل استعادة الجزر. ولكن بريطانيا وعدت بأن لا يرفع أي علم هناك للتدليل على عائدية هذه الجزر إلى أي جهة كانت حتى يبت في القضية. وأضاف الشاه، إنه يأمل في التوصل إلى حل وفي غير هذه الحالة فإنه لا مناص من استخدام القوة لاستعادة الجزر[٤].

---

(١) The Echo of Iran, Iran Foreign Policy Series No. 2. Jan. 1973, p. 26.

(٢) The Shah's Interview With the Associated Press, Kayhan No. 8278, Feb. 20, 1971, p. 27.

(٣) Blitz.

(٤) Kayhan of Tehran, No. 8381. 25 June 1971.

بالإضافة إلى ذلك حذر رئيس الوزراء الإيراني آنذاك في ٢٧ جزيران ١٩٧١ خلال اجتماع جماهيري في مدينة بندر عباس بطريقة مشابهة حول إمكانية استخدام القوة من قبل إيران لاستعادة الجزر فقال: «لا يمكن لإيران أن تكون غير مكترثة بمستقبل الخليج الفارسي. لأن هذه المنطقة تشكل الطريق الحيوي للبلاد. أن إيران بحاجة لهذه الجزر من أجل أمنها ورخائها وهذا هدف ما لم يتسن الحصول عليه سلمياً فإنها سوف تحارب من أجله بكل ما تملك من قوة»[١].

أما أردشير زاهدي وزير خارجية إيران في ذلك الوقت فقد صرح من خلال حديث أجراه معه كاتب هذا الكتاب في ٢٤ حزيران ١٩٩٥ إنه كان قد أرسل في ذلك الوقت رسائل إلى وزراء الخارجية وسائر أصحاب القرار في كل دول العالم شارحاً لهم الموقف الإيراني من جزر طنب وأبو موسى وكذلك الحقوق التاريخية والقانونية لإيران وأضاف زاهدي يقول:

«لقد التقيت شخصياً بالعديد من الشخصيات وناقشت معها العزم الثابت لإيران وقرارها القاضي باستعادة الأراضي الإيرانية، جزر طنب وأبو موسى. ومن هذه اللقاءات لقاءان مع الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية تمّا في جنيف وجدة كما تمت لقاءات مع الملك الحسن الثاني ملك المغرب والملك حسين ملك الأردن والرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر ومايكل استوارت وزير خارجية بريطانيا وهنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة وعدد من الساسة الأمريكان من أمثال وليام روجرز ودين راسك ووزير خارجية السعودية (آنذاك) عمر السقاف ووزير خارجية مصر محمود رياض ووزير خارجية المغرب أحمد العراقي ووزير خارجية فرنسا كودومورويل ووزير خارجية إيطاليا آلدومورو ووزير خارجية

(١) Etteleat of Tehran, 27 June 1971.

أندونيسيا آدم مالك وغيرهم. وكانت نتيجة تلك الاتصالات تزايد التعاطف الدولي مع الموقف الإيراني».

هذا وكان أردشير زاهدي قد أصدر في نوفمبر ١٩٧٠ بياناً يؤكد فيه على حق السيادة الإيرانية على هذه الجزر ويحذر من أن:

«رؤيتنا مبنية على منع ظهور الأفكار الطائشة والمحافظة على الاستقرار. إن هذه الجزر كانت لنا من قبل وها هي تعاد إلى أصحابها الأصليين. وليس هناك مجال لأية مساومة في الأمر. انظروا إلى الشيوعيين الصينيين في عدن، فإن ضاعت هذه الجزر، تتصدع مصالحنا جميعاً إقليمياً والعالم الغربي»[١].

وفي صيف ١٩٧١ كان المسؤولون الإيرانيون يجاهرون بأعلى أصواتهم باحتمال استخدام القوة في حال عدم التوصل إلى اتفاق بالطرق السلمية ففي ٨ أيار (مايو) ١٩٧١ صرح متحدث باسم الدولة الإيرانية بأنه قد أعطيت الأوامر إلى السفن الحربية الإيرانية بإسقاط أي طائرة بريطانية تخترق المجال الجوي الإيراني فوق جزيرتي طنب كما حصل أثناء الأسبوع المنصرم. وكانت بريطانيا قد ردت في اليوم الثاني قائلة إن الطائرات البريطانية لم تقم بأي تحليق ذي طابع تهديدي فوق السفن أو الجزر الإيرانية في الخليج الفارسي[٢].

وبالرغم من تلك التحذيرات فإن إيران قد استمرت في مفاوضاتها مع بريطانيا حتى الأيام الأخيرة من ذلك العام (١٩٧١).

وكان بعض المصادر قد أشار إلى أنه في ٢١ من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ كان الاعتقاد السائد هو أن الجولة الأخيرة من المفاوضات

---

(١) Middle East Journal, Chornology, Iran, November 12, 1970, Vol. 25 (2), pp. 234-5.

(٢) Middle East Journal, Choronology, Iran, May 8 & 9, 1971, Vol. 25 (3) p. 376.

سوف لن تتم[1] لكن أمير خسرو أفشار المفاوض الإيراني الرئيسي (والذي كان آنذاك سفير إيران في لندن) قد قال لكاتب هذا الكتاب في ١٠ نيسان (إبريل) ١٩٩٤، أن المفاوضات بينه وبين السر وليام لوس قد تواصلت بالكامل وقد جرت الجولة الأخيرة من المحادثات في لندن قبل أيام معدودة من إنزال القوات الإيرانية في الجزر. وقد أوضح أفشار حول هذه المحادثات قائلاً:

«كنا نتفاوض في لندن، السر وليام لوس وأنا. وعندما نتوصل إلى تفاهم حول نقاط ما كنا نذهب إلى طهران ونطرح تلك النقاط أمام الشاه ونتباحث حولها وكان لوس يذهب إلى المشيخات بعدما يطلع على وجهة نظر الشاه كي يعرضها على أمراء الشارقة ورأس الخيمة ومن ثمة يعود إلى لندن لاطلاع دولته. بعدها تتكرر المحادثات بنفس الطريقة المذكورة أعلاه».

لقد أعلن أمير خسرو أفشار كذلك أن العربية السعودية وأبو ظبي ومصر كانت على علم بالمفاوضات والقرار الإيراني الخاص باستعادة الجزر وفي هذا الصدد يقول أمير خسرو أفشار:

«لقد تحدثت إلى الملك فيصل مرة واحدة وإلى الأمير فهد (الملك فهد في الوقت الحاضر) ثلاث مرات في لندن حول القرار الإيراني بخصوص بسط سلطتها من جديد على الجزر الثلاث. كما طرحت الموضوع على محمود رياض وزير خارجية مصر أثناء لقاءنا في الأمم المتحدة. كذلك تحدثت إلى الشيخ زايد حاكم أبو ظبي والذي كان من المقرر أن يصبح رئيساً للإمارات العربية المتحدة التي كانت على وشك القيام، عديد المرات.

---

(١) R.K. Ramazani. The Persian Gulf. Charlottesville, University Press of Virginia, 1972, pp. 56-58.

وآخر مرة تحدثت فيها إلى الشيخ زايد كانت في صيف ١٩٧١ وذلك في السفارة الإيرانية بلندن وكان قد اقترح أن تباشر إيران بمتابعة ما تهدف إليه بعد الإعلان الرسمي عن قيام الإمارات العربية المتحدة وكنت قد أوضحت للشيخ أن إيران ترغب في التعاون مع الدولة المنوى تأسيسها (دولة الإمارات العربية المتحدة) وسائر جيرانها في الخليج الفارسي وذلك في الوقت الذي تستعد فيه بريطانيا لمغادرة المنطقة. لأن هذه القضية تمثل واحدة من النزاعات القديمة بين إيران وبريطانيا ولذلك لا بد من معالجتها وتسويتها قبل أن تغادر بريطانيا هذه المنطقة. ولو سمحنا لهذا الموضوع أن يستمر دون حل إلى فترة ما بعد المغادرة البريطانية، فإن انتقال تركة من هذا النوع إلى الإمارات العربية المتحدة سوف يحول دون التعاون الإقليمي. ولم يكن لدى الشيخ زايد رد على هذا المنطق. إضافة إلى ذلك لقد أعلمت الملك فيصل بأمر من الشاه عن طريق السفير السعودي في طهران بأن إيران على وشك القيام بإعادة سيادتها على الجزر وذلك قبل ست ساعات فقط من إنزال القوات الإيرانية في الجزر».

هذا وتحدث أفشار كذلك عن لقاءه أمير رأس الخيمة وولى عهده بصورة منفصلة في لندن وطبعاً قال: إنه لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال هذين اللقاءين. ولكن بعد مضي عدة أشهر على استعادة الجزر، التقى بالشيخ بناء على طلب السعوديين وذلك لمناقشة مطلبه المالي. ويقول أفشار عن هذا اللقاء:

«التقيت بالشيخ صقر في السفارة الإيرانية بلندن وأعربت له عن استعدادنا لزيادة المساعدات المالية إلى رأس الخيمة شريطة أن يكف رسمياً عن معارضة إعادة السيادة الإيرانية على جزيرتي طنب. وكان رد الشيخ هو أنه لا يرى منطقاً أفضل من القول إن إعلاناً رسمياً من هذا النوع سوف يعرض حياته للخطر الآتي من جهة المتعصبين».

هناك إشارات أخرى تدل على أن بعض الحكومات العربية ومنها

السعودية كانت على علم بتقدم المفاوضات بين إيران وبريطانيا حول استعادة الجزر. ويقول وزير البلاط الإيراني في جزء من مذكراته حديثة الانتشار ما يلي:

«الشاه غير مرتاح للملك فيصل. لأن تعامله مع قضية جزر طنب وأبو موسى لم يكن مناسباً. وكان يكرر القول (الملك فيصل) أن بريطانيا تعارض (تسوية القضية لمصلحة إيران) واتضح فيما بعد أنه هو الذي يعارض. وعلى أي حال فأن موقفه (الملك فيصل) مهم للغاية في الوقت الراهن. وأنا أعلمت الشاه بكل هذه الأمور. كما أعلمته بأنه (الملك فيصل) يأسف لأنه في تلك الفترة الانتقالية المتمثلة بأيام انقضاء الانتداب البريطاني وإعلان استقلال الإمارات، استعاد الشاه جزر طنب وأبو موسى ولكنه (الملك فيصل) لم يستول على البوريمي. وقال الشاه، هذا صحيح»[(1)].

هناك نقطة هامة أخرى وهي حقيقة إنه حوالى أربع وعشرين ساعة قبل اتخاد الإجراء من جانب إيران أعلنت الشارقة التوصل إلى اتفاق مع إيران يقضي بأن تقوم القوات الإيرانية بالاستيلاء على المواقع الاستراتيجية في أبو موسى وكانت مذكرة تفاهم بريطانيا ـ الشارقة مع إيران تحتوي على الأمور التالية:

١ ـ لا إيران ولا الشارقة تتخليان عن مطالبتهما بأبو موسى ولا أحدٌ منهما يقبل بمطالب الآخر وعلى هذه الأرضية تتخذ الإجراءات التالية:

٢ ـ سوف تدخل القوات الإيرانية أبو موسى. وسوف تستولي على المواقع المتفق عليها وفق الخارطة المرفقة بهذه المذكرة.

٣ ـ سوف تكون لإيران السيادة الكاملة على المناطق المتفق على

---

(١) مذكرات علم، مراجعة على نفي عاليخاني، ج ٣، New World Limited، الولايات المتحدة، ١٩٩٥، ص ١٠٣.

وقوعها تحت السيطرة الإيرانية وسوف يرفع فوق هذه المناطق العلم الإيراني.

٤ ـ إيران والشارقة توافقان على كون حدود المياه الإقليمية للجزيرة اثنى عشرة ميلاً بحرياً (حسب قانون المياه الإقليمية في إيران).

٥ ـ سوف توقع اتفاقية حول الإمدادات المالية بين إيران والشارقة[١].

أما بالنسبة لاتفاقية الإمدادات المالية المشار إليها في مذكرة التفاهم فقد تقرر أن تدفع إيران مبلغ ١/٥ مليون جنيه إسترليني سنوياً للشارقة وذلك لمدة تسعة أعوام وإذا ما وصل دخل الشارقة من مبيعات البترول إلى ثلاثة ملايين جنيه فأن عملية الدفع المذكورة أعلاه سوف تتوقف[٢].

وبما أن الشارقة كانت تحت الانتداب البريطاني في ذلك الوقت واستناداً إلى شروط المعاهدات الخاصة المدونة في عام ١٨٤٦ و ١٨٩٢ مع بريطانيا لم تكن الشارقة تمتلك حق توقيع اتفاقية رسمية أو معاهدة مع أي قوة ما عدا بريطانيا، فإنه من الجدير الإشارة إلى أن مذكرة التفاهم موضوع الحديث المبرمة بين إيران وتلك الإمارة (الشارقة) لا يمكن اعتبارها أكثر من عهد بين الطرفين أبرم تحت الرعاية البريطانية. هذا وقد نالت الشارقة في إطار الإمارات العربية المتحدة استقلالها بعد ثلاثة أيام من ذلك.

لقد كتب عباس علي خلعتبري وزير خارجية إيران آنذاك رسالة إلى

---

(١) نقلاً عن النص الرسمي لمذكرة التفاهم الموقعة بين إيران من جهة والشارقة (عبر بريطانيا) من جهة أخرى والمنشورة في مجلة السياسة الخارجية، معهد الدراسات السياسية والدولية العدد (٤) شتاء ١٩٩٤، ص ١٩٤. كذلك النص الإنجليزي مرفق بالرسالة الصادرة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧١ من حاكم الشارقة إلى وزير خارجية بريطانيا. يوجد النص الكامل لمذكرة التفاهم ضمن مرفقات هذا الكتاب.

(٢) P. Mojtahed-Zadeh, «Political Geography of the Strait of Hormuz» OP. Cit., p. 12.

السر ألك دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا تحمل تاريخ ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ محذراً من أن إيران تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ ما تراه ضرورياً في حالة شعورها بنشاطات في الجزء الواقع تحت سيطرة الشارقة من أبو موسى، تهدد المصالح الإيرانية وأمن الجزيرة. وكان رد وزير الخارجية البريطاني، إنه أوصل مضمون الرسالة إلى شيخ الشارقة.

إيران تتخذ الإجراءات:

في الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) أنزلت وحدات من البحرية الإيرانية في جزر طنب وأبو موسى وأعادت تلك الجزر من جديد إلى الأراضي الإيرانية. هذا وقد استقبل قادة البحرية الإيرانية بالترحاب من قبل الشيخ صقر بن محمد القاسمي (شقيق الحاكم الحالي للشارقة) شخصياً والذي كان قد حضر آنذاك في الجزيرة ليمثل حاكم الشارقة في ذلك الوقت، شقيقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي.

إن التفاهم بين إيران والشارقة الذي أعلنه حاكم تلك الإمارة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، يعتبر دون شك إحدى النتائج الإيجابية للمفاوضات الإيرانية. البريطانية التي كانت جارية قبل استعادة الجزر من قبل إيران. طبعاً قضية الملكية بالنسبة لكل أبو موسى بقيت دون حل. وقد قال حاكم الشارقة في السابع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ أثناء أحاديث مع جريدة الأهرام معلناً: «الشارقة لا ترى بأن الاتفاق مع إيران ينعكس بقوة على سيادتها على الجزيرة». كما قال: «إن الاتفاق يعتبر مؤقتاً وأداة لتجاوز الأزمة والحيلولة دون إراقة الدماء» وهذا الكلام يتناقض مع ما قاله رئيس الوزراء الإيراني في حرم البرلمان يوم الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) حيث قال:

«صبيحة هذا اليوم رفع العلم الإيراني فوق جبل حلوا، أعلى قمة في جزيرة أبو موسى. وهنا أرى من واجبي الإعلان عن أن الدولة الشاهنشاهية

لم ولن تتخلى عن حقوق السيادة وصلاحيتها المطلقة على كامل تراب الجزيرة تحت أي ظرف كان. وعليه فإن تواجد الموظفين المحليين (سلطات الشارقة) في جزء من جزيرة أبو موسى يجب أن لا يعتبر أو يفسر على أنه مناقض لهذه السياسة المعلنة»[١].

لقد كانت ردود فعل الدول العربية متنوعة. فقد اتخذت الدول الراديكالية طريقة دعائية مليئة بالضجيج في داخل تلك الدول وفي منظمة الأمم المتحدة. فيما فضلت الدول ذات الطابع الاعتدالي طريقة الحيطة. فالراديكاليون حاولوا حث جامعة الدول العربية على تقديم شكوى مشتركة، موقعة من قبل أعضاء الجامعة الواحد والعشرين إلى مجلس الأمن الدولي. ولكن الأغلبية رفضت هذا المقترح وبدلاً عنه اتفقوا على أن تقوم كل دولة عربية بإصدار بيان في عاصمتها تدين من خلاله ما قامت به إيران. وعلى هذا الأساس أصدرت كل دولة عربية بياناً من هذا النوع، ما عدى الأردن، الذي لم يصدر البيان. في حين أن قادة كل من مصر والغرب وتونس ولبنان والعربية السعودية وعمان وقطر والبحرين وأعربوا فيما بعد عن اعتذارهم للقيادة الإيرانية بسبب إصدار البيان.

كما قامت الدول الراديكالية وهي الجزائر والعراق وليبيا واليمن الجنوبي (سابقاً) بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة. وكان المجلس قد عقد جلسة في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) لمناقشة القضية. وكان مندوباً الكويت والإمارات العربية المتحدة، الدولة حديثة الولادة التي أعلن عن تأسيسها في نفس الوقت، قد أعلنا انضمامها إلى مندوبي الدول الراديكالية سالفة الذكر. لقد ادعا طالب شبيب مندوب العراق في إطار تقييمه لما حدث قائلاً: «كانت إيران تطالب بكل الخليج ولكن هذه المطالبة الفارغة اقتصرت على البحرين ومن بعدها جزر

(١) Kayhan and Etteleat, Tehran, Nov. 30, 1971.

طنب وأبو موسى». كما أعلن أن حكومة بلاده تلقت برقية من شيخ رأس الخيمة يقول فيها ما معناه أن جزيرتي طنب تعودان ومنذ العهد السحيق إلى رأس الخيمة[1].

وفي الوقت الذي أطلق فيه مندوب الإمارات العربية المتحدة عبارات معتدلة ومسالمة، فإن عبدالله يعقوب بشارة مندوب الكويت ادعا بأن جزيرتي طنب الكبرى والصغرى كانتا ومنذ قرون مضت تعودان بالملكية إلى رأس الخيمة[2]. أما وزير خارجية الإمارات فقد قال كلاماً مشابهاً في الثلاثين من سبتمبر ١٩٩٢ أثناء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث زعم بأن جزر طنب وأبو موسى «منذ بدء التأريخ» كانت ملك للإمارات[3]. طبعاً من الجدير ذكره أن «بدء التأريخ بالنسبة للشارقة يمكن أن لا يتجاوز عام ١٨٦٤ وبالنسبة لرأس الخيمة قد يكون سنة ١٩٢١ وللإمارات العربية المتحدة ربما ١٩٧١.

إن تصريحات عبد اللطيف رهال مندوب الجزائر في اجتماع التاسع من كانون الأول (ديسمبر) لعام ١٩٧١ لمجلس الأمن الدولي كانت الأقرب إلى المنطق التأريخي. فقد قال: «كانت هناك مطالب متضاربة حول هذه الجزر خلال سنوات عدة ولكن مما لا يمكن نكرانه هو أن هذه الجزر كانت طوال فترة السيطرة البريطانية جزءاً من الأراضي التي أصبحت فيما بعد، الإمارات العربية المتحدة»[4]. وبالرغم من أن هذا الكلام كان أكثر عقلانية من تصريحات مندوبي الكويت والعراق وليبيا، ولكنه لم يكن منسجماً بصورة تامة مع الحقائق التأريخية. فأن الهيمنة البريطانية على الأراضي الواقعة جنوب

---

(١) UN Mounthly Chronicle, January 1972, Vol. IX, No.1, Record of the Month of Dec. 1971, p. 64.

(٢) Ibid., pp. 47-48.

(٣) UN Monthly, Op. Cit.

(٤) «اطلاعات»، طهران، ٢٨/١٠/١٩٩٢.

الخليج الفارسي قد بدأت بالفعل منذ سنة ١٨٢٠ في حين أن بريطانيا قد انتزعت جزر طنب وأبو موسى من الأراضي الإيرانية عام ١٩٠٣ وقد عهدت بهذه الجزر إلى الكيان العشائري المتمثل بقبيلة القواسم في الشارقة.

أما المندوب الإيراني فقد أدلى بتصريحات مقتضبة نسبياً واصفاً الاتهامات الموجهة ضد إيران بالواهية ومعتبراً أن القضية الإيرانية داخلية بحتة، موضحاً بعض النقاط على الشكل التالي:

«إن المنطقة موضوع الحديث هي الخليج الفارسي وليس الخليج العربي كما تسميها بعض الدول العربية محرفة بذلك الحقائق التأريخية ومضفية على هذه المنطقة صفة العروبة. على الدول المطلة على الخليج الفارسي أن تتعاون مع بعضها البعض دون تدخل أجنبي. أن إيران ليست لديها مطامع إقليمية وإنها تسعى جاهدة من أجل حل سلمي للنزاعات وإن الإجراءات التي اتخذتها بخصوص البحرين لهي واضحة للعيان وقد نالت إيران التقدير والثناء في هذا المكان من أجل تلك الإجراءات. فيما خلقت العراق جواً من التوتر في المنطقة بعد اتخاذها إجراءات معادية ضد الكويت عام ١٩٦١. وفي القضية موضوع الحديث أيضاً فإن العراق بطرحه للإدعاءات الواهية إنما يضيع وقت مجلس الأمن.

إن الجزر (موضوع الحديث) لهي أراضٍ إيرانية وإنها ضمن مجموعة جزر مجاورة تشكل أرخبيلاً كان على الدوام إيرانياً. أن الجمهورية العربية الليبية تبعد آلاف الأميال (عن هذه المنطقة) وقد أشرت إلى ليبيا بالذات لأنه قد وردت تقارير تقول بإن تلك الدولة قد هددت بإرسال قوات إلى المنطقة. كما أن العراق أعلن من جانبه أيضاً عن إمكانية إرسال قوات. إن إيران سوف لن تسمح بخرق سيادتها أو الاعتداء على شبر واحد من أراضيها»[1].

(١) Ibid.

وفي الأخير اقترح عبد الرحمن أبي فرح مندوب الصومال ـ وهي دولة عضو في جامعة الدول العربية ـ أن يؤجل مجلس الأمن النظر في الشكوى إلى حين آخر حتى يتسنى لجهود الوساطة للجهات المحايدة أن تأخذ مكانها. وكان مجلس الأمن الدولي قد وافق على الاقتراح دون أي اعتراض. وبذلك وضعت القضية جانباً.

هذا وقد جاء كذلك في كلمة السيد أفشار أمام مجلس الأمن الدولي:

«لقد كانت ترسم جزيرتي طنب في الخرائط البريطانية على أساس كونهما جزيرتين إيرانيتين وذلك لمدة تجاوزت على القرن من الزمن اعتباراً من سنة ١٨٧٠. إضافة إلى ذلك هناك موسوعة موثوقة جداً نشرت عام ١٩٦٧ لإعطاء عرض عن أهم الأحداث العالمية خلال خمسين عاماً من الزمن وقد نشرت هذه الموسوعة إحدى الدول العظمى. وقد جاء في هذه الموسوعة أن طنب إيرانية. وإنه من الأهمية بمكان أن نتذكر أن الخرائط البريطانية والموسوعة المشار إليها كلها قد نشرت في وقت كانت بريطانيا هي القوة المسيطرة على الجزر. علاوة ذلك فإن الجزر كانت تطبع بلون الأراضي الإيرانية ويشار في الكلام المكتوب صراحة إلى كونها جزراً إيرانية وهذه الطريقة، أي الكتابة الصريحة خاصة في الخرائط المطبوعة في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وكذلك بعض الدول الأخرى كانت دارجة ولم تكتف تلك الدول باستخدام لون الأراضي الإيرانية للجزر في خرائطها بل كانت تطبع اسم إيران إلى جانبها[١]».

إن الخريطة موضوع الحديث أعلاه موجودة في هذا الكتاب (الصورة

---

(١) Iran Almanac, Tehran 1972, p. 265. أمير خسرو أفشار كان في تلك الفترة سفير إيران في لندن. بعدها عين نائب لوزير الشؤون الخارجية وكذلك أصبح فيما بعد واحداً من آخر وزراء الخارجية الإيرانيين في العهد الملكي.

رقم ٦) وأمير خسرو أفشار هذا في حديث أجراه معه مؤلف هذا الكتاب في الآونة الأخيرة قال:

«بعد كلمتي، تحدث كل من مندوبي ليبيا واليمن الجنوبية والكويت والعراق فهاجم كل واحد من هؤلاء النظام الحاكم في إيران بعنف علهم يستدرجوني إلى ردة فعل مشابهة وبذلك تطول مناقشات مجلس الأمن الدولي ليتوصلوا بعدها إلى بعض مبتغاهم. ولكن عندما طلب مني أن أرد على ما قيل أكدّت على أنني لم أحضر المكان من أجل التفاوض على شيء ما. كما أضفت إنه ليست هناك قوة في الدنيا تستطيع حملنا على التخلي عن جزرنا هذه وليس لدي ما أضيف».



الفصل الخامس

نظرة على بعض طروحات الإمارات العربية المتحدة

إن أهم الأفكار التي تطرحها بريطانيا سابقاً والإمارات لاحقاً هي:

١ ـ الأسبقية في الاحتلال:

من أقدم البراهين التي كانت تطرح من قبل بريطانيا سابقاً والإمارات لاحقاً، مقولة «الأسبقية في الاحتلال».

وعلى هذا الأساس كتب الوزير المفوض البريطاني في طهران عام ١٩٠٤ مخاطباً وزارة الخارجية الإيرانية ما يلي: «إن ما قام (شيخ الشارقة) به، هو رفع علمه في جزر لم تكن محتلة من قبل أي دولة حتى ذلك الحين»[١].

إن هذه المقولة واهية وتتنكر لمجموعة من الحقائق التالية:

أ ـ لقد كانت إيران في ذلك الزمان، الدولة الوحيدة الموجودة في محيط هذه الجزر ولذلك تعتبر عبارة «... أي دولة» واهية وغير ذات موضوع.

(١) نقلاً عن النص الفارسي للرسالة المؤرخة في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٢٢ (الموافق ١٠ تموز ١٩٠٤) المرسلة من الوزير المفوض البريطاني في طهران إلى وزارة الخارجية الإيرانية، الوثيقة رقم ٨٤ من كتاب «مختارات من وثائق الخليج الفارسي» الناشر وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية طهران، ١٩٨٩، ص ٢٦٨.

ب ـ لم تكن الشارقة في ذلك الوقت دولة ولا «حتى حكومة من الحكومات» في الخليج الفارسي. وكان شيخ الشارقة رئيس قبيلة (قد تكون إيرانية المنشأ) يتمتع بالحماية البريطانية وإقليمه القبلي لم يكن يتمتع بالمواصفات (الحدودية) للأراضي. وهذه النقطة بالذات وردت في جميع الوثائق الريطانية المتعلقة بشؤون المشيخات وكذلك تقارير العديد من المندوبين السياسيين البريطانيين في منطقة الخليج الفارسي (مثل كلي في عام ١٩٦٤ والسر روبرت هي في عام ١٩٥٩) وكذلك كبار الجامعيين الإنجليز (من أمثال ويلكينسن في سنة ١٩٧٧) قد صادق جميع هؤلاء عليها.

يضاف إلى ذلك تجاهل بريطانيا حقيقة أن ذريعة البريطانيين أنفسهم لأحكام السيطرة على الخليج الفارسي كانت توجيه ضربة لنشاطات هذه القبائل التي كانت تسمى «القراصنة» في تلك الفترة وبذلك لم تكن تتمتع لا بهوية سياسية ولا ببعد إقليمي (أراض بحدودٍ معينة).

ج ـ كانت بين إيران وعمان علاقات تأجير في القرن التاسع عشر وبمقتضى تلك العلاقات حصل سلطان عمان في عام ١٨١١ من فتحعليشاه وفي عام ١٨٥٦ من ناصر الدين شاه على صفة «مستأجر» لبندر عباس وميناب ومناطق من الساحل الجنوبي للخليج الفارسي من الغرب إلى الشرق وكذلك البحرين. فإذا كانت كل تلك المناطق تابعة لإيران، لا بد أن جزر طنب وأبو موسى التي تقع في وسط هذا المحيط الجغرافي لا يمكن وصفها بأنها «غير محتلة».

د ـ إن البت في موضوع الاحتلال أو ملكية الأراضي استناداً إلى رفع العلم عليها، لهو تعبير حديث جاءت به القوى الأوروبية إلى منطقة الخليج الفارسي، في حين أن سيادة وملكية إيران على هذه الجزر وغيرها من اليابسة البعيدة عن الساحل، كانت موجودة بصورة تقليدية وبدون أن يرفع العلم فوقها.

هـ ـ إن كل كتابات وشروح علماء الجغرافيا والمؤرخين من عرب ومسلمين التي تتحدث عن منطقة الخليج الفارسي تصادق على أن جميع جزر هذا البحر كانت تعود ملكيتها إلى إيران. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان يكفي بريطانيا إلقاء نظرة على كتاب حمد الله المستوفي المسمى نزهة القلوب لترى ما يقوله في هذا المضمار: «إن الجزائر الكائنة بين حد السند وعمان وفي بحر فارس تعود ملكيتها إلى إيران وأكبرها قيس (قشم) والبحرين»[١].

إن الكاتب يشير أيضاً إلى جزيرة «كند» والتي يمكن تأويلها «طنب» وفي عام ١٨٤٠ عندما أعلن الحاج ميرزا آغاسي الوزير الأعظم الإيراني ملكية إيران الرسمية على كافة جزر الخليج الفارسي، لم تبد بريطانيا أو أي دولة أخرى في ذلك الوقت أو بعده معارضة رسمية على ذلك الإعلان.

ز ـ يؤيد العديد من الخرائط الرسمية البريطانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب.

٢ ـ الأسبقية في السيطرة:

كانت بريطانيا تزعم بأن «سيطرة القواسم على جنوب الخليج والجزر سبقت بكثير استقرارهم على الساحل الإيراني»[٢]. أن مثل هذا الزعم يتعارض مع الحقائق التأريخية للمنطقة. لأنه لا يوضح عما إذا كان أي فرع من قبيلة القواسم قد فرض سيطرته على جزر طنب وأبو موسى وسرى «. . . سبقوا بكثير غيرهم»، فإذا كانت هذه الإشارة إلى قواسم لنجة، فلا

---

(١) حمد الله بن أبي بكر المستوفي، نزهة القلوب، ٧٣٠ للهجرة، طبع عام ١٣٠٧ للهجرة (الموافق ١٩٢٨ للميلاد).

(٢) Memorandum of 24 August 1928, India Office Library and Record, File No, L/P & S/18/B 397, pp. 4512 - 4528.

بد من القول ,ودون أدنى شك إن قواسم لنجة قد حكموا لنجة والموانىء والجزر التابعة لها بصفتهم مواطنين إيرانيين ومسؤولين كسائر السلطات الإيرانية آنذاك وكان ذلك قد سبق بكثير العام ١٨٨٧ حين أقصى القواسم عن حكم لنجة.

ولكن إذا كانت الإشارة إلى الفرع الرئيسي من قبيلة القواسم وافتراض سيطرتهم على الجزر قبل عام ١٨٨٧، فلا بد من الإتيان بالوثائق والبراهين المتقنة للتدليل على أن هذه السيطرة المزعومة كيف تمت وقبل أن تتم لمن كانت تعود ملكية هذه الجزر.

وفي هذا المجال واستناداً إلى وثائق بريطانية أخرى يمكن التوصل إلى فهم أفضل للقضية. فالخرائط البريطانية والفرنسية والروسية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر وكلها رسمية، تؤكد على أن الجزر تابعة لإيران. إضافة إلى ذلك فإن الوزير المفوض البريطاني في طهران يقول في رسالة إلى وزارة الخارجية الإيرانية عام ١٩٠٤ بأن «ما قام به شيخ الشارقة هو رفع للعلم في الجزر التي لم يتم احتلالها من قبل أي دولة». كل هذا يدحض مزاعم الأسبقية في السيطرة. فإذا كانت الجزر عام ١٩٠٣ غير محتلة من قبل أية دولة، إذن كيف يمكن تبرير القول بإن القواسم كانوا قد استولوا عليها قبل استقرارهم على الساحل الإيراني بكثير.

هذا وتفصح وثيقة بريطانية أخرى جاءت في الفصل الثالث من هذا الكتاب كيفية قيام قبيلة القواسم باحتلال الجزر الإيرانية بعد استقرار فرع من القبيلة في لنجة وضواحيها. وقد حصل ذلك غالب الظن في فترة «الاضطرابات التي تلت مقتل نادر شاه» ولكن ليس من الواضح تماماً أي فرع من فروع القواسم قد قام فعلاً بذلك الإجراء. وهذه القضية إذا كانت تمت إلى الحقيقة بشكل ما، فإنها تدل على حقيقة واحدة وهي أن جزر طنب وأبو موسى وسرى كانت تابعة لإيران وعندما فقدت إيران قيادتها

وغرقت في غياهب الفوضى والاضطراب، احتلت الجزر من قبل القواسم. وحتى في هذه الحالة فإن هذا الاحتلال المفترض للجزر من قبل الفرع الرئيسي لقبيلة القواسم (الشارقة) لم يكن معترفاً به من قبل بريطانيا حتى عام ١٩٠٣ حيث قاموا برفع العلم بناء على إيعاز بريطاني.

٣ ـ الأصل العربي للسكان:

لقد تمسكت كل من بريطانيا في السابق والإمارات العربية المتحدة فيما بعد بطريقة غير واضحة بـ «العنصر العربي» للسكان المحليين في طنب الكبرى وأبو موسى معتبرتان هذا الموضوع دليلاً على عائدة الجزر بالملكية إلى العرب. وفي الواقع فإن الإمارات العربية المتحدة كانت قد اتهمت من قبل بعض وسائل الإعلام الإيرانية خلال ضجة شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، بالمحاولة لإرسالة مواطنين من العديد من الدول العربية إلى الجزء التابع للشارقة من جزيرة أبو موسى لكي تغير التركيبة السكانية للجزيرة لتغليب العنصر العربي فيها. قبل كل شيء لا بد من الانتباه إلى أن السكان المحليين لجزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى ينتمون إلى خليط من العناصر والأصول. فبعضهم من إيرانيي ميناء لنجة والبعض الآخر ينتمون إلى قبيلة السودان العربية التابعة للشارقة (في أبو موسى) وقبيلة بني ياس التابعة لدبي (في طنب الكبرى). وأن بني ياس هؤلاء لا تربطهم أي صلة برأس الخيمة. وفي مراسلة متبادلة بين الشيخ يوسف القاسمي حاكم لنجة ومحمد حسن طنبي وهو من سكان جزيرة طنب الكبرى وكان هذا الشخص إيراني الأصل ومن أبناء منطقة لار[١].

(١) FO 371/13721, Arabia E 982/52/91, Letter No. F 160-N/ 28 of 29 January 1929 from Secretary of the Government of India to the I.O., Enclosure 3, reports of Private letters of Sheikh Yousef of Lingeh to Mohammad Hasan Khan, Governor of Bandar of Abbas and Lingeh.

هناك ملاحظة أخرى وهي أن الإيرانيين هم أول من سكن كافة المناطق المطلة على الخليج الفارسي. وأن الهجرة العربية إلى هذا المحيط لم تبدأ إلا قبل ظهور الإسلام بفترة وجيزة وكانت عملية الاختلاط السكاني بين الإيرانيين والعرب في منطقة الخليج الفارسي متواصلة لعدة قرون. وعليه فمن الصعب في الوقت الحاضر تحديد عنصر أي شخص في هذه المنطقة والقطع بأنه من أصل إيراني أو من عنصر عربي.

إضافة إلى ذلك فإن مجموعات من السكان الذين اعتبروا إيرانيين بسبب عنصرهم ما زالوا حتى الآن يشكلون الغالبية السكانية في جنوب العراق والإحساء والقطيف في العربية السعودية ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان. لذلك فإن افتراض عنصر ما للسكان لا يشكل دليلاً على تحديد ملكية أراض وأماكن في الخليج الفارسي كجزر طنب وأبو موسى.

٤ ـ مراسلات القرن التاسع عشر:

بغض النظر عن الحجج القديمة والخاوية التي تمت مناقشتها عديد المرات خلال الحقبة الاستعمارية البريطانية للهند، فإن الإمارات العربية المتحدة تبني مرافعاتها للمطالبة بالجزر على عدد من الرسائل المتبادلة بين شيوخ الشارقة ورأس الخيمة من جهة والمندوبين السياسيين البريطانيين ورؤساء القبائل المطلة على السواحل الجنوبية للخليج الفارسي وشيوخ القواسم في بندر لنجة من جهة أخرى. ويعود بعض هذه الرسائل إلى عام ١٨٦٤. في هذه الرسائل المتضاربة والمتناقضة أحياناً يوجد الكثير من التناقض وكم هائل من الإدعاءات والمطالب الوهمية بالنسبة لأماكن متعددة في المنطقة برمتها. بحيث لا يعترف بعض الشيوخ ومنهم شيوخ دبي بمثل هذه المطالب ولذلك فإن معظمها بلا ردود.

من أهم هذه المراسلات، رسالة كتبها الشيخ يوسف القاسمي حاكم بندر لنجة إلى شيخ رأس الخيمة (الصورة رقم ٧).

الصورة رقم ٧

وهنا صورة من الرسالة المؤرخة في الأول من جمادى الأولى سنة ١٣٠١ للهجرة (المصادف ٢٩ مارس ١٨٨٤) والمرسلة من الشيخ يوسف القاسم من بندر لنجة إلى الشيخ حميد القاسمي في رأس الخيمة.

وكما هو واضح من العبارة المؤشر عليها برقم (١) بما معناه أن «جزيرة طنب «وفي الحقيقة إن الجزيرة لكم». فيما جاء في العبارة المؤشر عليها برقم (٢) «أن بلد لنجة بلدكم».

فالأخذ بهذه الرسالة بصورة مجزأة وانتزاعية يؤدي إلى الانحراف. وللبحث في محوى هذه الرسالة وكشف حقيقتها لا بد من الأخذ في الاعتبار كافة الظروف الزمنية المحيطة بها عند تحريرها. فعندما نشب خلاف عام ١٨٧٣ بين الشيوخ القاسميين في لنجة ورأس الخيمة حول موضوع الاستفادة من الأعلاف في جزيرة طنب الكبرى (لرعي الماشية)، طلب وقتها من المندوبين البريطانيين في المنطقة التحكيم في الأمر[١].

وفي ١٠ شباط (فبراير) ١٨٧٣ تقدم حاكم رأس الخيمة بشكوى إلى احلاج أبو القاسم الممثل السياسي لبريطانيا في لنجة يقول فيها إن عناصر قبيلة بوسميط من موانىء عسلوية وجارك ولنجة الإيرانية وبتحريض من الشيخ خليفة القاسمي في لنجة منعوا عناصره من دخول جزيرة طنب لرعي ماشيتهم، وكان قرار الحاج أبو القاسم هو أن جزيرة طنب تعود إلى لنجة (إيران) وأن البوسميطيين يتمتعون بحقوق تقليدية بالنسبة للرعي هناك.

وبما أن القضية كانت بحاجة إلى المزيد من البحث والتحقيق فقد كلف الكولونيل راس[٢] المندوب البريطاني في بوشهر، الحاج عبد الرحمن الممثل السياسي في الشارقة بإجراء تحقيقات إضافية. وقد قام هذا الأخير بزيارة للجزيرة وأجرى محادثات مع شيخ رأس الخيمة، والشيخ القاسمي في لنجة وأكد في نهاية تحقيقه على أن جزيرة طنب تابعة لولاية فارس وهي

---

(١) داود هرميداس باوند، «دراسة الأسس التأريخية والقانونية للجزر الإيرانية طنب وأبو موسى»، شهرية جامعة سالم، المجلد ٢، رقم ٧، طهران ديسمبر ١٩٩٢ ـ يناير ١٩٩٣، ص ١٥.

(٢) Colonel C. Ross.

خاضعة لإدارة نائب الحكومة في لنجة. وعلى ضوء تقرير الممثل السياسي المشار إليه أعلاه، كتب المندوب البريطاني رسالة إلى شيخ رأس الخيمة وذلك في ١٩ إبريل (نيسان) من عام ١٨٧٣ مؤكداً له تابعية جزيرة طنب لميناء لنجة وعلى سكان رأس الخيمة أن يكفوا عن إزعاج الإيرانيين الذين يرعون ماشيتهم في الجزيرة كما عليهم (سكان رأس الخيمة) سحب مواشيهم من جزيرة طنب[١].

ومن الملفت للنظر أن محمد مرسي عبدالله في كتاب عن الإمارات العربية المتحدة يؤكد وجهة نظر الحاج عبد الرحمن آنف الذكر حول وضع جزيرة أبو موسى وعلى أساس أنها «أرض إيرانية» ويؤكد صحتها. ولكنه ينتقد وجهة نظره بالنسبة لتابعية طنب الكبرى إلى لنجة (إيران) ويعتبرها ناجمة عن مصالح اقتصادية خاصة بالممثل[٢].

أما الشيخ يوسف القاسمي الذي كتب رسالته بعد عشر سنوات وفي وقت كانت العلاقات طبيعية وكان يسعى لتوطيد علاقات صداقة مع شيوخ القاسميين في رأس الخيمة، عندما استخدم عبارة «جزيرة طنب في الواقع جزيرة لكم» كان يقصد المجاملة ولا شك في حقيقة أن الرسالة تبرز نوعاً من التكريم والمجاملة الشرقية أو نوعاً من المداهنة من أجل المحافظة على علاقات الصداقة.

والدليل على ذلك أن عبارة أخرى في رسالة الشيخ يوسف الواردة بعد عدد من السطور إلى الأسفل تأتي بمجاملة أخرى، حيث يقول: «وبلد

---

(١) FO 601451: Persia and Arab States, Order in Council Jurisdication 1857 to 1882, Part II, Further correspondence respecting Counsular Jurisdiction in Persia 1874-1876, Mr. Reillys, correspondence and Memoranda, p. 19.

(٢) Mohammad Morsy Abdullah, The United Arab Emirates. London, Croom Helm. 1978, pp. 234 - 5.

لنجة بلدكم». وليس من شك في إنه لم ولا يوجد شخص واحدٌ يشك في تابعية بندر لنجة لإيران في أي وقت من الأوقات. إذن، إذا كانت الإشارة إلى علاقة لنجة بشيخ رأس الخيمة لم تكن إلا من باب المجاملة أو المداهنة، فكيف يمكن اعتبار إشارة مماثلة إلى جزيرة طنب دليلاً على تابعية هذه الجزيرة لرأس الخيمة؟[1].

أما تقارير نائب الحكومة ـ وهو من القاسميين ـ التي كانت قد رفعت إلى الحاكم الجديد للنجة في السنوات ١٨٨١ حتى ١٨٨٩ فتكشف بوضوح عن ملكية إيران المسلم بها للنجة وجزر طنب وأبو موسى. وقد جاءت هذه الحقيقة كذلك في الرسائل الموجهة من الشيخ يوسف القاسمي نائب الحكومة في لنجة إلى حاكم بندر عباس ولنجة في السنوات ١٨٥٥ ـ ١٨٥٦ والتي يشرح فيها الأساليب المتبعة في إدارة دفة الأمور في لنجة والموانىء والجزر التابعة لها[2].

في عام ١٩٢٩ كتب الملك عبد العزيز آل سعود ملك الدولة السعودية حديثة العهد في الجزيرة العربية، رسالة إلى شيخ حمد آل خليفة في البحرين شاكياً له سوء معاملة مواطنيه في البحرين، فرد عليه شيخ البحرين مجاملاً يؤكد له «أن البحرين وقطيف والحسا ونجد كل واحد تحت

---

(١) إن نظرة متجددة وفاحصة على جزءٍ آخر من الوثيقة التي تتمسك بها دولة الإمارات العربية المتحدة تثبت بصورة أكثر وضوحاً أنها رسالة مجاملة. ففي هذا الجزء جاء ما يلي: «جزيرة طنب في الحقيقة جزيرة لكم يا قواسم عمان».

فمن الملاحظ أن صياغة هذه الجملة تعكس طريقة المجاملة التي كانت دارجة في تلك الفترة في المنطقة. إذ يقول الشيخ يوسف في هذه الجملة «وجزيرة طنب جزيرة لكم» ولم يقل «إن جزيرة طنب جزيرتكم» أي إنكم تملكونها. فالتعبير السابق هو نوع من المجاملة، كما يقال «ما يغلي عليك شيء» وهذه مجاملة استخدمت في نفس الرسالة بالنسبة لميناء لنجة أيضاً.

(٢) Mohammad M. Abdullah. Ibid.

تصرف صاحب الجلالة»[1]. طبعاً إدراج اسم البحرين بين تلك الأسماء لم يكن إلا من باب المجاملة المحضة والسعوديون لم يتذرعوا بها للمطالبة بإرخبيل البحرين.

٥ ـ المطالبة الإيرانية المتأخرة:

قالت بعض المصادر البريطانية في إطار تقديم الحجج، إن إيران لم تطالب بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى إلا في عام ١٨٧٧ وبالنسبة لجزيرة أبو موسى فكانت المطالبة بها في عام ١٨٨٧ و ١٨٨٨. ولكن هناك حقيقة تجاهلتها هذه المصادر وهي أن إيران أرادت في السنوات المشار إليها أعلاه إبراز ملكيتها على الجزر أمام بريطانيا وأن تقول لبريطانيا بأن تلميحاتها إلى الملكية السابقة للشارقة أو رأس الخيمة على هذه الجزر تفتقر إلى البرهان وأن لا أساس لها من الشرعية.

٦ ـ الوضع القانوني المزدوج:

ادعت بريطانيا أن الجزر كانت خاضعة للسلطات العربية في بندر لنجة باعتبارهم من شيوخ القاسميين العرب وليس من حيث كونهم من السلطات الإيرانية. والسؤال الذي يطرح هنا، هو كيف يمكن إخراج هذه الوضعية القانونية المزدوجة؟ وكيف استطاع حاكم لنجة أن يدير شؤون الجزر التابعة لحكمه ليس كحاكم بل بصفة قانونية ورسمية أخرى؟.

فبغض النظر عن الكم الهائل من الوثائق الرسمية الإيرانية والبريطانية الي تؤكد على الوضع القانوني لقواسم لنجة بصفتهم «سلطات إيرانية تحكم لنجة وتدين بالولاء والمواطنة للدولة الإيرانية» يبدو أن بريطانيا في طرحها

---

(١) الوثيقة رقم ٥٣ من مختارات وثائق الخليج الفارسي، طهران وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية، ١٩٨٩، ج ١، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

لهذه الفرضية «أي الوضع المزدوج» لم تأخذ في الاعتبار كل الحقائق. فليس من الواضح ما هو ردهم على هذا السؤال وهو ماذا كان يحصل بعد إجراءات التغيير والتنحية أو تنصيب كل واحد من الحكام القاسميين في لنجة من قبل السلطات الإيرانية؟ وهل أن هكذا إجراء كان يترك أثراً على الوضعية القانونية المبهمة والمشبوهة المتمثلة بالوضع التقليدي لحاكم لنجة بصفته «حاكماً قاسمياً بالوارثة» لميناء لنجة والجزر التابعة لها؟ وفي عام ١٨٨٧ عندما قررت إيران إلغاء حكم القاسميين في لنجة، ترى ما الذي طرأ على الوضعية القانونية أو التقليدية الأخرى لقواسم لنجة؟ ولماذا لم تعترض بريطانيا على سريان صلاحية إيران المباشرة في الفترة ما بين الأعوام ١٨٨٧ حتى ١٩٠٣ (وبالنسبة لجزيرة طنب الصغرى، حتى عام ١٩٠٨) واستمرارية هذه الصلاحية؟.

يبدو أنه أمام هذه الأسئلة الدقيقة والتي لا توجد ردود عليها، عندما طلبت الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٢ من السر بكت[1]، المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية (وفيما بعد العضو في محكمة العدل الدولية في لاهاي، أن يقيم الاعتبار القانوني لدعوى «الوضعية القانونية المزدوجة» لشيوخ القاسميين في بندر لنجة بالنسبة لملكية جزر طنب وأبو موسى أدلى بالرأي التالي:

«إن ما توصلت إليه هو أنه إذا ما لا يتم العثور على دلائل أخرى تثبت أن في الفترة ما بين ١٨٨٠ ـ ١٨٨٧ كان الشيخ القاسمي للنجة يدير شؤون الجزر استناداً إلى صفة أخرى غير الصفة التي كان يتمتع بها في إدارة الأراضي الأصلية التي يحكمها (وأنا أشك في إمكانية العثور على وثيقة في هذا المجال)، يتضح ان الإيرانيين هم الذين كانت لهم السيادة على طنب وأبو موسى في تلك الأعوام»[2].

---

(١) Sir E. Beckett.

(٢) FO 371118901, Sir E.Beckett, s Memorandum, 12 MaRCH 1932.

ومن المفيد الإشارة إلى نقطة هامة وهي أنها لم تكن المرة الأولى التي يتذرع البريطانيون «بالوضعية القانونية المزدوجة» لصالح الشيوخ القاسميين في لنجة. فقد تذرعوا بنفس الادعاء بالنسبة لجزيرة سرّى، عام ١٨٨٧. ولكن كما أُشير في الفصل الثالث (من هذا الكتاب) إلى الاتصالات التي تمت آنذاك، تخلت بريطانيا عن ذريعتها الواهية وتعززت السيادة الإيرانية بلا منازع على جزيرة سرّى أكثر من ذي قبل.

٧ ـ عنصر التقادم (مرور الزمان):

من ضمن الحجج التي تستند إليها الإمارات العربية المتحدة، عنصر التقادم، أي أن مرور ٦٨ عاماً ابتداء من سنة ١٩٠٣ حين رفع علم الشارقة على هذه الجزر وانتهاء بسنة ١٩٧١ عندما أعيدت إلى إيران، وكذلك بالنظر إلى قيام حكاك الشارقة ورأس الخيمة بإنشاء المباني هناك وتعيين ممثلين رسميين، تدل على تحقق عنصر التقادم وعنده تصبح أي مطالبة إيرانية في موضوع السيادة على الجزر محكومة بفرضية أن الزمان قد عفى عليها.

ولكن بموجب القانون الدولي، فأن عنصر التقادم لا يتحقق إلاّ في حال استمرار الاحتلال للأرض دون انقطاع ولا مطالبة أو إزعاج مستمر. بينما يلاحظ كما أسلفنا في الفصول السابقة، أن الدولة الإيرانية رفضت الاحتلال البريطاني لجزر طنب وأبو موسى بعد أشهر من وقوعه سنة ١٩٠٣ مطالبة بحقوقها في الجزر وبقيت تطالب باستمرار منذ سنة ١٩٠٤. إضافة إلى ذلك فإن إيران دعت بريطانيا أكثر من مرة لمفاوضات حول إقرار حقوقها الوطنية على الجزر وحاولت تشجيع بريطانيا ودفعها في هذا الاتجاه، مقارعة وفي عديد المرات هذا الاحتلال بصورة عملية وحتى في إحدى المرات كانت في أواخر عام ١٩٣٤ قامت إيران باستعادة جزيرة طنب الكبرى ولو لفترة قصيرة. وبذلك فإنه ما من شك في أن المقاومة القوية من جانب إيران خلال سنوات الاحتلال الثمانية والستين لا تترك أي مجال للأخذ بمبدأ التقادم.

لقد اعتمدت بعض المصادر نظرية عدم طرح الخلفية التأريخية في قضايا السيادة على الأرض. لأنه في حالة القبول بالنظرة التأريخية في العلاقات الدولية والتي لا نوافق عليها نحن (الإماراتيون)، فإن بعض دول الشرق الأوسط سوف تزول وتفقد كيانها[1]. طبعاً لا يمكن الاستناد على هذه النظرية في موضوع جزر الطنب وأبو موسى لأنها (الجزر) ليست دولةً.

لقد كانت الأراضي التي انتزعت من الأمبراطوريتين الإيرانية والعثمانية واللتين ظهرتا كدولتين حديثتين في أواخر القرون التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، تشمل مناطق شاسعة وتقطنها تجمعات بشرية كبيرة وقد نالت هذه المناطق استقلالها بشكل أو بأخرى من الأشكال القانونية ولم يتم احتلالها أو ضمها من قبل الدول الأخرى. أما بالنسبة للجزر موضوع الحديث، فإنها عندما انتزعت من إيران وتم إلحاقها بالشارقة في أوائل القرن العشرين، كانت غير مأهولة بالسكان تقريباً. فعدد السكان في طنب الكبرى وأبو موسى في نوفمبر ١٩٧١ حين أعيدتا إلى إيران كان على التوالي ٢٥٠ و ٣٠٠ نسمة في حين أن جزيرة طنب الصغرى ما زالت غير مأهولة تماماً حتى وقتنا هذا.

إن هذه الجزر ليست إلا أجزاء من التراب الإيراني، احتلتها بريطانيا في بدايات القرن العشرين لاعتبارات أمنية معينة.

أضف إلى ذلك أن مادتين من مواد مذكرة التفاهم المبرمة في ١٩ نوفمبر ١٩٧١ بين إيران والشارقة، على أقل تقدير تؤكد بوضوح السيادة الإيرانية على جزيرة أبو موسى. كما أن المادة ٢ تخول إيران سلطة نشر قواتها في الجانب الشمالي من الجزيرة مع ممارسة حق السيادة التامة. علماً

---

(١) Hasan Al-Alkim at «Round table discussion on the dispute over the Gulf Islands, Nov. 1992, London Arab research Center, January 1993, p. 41.

بأن ممارسة حقوق السيادسة التامة مع نشر قوات عسكرية لا يمكن تطبيقها من قبل أي دولة إلاّ على أراضيها الأصلية. وأما المادة الثانية فتعترف لإيران بالحقوق القانونية في المياه الإقليمية لجزيرة أبو موسى. مع العلم بأن عرض المياه الإقليمية للشارقة آنذاك وفق القوانين البريطانية لم يتجاوز ثلاثة أميال بحرية[1].

٨ ـ الإجبار والإكراه:

تقول الإمارات العربية المتحدة في الوقت الراهن، إن قبولها لمذكرة التفاهم في عام ١٩٧١ جاء تحت ظروف من الإجبار والإكراه. كما تقول إن الموافقة على الوضع الجديد بالنسبة لجزيرة أبو موسى (عند الموافقة على مذكرة التفاهم) كان بصورة ضمنية (دوفاكتو) فقط. طبعاً لم تكن إيران في حالة تفاوضية مع الشارقة وعليه فإنها لم تكن في وضع يمكنها من ممارسة الضغوط على تلك الإمارة أو إجبارها. فالحقيقة هي أن الشارقة في ذلك الوقت كانت تحت الحماية البريطانية وشؤونها الخارجية كانت من مسؤوليات الحكومة البريطانية بموجب اتفاقيتي ١٨٦٤ و ١٨٩٢. لقد توصلت إيران إلى مذكرة التفاهم مع بريطانيا في وقت كانت بريطانيا إحدى القوى الرئيسية في العالم وكانت أقوى من إيران بكثيرة. لذا فليس من المعقول أن يقال إن الترتيبات التي تم التوصل إليها جاءت نتيجة ممارسة ضغط أو إجبار من قبل إيران.

إن القول بعكس ما قيل في موضوع الإجبار والإكراه لهو أقرب إلى الحقيقة والمنطق. لأن إيران بإمكانها أن تقول إنها تعرضت لضغوط من بريطانيا بصفتها حامية للطرف المقابل، حيث فرضت على إيران اتفاقية تنص

(١) لقد حددت الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٣ عرض مياهها البحرية: ١٢ ميلاً.

على الإدارة المشتركة لجزيرة أبو موسى وبذلك حالت دون تطبيق السيادة التامة من قبل إيران على الجزيرة كاملة. وأن الطرف الذي وقع عليه الإجبار وكان مكرهاً هو إيران الذي قبل مضطراً وبصورة ضمنية (دوفاكتو) الوضع الجديد في جزيرة أبو موسى. علاوة على ذلك فأن الإمارات العربية المتحدة وفي مذكرة إعلان المواقف الصادرة في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٢ التي وزعت في الأمم المتحدة أظهرت نوعاً من التضارب والتناقض في الخطاب.

من وجهة نظر علم القانون، فإن أي عقد أو اتفاق يتم إبرامه تحت الضغط والإكراه الممارس على أحد الطرفين، يعتبر لاغياً ولا قيمة له... وأن حكومة الإمارات تتحدث في مكان عن الاتفاقية بصفتها مفروضة وجاءت نتيجة ممارسة الإكراه وفي مكان آخر تستند إليها وتطالب إيران بتنفيذها بحذافيرها[١]. فهذا التناقض في الكلام، أفقد حجة «الإجبار والإكراه» قيمتها بصورة تامة وجعل منها شيئاً باطلاً. وهناك مقولة في القانون الدولي يفهم منها إن الكلام المتضارب والمتناقض يحب أن لا يسمع أساساً[٢][٣].

هذا وأن سلطات الإمارات بتجاهل هذه الحقيقة وهي أن القوات الإيرانية عند قدومها إلى جزيرة أبو موسى كانت قد حظيت باستقبال على مستوى عال من قبل حاكم الشارقة وهذا ما يدل على أنه لم يكن هناك إجبار أو إكراه قد مورس على الشارقة.

---

(١) محمد رضا دبيري: «جزيرة أبو موسى، تفاهم واجب التنفيذ أو سوء تفاهم» المجلة الإيرانية للشؤون الدولية العام الخامس، رقم ٣ و ٤، خريف وشتاء ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، ص ٥٨١.

(٢) «Allegans Contraria - non est. audientdus».

(٣) A.D. Mc Nair. The Law of Treaties. Oxford. Clarendon Press, 1961. p. 485.

٩ ـ الترتيبات الإدارية المؤقتة:

إن الإمارات العربية المتحدة تدعى كذلك بأن مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ عبارة عن «ترتيبات إدارية مؤقتة».

إن الترتيبات الواردة في مذكرة التفاهم لم يحدد لها زمان معين بل بالعكس، فإن أي ترتيب أو اتفاق حول حقوق السيادة كما هو الشأن بالنسبة لمذكرة التفاهم هذه، لا يمكن أن يكون مؤقتاً.

في الحقيقة أن الجانب الإيراني بإمكانه أن يطرح حجة للرد على هذا الادعاء. وهذه الحجة هي أن بريطانيا العظمى، التي كانت تقوم بالأعمال بدلاً من الشارقة قد أطالت من أمد المفاوضات وبذلك كانت بريطانيا تتلاعب بعنصر الوقت وكانت إيران تشعر بالضيق من ناحية التوقيت. وإيران بعد جهود استمرت ٦٨ عاماً من أجل استعادة السيادة الكاملة على جزيرة أبو موسى، لم يكن أمامها خيار سوى الموافقة على الصيغة المقترحة من قبل بريطانيا. لأن الوقت كان يتبدد وإيران لم تكن ترغب في أن يرث اتحاد الإمارات الذي كان قيد التأسيس، هذا النزاع من بريطانيا وبذلك تتلبد أجواء المنطقة بغيوم الخلافات بدلاً من أن تسودها آفاق التعاون الإقليمي توصلاً إلى السلام والأمن الذي يجب أن يسود المنطقة بعد خروج بريطانيا منها.

إن إيران قبلت بالصيغة المطروحة مراعاة للظروف الحساسة الناجمة من قلة الوقت وسرعة تبدده. فكان من المقرر أن تغادر بريطانيا الخليج الفارسي في أول من كانون الأول (ديسمبر) منهية بذلك وبصورة رسمية مسؤولياتها التي استمرت قرناً ونصف القرن في الدفاع عن السلامة الإقليمية وكذلك الشؤون الخارجية للقبائل التي تتكون منها الإمارات. وإيران في موافقتها على مذكرة التفاهم، كانت تأمل في استعادة سيادتها كاملةً على جزيرة أبو موسى فيما بعد. وهذا ما جاء في مقدمة المذكرة بوضوح والتي تؤكد على أن إيران (كما الشارقة) لم تتنازل عن مطالبتها بالسيادة التامة على

الجزيرة، بعبارة أخرى فإن إيران وهي تعترف بقانونية مذكرة التفاهم وكونها ملزمة فهي لن تتوانى عن بذل الجهود والنضال من أجل نيل الاعتراف بحق السيادة التامة على الجزيرة متى رأت ذلك مناسباً.

وفي نهاية هذا الفصل تجدر الإشارة إلى هذه الملاحظة وهي أن حاكم رأس الخيمة كان قد قام في أواخر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٣٤ بإعادة جزيرة طنب الكبرى إلى إيران وكان ذلك عندما كانت إيران تقوم بجهود حثيثة وقوية من أجل استعادة الجزر. ولكن بريطانيا تدخلت آنذاك وقلبت قرار حاكم رأس الخيمة رأساً على عقب. بعبارة أخرى يمكن القول إن بريطانيا هي التي فرضت احتلال الجزر على الإمارات دون أن تكون رأس الخيمة راغبة في ذلك.

الفصل السادس

الأحـــــداث المستجدة

في نيسان ١٩٩٢ تحدثت التقارير عن قيام السلطات الإيرانية بمنع مجموعة من المسافرين من غير اتباع الشارقة من النزول في جزيرة أبو موسى. وكان هؤلاء المسافرون عمالاً وموظفين يحملون جنسيات باكستانية وهندية وفيليبينية ومدرسين مصريين. وعقب هذا الحادث أعلنت إيران إنها لم تقم بطرد مواطنين إماراتيين من جزيرة أبو موسى وفي نفس الوقت أعلن مندوبها الدائم في الأمم المتحدة، كمال خرازي، «أن حملة الجنسيات المختلفة الذين ليسوا من سكان الجزيرة، لا يحق لهم الإقامة هناك»[١]. وقد فسر هذا الإعلان من قبل البعض في الغرب على أنه في المستقبل سوف يسمح فقط لاتباع الشارقة الذين تربطهم علاقة مؤكدة بالجزيرة بالإقامة فيها. وقد صرح الدكتور ولايتي وزير خارجية إيران في ذلك الوقت بأن مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ تنص على إعطاء حق الإقامة في الجزيرة لأبناء الشارقة فقط[٢].

هذا وقد عقد المجلس الاتحادي الأعلى في الإمارات جلسة في ١٢

(١) Foreign Broad Cast Information Service, FBIS-NES-92-076, 20. 4.1992.

(٢) Ibid.

أيار لتدارس قضية جزيرة أبو موسى وقد اتفق في ختام الجلسة على أن التزامات كل واحد من أعضاء الاتحاد في الفترة ما قبل عام ١٩٧١ هي بمثابة التزامات الاتحاد ككل. وقبل انعقاد الجلسة هذه، كان مندوب عن الإمارات العربية المتحدة قد زار طهران وقدم اقتراحاً حول تشكيل لجنة مشتركة مكونة من ممثلي البلدين، لمناقشة قضية أبو موسى. ولكن السلطات الإيرانية رفضت ذلك قائلة إنه لا توجد «قضية» باسم أبو موسى[١].

وفي ٢٤ من شهر آب أعلن من جديد أن السلطات الإيرانية رفضت أن تمنع مجموعة مكونة من أكثر من مائة شخص من جنسيات متعددة (معظمهم من المصريين) إذن دخول إلى جزيرة أبو موسى وكان بعضهم من أولئك الذين منعوا من الوصول إلى الجزيرة في شهر نيسان[٢]. وكانت المصادر الإيرانية قد أوضحت أن السبب في اتخاذها لتلك الإجراءات هو: «في الأشهر الأخيرة لوحظت تحركات مشبوهة في الجزء العربي من جزيرة أبو موسى». أي الجزء الخاضع لسيطرة الشارقة والذي يضم عدداً من الأشخاص من حملة الجنسيات الأجنبية ومنهم بعض مواطني دول غربية.

إن المراقبين يعتقدون بأن السلطات والجهات الإيرانية المعنية كانت تراقب عن كثب ومنذ مدة، تحركات الأجانب في الجزيرة. وبناء على تقارير مصادر عسكرية في طهران، فأن الإمارات العربية المتحدة كانت تشيد مباني جديدة في الجزء المدني (الغير عسكري) من الجزيرة، دون الحصول على موافقة إيران. ويبدو أنه كان من المقرر توطين عدد من العرب غير المحليين في الجزيرة، بالاتفاق مع بعض البلدان العربية. وأن القلق الإيراني

---

(١) Echo of Iran 40 (5,52), London, 13.5.1992, p. 9, quoting dailg Abrar, 13.5. 1992.

(٢) BBC Persin Service, News Bulletin. 25. 8. 1992.

وصل إلى ذروته عندما أعلن وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في اختتام دورتهم في جدة، من إنهم سوف يساندون الإمارات العربية المتحدة في استعادة السيادة على الجزر الثلاث التي هي تابعة لإيران أساساً[١].

أما الرئيس رفسنجاني رئيس الجمهورية الإسلامية الإيراني فقد صرح خلال خطبة صلاة الجمعة المؤرخة ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢ بأن السلطات الإيرانية قد ألقت القبض على عددٍ من إتباع دول أجنبية وكانوا مسلحين وينوون الدخول إلى جزيرة أبو موسى بطريقة غير قانونية وأن واحداً من هؤلاء يحمل الجنسية الهولندية وهو معتقل في طهران في الوقت الحاضر (آنذاك) وقد أضاف: «إن سياسة إيران في الخليج الفارسي لا ترغب في خلق الأعداء وأجواء الصدام، بل ترمي إلى الدفاع عن السلامة الإقليمية لإيران ونحن سوف نسعى بجد من أجل التوصل إلى هذا الهدف»[٢]. وكانت إيران قد حذرت الشارقة في نوفمبر ١٩٧١ من خلال وزير خارجية بريطانيا (آنذاك)، من أنها سوف تتخذ أي إجراء تراه ضرورياً للمحافظة على أمن الجزيرة أو القوات الإيرانية المتواجدة هناك. وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد نقلت ذلك التحذير إلى حاكم الشارقة واعتبرت أن عدم الرد عليه بمثابة القبول به «الملحق رقم».

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد اتهمت إيران بمنع مواطني الإمارات من دخول جزيرة أبو موسى ومطالبتهم بالحصول على تأشيرات سفر دون أن تنفي رسمياً الاتهامات الجادة التي طرحتها إيران حول التنصل عن روح ومضمون مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. كما تقول الإمارات بأن إيران من خلال قيامها بإنشاء الطرق والمطار إنما تطور اعتداءها على الجزيرة وهي تعسى لتطوير تواجدها العسكري هنا وخلاصة القول إنها تريد احتلال

---

(١) Echo of Iran 30 (8/9, 55/56m) London Aug/Sept. 1992. pp. 3 - 4.

(٢) Ibid.

الجزيرة[1]. هذا وقد ادعت جريدة تايمز في تعليق لها على حادث أبو موسى قائلةً: «إن طهران قد وضعت وسيلة التعاطي (أي مذكرة التفاهم) جانباً وذلك من طرف واحد وبذلك أقنعت المراقبين الغربيين بأنها تهيىء الأرضية لاستخدام الجزيرة الواقعة في ممر نقل نصف بترول العالم كقاعدة لثلاث غواصات كانت إيران تنفذ عقد شرائها من روسيا».

كما كررت الجريدة ذاتها، الاتهامات الموجهة من أبو ظبي والقاهرة والقائلة بإن إيران تدعي السيادة التامة على كامل تراب الجزيرة[2].

لقد رفضت طهران كل تلك الاتهامات وأقدمت على إرسال مبعوثين إلى أبو ظبي من أجل إيجاد السبل الكفيلة بحل القضية سلمياً. وكانت هناك تقارير غير مؤكدة تتحدث عن قيام إيران والشارقة بالتحضير للمصداقة من جديد على مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بكامل بنودها ولكن مفاوضات الجانبين توقفت بعدما تدخل قادة الإمارات العربية المتحدة وكان وزير خارجية الإمارات قرر بصورة غير متوقعة أن يربط أي اتفاق حول أبو موسى بطلب «استعادة» جزيرتي طنب إلى السيادة الإماراتية[3]. هذا وأفادت التقارير في ذلك الوقت، أن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قد أشار في سبتمبر ١٩٩٢ عندما كان في لندن، إلى أن دولة الإمارات «تسعى لإحالة النزاع إلى التحكيم الدولي». وعلى الأثر اشتدت الحملات الإعلامية وأقدمت دولة الإمارات على توزيع بيان حول المواقف بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وذلك في أكتوبر ١٩٩٢ وادعت في هذا البيان، القيام بالكشف عن حقائق تأريخية حول الجزر.

---

(١) Hasan Al-Alkim, et al., OP. Cit., p. 32.

(٢) The Times, 22.9.1992, p. 11.

(٣) Press release, Embassy of the UAE, London, October 1992.

وفي نوفمبر ١٩٩٢ عندما ثبت أن الذين يريدون النزول في الجزيرة (أبو موسى) هم مجموعة من المدرسين وعوائلهم وكانوا يريدون الحضور لإجراء الامتحانات المدرسية فقد سمحت لهم إيران بالتوجه إلى هناك وقد نسب وزير خارجية إيران ما حدث في جزيرة أبو موسى إلى سوء تقدير «صغار المسؤولين في إيران»!.

وبعد ما قبلت السلطات الإيرانية بوصول المدرسين العرب إلى الجزيرة، حدثت تطورات أخرى في الجزء الأخير من عام ١٩٩٢ ساعدت على تخفيف حدة التوتر بين الجانبين، من هذه التطورات حدوث صدام حدودي بين قطر والسعودية وتبادل وجهات النظر بصورة ودية ولكن صريحة بين جامعيين إيرانيين وعرب حول طاولة مستديرة عقدت في لندن في الثامن عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام وهزيمة جورج بوش (الذي كان يدافع عن ادعاءات الإمارات) في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. ولكن أواخر كانون الأول (ديسمبر) جاء في البيان الختامي للقمة الثانية عشرة لمجلس التعاون الخليج المنعقدة في أبو ظبي، مطالبة إيران «بإنهاء احتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين للإمارات العربية المتحدة»[١].

وكانت ردة فعل إيران إزاء هذا الهجوم الإماراتي المكشوف على الترتيبات المتفق عليها بين إيران وبريطانيا ـ الشارقة قبل ٢١ عاماً، عنيفةً. فقد صرح رئيس الجمهورية، رفسنجاني في الخامس والعشرين من شهر كانون الأول (ديسمبر) قائلاً، بإن مزاعم مجلس التعاون باطلة وحذر من «أن الطريق إلى هذه الجزر يمر عبر بحر من الدماء»[٢]. وبالرغم من هذا فقد كرر مجلس التعاون مزاعمه في الدورات اللاحقة وبذلك تسبب في

(١) Summary of World Broadcast: Middle East ME/1573/A/7,29. 12. 1992.

(٢) Middle East Economic Survey, C3, 11.1.1993.

استمرار النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة. ومن ضمنها أنه في الدورة المنعقدة في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٩٤ على مستوى وزراء خارجية مجلس التعاون في العربية السعودية، تم الإعراب عن الأسف لأن إيران لم تستجب لمطلب الخروج من الجزر. وفي الأجواء المتوترة التي شهدتها العلاقات العربية ـ العربية في شبه الجزيرة العربية خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، أكد الشيخ زايد رئيس الدولة في الإمارات العربية المتحدة في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٩٥ على أن بلاده ترحب بإجراء مفاوضات مع إيران حول موضوع الجزر[١].

---

(١) Echo of Iran 42 (82), January 1995.

خاتمة الكتاب

في تحليل منطقي يلاحظ بوضوح أن سيادة إيران على جزر طنب وأبو موسى قد حسمت من خلال المفاوضات الإيرانية ـ البريطانية في عام ۱۹۷۰ و ۱۹۷۱. وقد كان هذا الحسم محصلة حوالى ثمان وستين سنة من الرفض والمطالبة الإيرانية في سبيل استعادة الجزر. ولو لم تكن الأمور على هذا الشكل لكانت بريطانيا التي كانت الدولة التي ترعى المصالح الإقليمية والحدودية والعلاقات الخارجية للمشيخات في نومفبر ۱۹۷۱، أقدمت على إصدار بيان على أقل تقدير، تعارض فيه توقيع مذكرة التفاهم من قبل إيران والشارقة حول أبو موسى وكذلك استيلاء إيران على جزيرتي طنب.

طبعاً هذا الاستنتاج لا يقصد منه التأكيد من جديد على ملكية إيران لجزر طنب وأبو موسى. لأن الحقائق المدعمة بالوثائق قد وردت في نص هذا الكتاب وإني لأترك التوصل إلى النتائج للقارىء ذاته. ولكن ما أريد طرحه هنا هو أن الطرح المجدد لموضوع كان قد حسم من خلال مفاوضات تمت بين إيران وبريطانيا، قد يضر بآفاق التعاون من أجل تحقيق السلام والاستقرار واحتمالات تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في منطقة الخليج الفارسي. ومع الأخذ في الاعتبار، حقيقة تعاظم الأهمية الحيوية لتشكيل مثل هذا التجمع (الاقتصادي) الإقليمي، من أجل الاستمرار في الوجود ضمن النظام الجيو سياسي الآخذ في الظهور في عالم متعدد الأقطاب من حيث التشكيلة الاقتصادية، يطرح سؤال، يقول: ما هي

الحكمة الكامنة وراء السعي من أجل إحياء هذه النزاعات التي كانت قد حسمت من قبل؟

لقد أعلن المجلس الأعلى للإمارات العربية المتحدة في شهر أيار (مايو) ١٩٩٢، أن التزامات كل إمارة من الإمارات السبع في فترة ما قبل عام ١٩٧١ تعتبر التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة: فالبنظر إلى أن إيران والشارقة كانتا في ذلك الوقت تعدان العدة لإجراء مفاوضات حول الخلافات في ما بينهما، يأتي هذا الإعلان للمجلس الأعلى ليعطي بوضوح بعداً سياسياً لقضية تسمى «السيادة على جزيرة أبو موسى» كما يؤدي إلى تدويل هذه القضية التي كان قد اتخذ قرار بشأن الترتيبات الخاصة بها من قبل. وفي ظل موقف كهذا، من الصعوبة بمكان أن تتوفر أجواء الصداقة اللازمة للسيطرة على الخلافات وحلها بالطرق السلمية. كما أن استصدار البيانات المتتالية من قبل مجلس التعاون الخليجي التي تساند نشاطات الإمارات العربية المتحدة في سبيل تدويل الموضوع، تفصح أكثر فأكثر عن أهداف هذه الدولة. واستناداً إلى أحد المبادىء القانونية المسلم بها، لا يمكن لأية معاهدة تعقد بين دولتين أن توجد حقاً أو تلزم دولة ثالثة[1].

وإن تعاون الإمارات العربية المتحدة مع سائر أعضاء مجلس التعاون الخليج لا يمكن أن ينقض هذا المبدأ[2].

إن الأزمة التي نجمت عن أحداث شهر نيسان وأغسطس لعام ١٩٩٢ بين إيران والإمارات، كانت قد هدأت فعلاً في أواخر شهر نوفمبر من ذلك العام، لكن الموقف المناهض لإيران الوارد في بيان القمة لمجلس التعاون الصادر في شهر ديسمبر من العام ذاته، قد أثار التوترات من جديد وذلك

---

(١) Pacta Tertiis nec nocent nec Prosunt.

(٢) محمد رضا دبيري، مصدر سابق، ص ٥٨٣.

في وقت كانت أصابع الاتهام على مستوى المجتمع الدولي آنذاك تشير إلى العربية السعودية بعد الهجوم على الأراضي القطرية.

إن إبراز الدعم المتواصل للادعاءات الإماراتية في موضوع الأراضي على حساب إيران، من قبل مجلس التعاون الخليجي لا يساعد بأي شكل من الأشكال وضوح الرؤية بالنسبة لتحقيق آفاق السلام والتعاون في منطقة الخليج الفارسي، وإن كانت البيانات الصادرة من وجهة نظر بعض الجهات لا تتجاوز من حيث الجدية تلك المساندات التي كان بعض القادة العرب يبدونها تجاه العراق إبّان طرحه لادعاءات إقليمية وحدودية ضد إيران، خلال فترة الحرب بين البلدين، تلك الادعاءات التي أتى عليها الرئيس العراقي صدام حسين شخصياً في رسالته المؤرخة ١٤ أغسطس ١٩٩٠ إلى الرئيس رفسنجاني، فأعلن بطلانها.

ومع الأخذ في الاعتبار موقع جزر طنب وأبو موسى في مضيق هرمز الاستراتيجي ونظراً إلى أن بلدان المنطقة وكذلك البلدان الصناعية المستهلكة للنفط بحاجة ماسة لاستتباب السلام والأمن في مضيق هرمز فإن تقديم الدعم لأي من الجهتين على حساب الجهة الأخرى في هذا الموضوع يمكن أن يؤدي بسهولة إلى الصدام، وهذ الصدام ممكن أن يفجر أزمة بحجم الكويت خلال عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وكانت إيران قد حذرت القادة السياسيين في كل من الولايات المتحدة وأوروبا من مغبة مثل هذا الدعم لجهة واحدة. فرسالة الرئيس رفسنجاني لجون ميجر رئيس وزراء بريطانيا (حينها) والرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي (في ذلك الحين)، الصادرة في ٢١ شباط (فبراير) عام ١٩٩٣ كانت تحتوي الأمور التالية:

«أرى من الضروري أن أنتقد المعايير المزدوجة التي يتعامل بها الغرب في النظرة إلى المطالب الإقليمية القديمة في المنطقة التي تجلب عدم الاستقرار وانعدام الأمن إلى هذه المنطقة. ونحن نلاحظ مثل هذه المعايير المزدوجة في رؤيتكم بالنسبة لادعاءات العراق ضد إيران من ناحية وضد الكويت من ناحية

أخرى وذلك في مقابل الادعاءات الواهية التي يطرحها بعض الجيران في الجنوب. فإذا كانت هذه الرؤية سليمة، يصبح من حق إيران أن تطرح العديد من المطالب التأريخية والموثقة على حساب جيرانها»[1].

إن الخلافات الإقليمية والحدودية في منطقة الخليج الفارسي حالت دون تحقيق تعاون مطلوب ودائم بين إيران والعرب في هذه المنطقة. ولكن بالرغم من وجود هذه الحالة، فإنه كلما طرأ وضع خاص، عرض مصالح الجانبين للتأثر، برز التعاون بين إيران وجيرانه العرب بصورة عملية. وخير مثال على ذلك ما لوحظ بين الأعوام ١٩٦٨ و ١٩٧٥. فكان التعاون بين الجانبين في تلك الفترة التي استمرت سبع سنوات قد انبثق من شعور خاص نابع من إعلان بريطانيا في كانون الثاني (يناير) لعام ١٩٦٨ والقائل بانسحاب القوات البريطانية من شرقي السويس وتسليم مهمة المحافظة على الأمن في الخليج الفارسي إلى القوى المطلة عليه، ذلك الإعلان الذي تزامن مع نظرية نكسون القائلة بعدم تدخل الولايات المتحدة في الصراعات الإقليمية وترك شؤون الأمن الإقليمي في العالم إلى اللاعبين (القوى) الإقليميين الذين يكونون من الأصدقاء. وقد تسببت تلك الأوضاع في تنشيط مشاعر التعاون من أجل المحافظة على أمن الخليج الفارسي. أما العامل الثاني، فكان لقاء شاه إيران والملك فيصل، ملك العربية السعودية في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ وكان الطرفان قد اتفقا على أسس التعاون الشامل بين البلدان الإسلامية. وكان مما ترتب على اللقائين ليس القضاء على الخلافات الشيعية ـ السنية لعدة أعوام فحسب بل تمهد الطريق أمام إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي[2].

---

(١) جريدة اطلاعات، ٢١ شباط (فبراير) ١٩٩٣.

(٢) لمزيد من المعلومات انظر مقال لبيروز مجتهد زاده بعنوان «مثلث جيو سياسي في الخليج الفارسي» المنشور في مجلة الدراسات الدولية (باللغة الإنجليزية) الصادرة من معهد الدراسات السياسية والدولية بطهران، السنة السادسة، العدد ١ و٢ ربيع وصيف ١٩٩٤ ص ٤٧ ـ ٥٩.

لقد اقتنع كل من إيران وجيرانها العرب بأن تسوية العلاقات الجغرافية (الإقليمية) تشكل الشرط المسبق للأخذ بالتعاون الإقليمي الجاد، إلى الأمام. وفي تلك الحالة الاستراتيجية فقط تم التوصل إلى تسوية العديد من القضايا الحدودية المعقدة، نذكر اثنين منها على سبيل المثال، إحديهما تحديد حدود الجرف القاري بين إيران والعربية السعودية الذي تم الاتفاق عليه في أواخر عام ١٩٦٨ والأخرى مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة حول جزيرة أبو موسى التي أبرمت عام ١٩٧١. وبعد هاتين القضيتين تم حل عدد من قضايا الجرف القاري بين إيران وقطر عام ١٩٧٠ وإيران والبحرين عام ١٩٧٢ وإيران وعمان عام ١٩٧٥. كما يمكن الإشارة هنا إلى تسوية الخلافات الحدودية النهرية والبرية بين إيران والعراق في عام ١٩٧٥. هذا وكانت إيران والكويت قد توصلتا إلى كتابة مسودة اتفاقية حول الحدود البحرية في رأس الخليج الفارسي ولكن بسبب استمرار النزاعات الإقليمية والحدودية بين الكويت والعراق لم يتم تنفيذ تلك الاتفاقية. أما إيران ودبي فقد قامتا في عام ١٩٧٤ بتحديد الحدود البحرية بينهما ولكن الإقرار الرسمي لهذا الإجراء لم يتم بعد بسبب تأثره بالوضع الخاص بجزيرة أبو موسى. وفي نهاية العرض لهذه الاتفاقيات الحدودية نشير إلى أن إيران وأبو ظبي أيضاً توصلتا خلال تلك الفترة إلى كتابة موسدة اتفاق، اصطدمت هي الأخرى بوضعية أبو موسى فتوقفت في مكانها[1].

هذا وكانت ردة الفعل الإيرانية المؤثرة في سنة ١٩٧٣ على طلب عمان المساعدة للتخلص من المؤامرات الانفصالية الماركسية على حساب سلامة أراضي ذلك البلد، مظهراً آخراً للتعاون الإيراني ـ العربي في تلك الفترة. فكانت المساعدة العسكرية الفورية والواسعة النطاق المقدمة من إيران، أدت إلى القضاء على صراع مسلح خاضه الانفصاليون الشيوعيون

(١) المصدر السابق.

في مقاطعة ظفار العمانية لمدة اثنى عشر عاماً، في زمن أقل من ثلاث سنوات.

والغريب في الأمر أنه في الوقت الذي كانت إيران منهمكة بالدفاع العنيف عن سلامة الأراضي العمانية، اتهمت من قبل كل العرب تقريباً بأن لها أطماع في الأراضي العمانية. وكانت تلك الحملة الدعائية تظهر مدى تنامي سوء الفهم بين إيران والعرب في هذه المنطقة وطبعاً كان أطراف مشبوهة في الغرب تنمي تلك الحالة من سوء الفهم، خاصةً بعدما أصبح من الواضح أن التعاون الإيراني ـ العربي في سائر المجالات كالسياسات الدولية المرتبطة بالنفط في منظمة الأوبك يستطيع أن يحدث تغييراً فاعلاً في توازن القوى على الساحة الجيو سياسية للعالم وذلك لمصلحة دول الخليج الفارسي. فاتهامات الغرب لإيران والقول بإن لها أطماع إقليمية، هذه الاتهامات التي وصلت إلى الذورة من خلال نشر كتاب بول أردمن(١) المثير للفتنة واسم الكتاب «صدام ٧٩»(٢)، قد أثرت على بعض العرب مع العلم بأن إيران كانت قد تخلت عن مطالبها الإقليمية في البحرين وكانت قد شاركت فعلياً في الدفاع عن سلامة الأراضي العمانية. وكان لهذه الاتهامات التي كان من الواضح أن القصد من ورائها، القضاء على الآفاق الواعدة من التعاون الإيراني ـ العربي، الدور الفاعل أيضاً في إفشال المقترح الإيراني حول تكوين النواة الأولى «لحلف أمن جماعي في المنطقة بمشاركة كل الدول المطلة على الخليج الفارسي»(٣) ولذلك استطاعت هذه الاتهامات أن تقضي نهائياً على تلك الفترة القصيرة من التعاون الإقليمي.

---

(١) Paul Erdman.

(٢) The Clash of 79.

(٣) Pirouz Mojtahad-Zadeh, «Political Geography of The Strait of Harmuz», Middle East Centre /SOAS Publication, London 1990, pp. 5 and 46.

وفي الوقت الراهن، يبدو أن احتمالات إعادة التأريخ من جديد وإحياء روح التعاون الجماعي في المنطقة ليست بالمستحيلة. والخطوة الأساسية في هذا الاتجاه، هي تسوية النزاعات الإقليمية المهمة بين إيران والعرب بطريقة مرضية. ومن بين هذه النزاعات، النزاع الإيراني ـ العراقي الذي لا يمكن حله إلاّ إذا قرر العراق أن يمنح أولوية لهذه المسألة الجغرافية على حساب أطماعه الجيو سياسية العتيدة داخل العالم العربي، يستطيع بعدها تنسيق مصالحه الإقليمية والكبرى مع مصالح الآخرين. وحتى يحل هذا الوضع (بالنسبة للعراق) لا بد من اعتماد حل مؤقت من قبل دول المنطقة، مبني على أساس التعاون بين هذه الدول دون مشاركة فاعلة من جانب العراق.

أما في موضوع جزر طنب وأبو موسى، فإذا ما نظر الجانبان بعمق إلى ضرورة التعاون الجاد في المنطقة، يمكن تسوية هذا الموضوع. وإنني (الكاتب) أرى المسألة وتسويتها على الشكل التالي:

نظراً لواقع النظام العالمي المتحول يجب على كل المناطق في العالم أن تتحرك باتجاه إنشاء أطر إقليمية للتعاون السياسي والاقتصادي وذلك من أجل مواجهة التحديات الناجمة عن الواقع الجديد للجيو سياسة العالمية وهذا ما يحتم على كل دولة أن تعيد النظر في طريقة تفكيرها. وفي هذه الأجواء يكون استمرار النزاعات بين إيران والعرب لخدمة مصالح الأجانب فقط، هؤلاء الأجانب الذين يشكلون المنافس الفعلي للمنطقة في المستقبل. بعبارة أخرى فأن التعاون بين إيران والدول العربية في المنطقة يمكن تحقيقه عندما تعطي الأولوية للمصالح الوطنية ويتم تقديمها على المصالح الجيو سياسية للقوى الكبرى. أما تحقيق هذا النوع من التعاون فإنه يعتمد على التسوية الودية والعادلة لادعاءات الإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبو موسى. وفي هذا المجال ربما تكون التوصيات التالية ذات جدوى:

■- إضفاء الطابع اللاسياسي تماماً على الموضوع وذلك من خلال الحيلولة دون تدخل أطماع الأطراف غير ذات الصلة.

■- بذل الجهود من جانب إيران للعثور على السبل والوسائل المناسبة لطمئنة الدول العربية في المنطقة من جديد على أنها (إيران) مقتنعة بإخلاص بالوضع الإقليمي الموجود في المنطقة حالياً.

■- على الإمارات العربية المتحدة أن تقلص من مطالبها الإقليمية إلى حدود أكثر واقعية في الموضوعات والحجم، أي عليها أن تتخلى عن الادعاءات الوهمية بالنسبة لجزيرتي طنب وبذلك تبدي حسن نواياها، لأن هاتين الجزيرتين وبناء على وجهة نظر كل المراقبين المحايدين والعارفين بحقائق الأمور وكذلك استناداً إلى الوثائق والأدلة الجغرافية والتأريخية، تابعتين لإيران.

■- على الجانبين أن يقرا بأن مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ وفي بعض جوانبها التنفيذية في الجزئين الإيراني والشارقي لجزيرة أبو موسى، تفتقر إلى الوضوح والدقة. وعليه يجب تطوير ترتيبات مذكرة التفاهم بشكل يسمح بتوضيح أكثر لحدود تصرفات ونشاط الجانبين في الجزيرة وكذلك فيما يتعلق بزيارات مواطني البلدان الأخرى لها.

■- تحديد الحدود البحرية بين إيران والإمارات العربية المتحدة على أساس الترتيبات الجديدة والمتطورة المتخذة في جزيرة أبو موسى.

الملحق رقم: ١ ـ الخرائط.

قائمة بعدد من الخرائط الرسمية يعود تاريخها إلى القرون الثامن عشر وحتى العشرين والتي تدل على تابعية الجزر الثلاث لإيران.

توجد هذه الخرائط في دار الكتب والوثائق لوزارة شؤون الهند (لندن)

والمكتبة البريطانية (لندن) والمركز العام للوثائق (بلندن) ومكتبة آركوسي (بنيويورك) ووزارة الخارجية الفرنسية (باريس) ووزارة الخارجية الروسية (موسكو) ووزارة الخارجية الإيرانية (طهران) ومكتبة كلية الدراسات الشرقية والإفريقية (بلندن) وغيرها من مراكز الوثائق الصالحة في العالم.

أ ـ الخرائط الرسمية:

١ ـ خارطة الخليج الفارسي Carte de Golphe Persique وقد أعدت سنة ١٧٦٤ من قبل وزارة الخارجية الفرنسية وهي بالألوان ولون الجزر فيها بنفس لون الأراضي الإيرانية.

٢ ـ خارطة الخليج الفارسي The Golf of Persia وقد أعدت سنة ١٨٢٩ بواسطة الكابتن بروكس (G.B. Brucks) وبأمر من شركة الهند الشرقية ويلاحظ فيها أن الجزر مطلية بنفس لون أراضي إيران وفي المذكرة المرفقة بالخارطة جاءت أسماء الجزر ضمن المناطق التي تملكها إيران.

٣ ـ خارطة الإمبراطورية الإيرانية The Persian Emppire وقد رسمت سنة ١٨١٣ بواسطة جون مكدونالد كينر John Maccdonald Kinner المستشار السياسي للسر جان مالكوم Sir John Malcom في مهمة في إيران وهي باللونين الأسود والأبيض وقد تمت طباعتها بالألوان عام ١٨٣٢ من قبل أروسميث J.Arrow Smith وقد ظهرت الجزر وسائر الأراضي الإيرانية بلون واحد.

٤ ـ خارطة آسيا المركزية التي تشتمل على كابول وإيران ونهر الإيندوس والبلدان الواقعة شرقي هذا النهر:

Central Asia Comprising Cabool, Persia, The River Indus and Countries Eastward of it.

وقد أعدت سنة ١٨٣٤ بواسطة الرائد ألكساندر برنز Alexander

Burnes على أسس خرائط أرو سميث الأصلية (Authentic Maps) وهي بالألوان وفيها لون الجزر من لون الأراضي الإيرانية.

٥ ـ خارطة حدود نشاط قبائل ساحل اللؤلؤ:

Limits of the activties of the Tribes of Parl Coast.

والتي رسمت عام ١٨٣٥ بواسطة الكابتن هنل (Hennel) ويلاحظ فيها أن الجزر تقع في القسم الإيراني من الخليج الفارسي بعد تقسيمه بخط افتراضي.

٦ ـ خارطة حدود نشاط قبائل ساحل اللؤلؤ:

Limits of the activties of the Tribes of Parl Coast.

للرائد موريسون (Morrison) المندوب السياسي البريطاني في الخليج الفارسي، المعدة في عام ١٨٣٨ والتي جاءت فيها الجزر ضمن الأراضي الخاضعة للسيادة الإيرانية.

٧ ـ خارطة الخليج الفارسي map of the persian culf التي رسمها الكابتن سان جون (C.B.S.St. John) سنة ١٨٧٦ في بمباي تحت رعاية حكومة الهند وجاءت فيها الجزر بلون الأراضي الإيرانية.

٨ ـ خارطة الخليج الفارسي (the Persian Gulf) المعدة سنة ١٨٨٦ من قبل قسم المعلومات في وزارة الحربية البريطانية وكانت نسخة من هذه الخارطة قدمت هدية لناصر الدين شاه القاجاري بأمر من اللورد ساليسبوري (Lord Salisbury) وزير خارجية بريطانيا آنذاك. وبعد الإهداء لشاه إيران أبدى الوزير المفوض البريطاني في طهران السر دورموند ولف (Sir Drummond Wolf) أسفه لكون الخارطة تبين الممتلكات الإيرانية في الخليج الفارسي والتي تشتمل على الجزر الثلاث، نبه اللورد ساليسبوري إلى «توخي الدّقة في المستقبل حتى لا تهدي أية خارطة». مع ذلك فقد أعيدت طباعه هذه الخارطة سنة ١٨٩١ وجاءت فيها ثانيةً الجزر بلون أراضي إيران.

٩ ـ الخارطة الرسمية لإيران (Official Map of Persia) الواردة في هذا الكتاب وقد أعدت سنة ١٨٩٧ وقسم سيملا للتخطيط في دائرة ترسيم الأماكن لوزارة خارجية حكومة الهند وظهرت فيها جزر طنب وأبو موسى بلون الأراضي الإيرانية.

١٠ ـ خارطة إيران وإفغانستان وباكستان الغربية (Map of Iran Afghanistan and West Pakistan) في أطلس العالم (World Atlas)، الصفحات ١٤٣ ـ ١٤٤ والمعدة سنة ١٩٦٧ تحت رعاية مجلس الوزراء في الاتحاد السوفياتي الاشتراكي بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة أكتوبر والتي جاء فيها اسم إيران تحت أسماء جزر طنب وأبو موسى وباقي الجزر الإيرانية في الخليج الفارسي.

ب ـ الخرائط شبه الرسمية:

١١ ـ خارطة الإمبراطورية الإيرانية A Map of the Empire of Persia والتي تم رسمها سنة ١٧٧٠ بواسطة السيد دانوييه (D.Anville) لحساب الحكومة البريطانية وقد جاءت الجزر فيها بلون الأراضي الإيرانية.

١٢ ـ الخارطة الجديدة للإمبراطورية الإيرانية (A New Map of the Empire of Persia) التي أعدت عام ١٧٩٤ بواسطة دانوييه أيضاً وفيها الجزر والأراضي الإيرانية بلون واحد.

١٣ ـ خارطة إيران وكابل (Map of Persia and Cabul) المعدة سنة ١٨٣٧ بواسطة أرو سميث في لندن وجاءت الجزر الثلاث فيها بلون الأراضي الإيرانية.

١٤ ـ خارطة إيران وإفغانستان وبلوچستان (A Map of Persia, Afghanistan and Baluchistan) التي أعدت سنة ١٨٩١ بواسطة الجمعية الملكية للجغرافيا تحت رعاية اللورد كروزن وقد أرفقت هذه الخارطة بكتابه المسمى «إيران وقضية إيران» المنشور عام ١٨٩٢. وقد جاءت الجزر فيها بلون الأراضي الإيرانية.

ج ـ الخرائط غير الرسمية:

١٥ ـ خارطة إيران Map of Persia التي رسمت سنة ١٨١٨ في بريطانيا لضمها إلى أطلس طمسون الكبير الجديد Thomson New Grand Atlas.

١٦ ـ خارطة إيران Map of Persia لسنة ١٨٢٨ التي رسمها في لندن سيدني هال Sidney Hall.

١٧ ـ خارطة إيران وجزء من الأمبراطورية العثمانية The Map of Persia and part of ottoman Empire المعدة سنة ١٨٣١ بواسطة جي لانج G.Long وقد تمت طباعتها ونشرها من قبل جمعية تطوير التعاليم المفيدة Society of Expanding Useful Education في بريطانيا.

١٨ ـ خارطة إيران Map of Persia لسنة ١٨٤٠ المعدة لأطلس بلاك Black Atlas في لندن.

١٩ ـ خارطة إيران Map of Persia لسنة ١٨٤٤ المرسومة لحساب أطلس بلاك أيضاً.

٢٠ ـ خارطة إيران وكابول Map of Persia & Cabul التي وضعها جونستون (A.K.Johnston) لحساب الأطلس الوطني البريطاني سنة ١٨٤٤.

٢١ ـ خارطة إيران Map of Persia التي تم إعدادها سنة ١٨٥١ بواسطة رابكين J.Rapkin لحساب أطلس جون تاليس John Tallis Atlas.

٢٢ ـ خارطة إيران وإفغانستان التي وضعها بلاك A.P.C. Black لحساب جامعة أدينبره سنة ١٨٥٤.

٢٣ ـ خارطة إيران وإفغانستان المعدة سنة ١٨٦٠ لحساب الأطلس العام General Atlas بواسطة كيث جونستون Keith Jphnston.

٢٤ ـ خارطة إيران وإفغانستان وبلوچستان في أطلس العالم الحديث Modern Atlas of the World الذي تم نشره سنة ١٩٠٩ من قبل مؤسسة هاموند .Hammond co.

٢٥ ـ خارطة إيران في الأطلس الدولي للعالم الذي نشرته مؤسسة ملك نالي سنة ١٩٥٦.

٢٦ ـ خارطة جنوب غرب آسيا في أطلس لاروس الدولي للسياسة والاقتصاد Atlas International Larousse, Politique et Economique لسنة ١٩٥٦ والتي قام بإعدادها دوجانتشي ورادو Dejanchy & Rado (eds.) وتمت مراجعتها في مكتبة لاروس.

٢٧ ـ خارطة إيران وإفغانستان وباكستان الغربية التي أعدت من قبل النادي السياحي الإيطلي Touring Club Italiano في ميلانو سنة ١٩٦٨.

وفي كل الخرائط المشار إليها أعلاه قد جاءت جزر طنب وأبو موسى بلون الأراضي الإيرانية وتحت السيادة الإيرانية.

الملحق رقم ٢ ـ مذكرة ورسائل.

مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بين إيران والشارقة والرسائل المتبادلة بشأنها بين الأطراف المعنية نقلاً عن فصلية السياسة الخارجية ٦ (٤) عدد شتاء ١٩٩٣ الصفحات ١٩٤ فما بعد. وهي تشتمل على الرسائل والوثائق التالية، والتي تأتي بنصوصها الإنجليزية وترجمتها العربية مباشرة بعد عرض قائمة بعناوينها على الشكل التالي:

١ ـ رسالة حاكم الشارقة إلى وزير خارجية بريطانيا يطلب منه الحصول على مصداقة إيران وقبولها بمذكرة التفاهم.

٢ ـ نص مذكرة التفاهم كما جاءت مرفقة برسالة حاكم الشارقة إلى وزير خارجية بريطانية المؤرخة ١٨ نوفمبر ١٩٧١.

٣ ـ الخارطة الرسمية لجزيرة أبو موسى المرفقة بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١.

٤ ـ رسالة وزير خارجية بريطانيا إلى وزير خارجية إيران المؤرخة ٢٤ نوفمبر ١٩٧١ والتي يطلب فيها قبول ومصداقة إيران على مذكرة التفاهم.

٥ ـ رسالة من وزير خارجية إيران إلى وزير خارجية بريطانيا بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ بخصوص الشروط والتحذيرات المتصلة بكيفية قبول إيران بمذكرة التفاهم.

٦ ـ رسالة وزير خارجية إيران إلى وزير خارجية بريطانيا المؤرخة ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ والتي يعرب فيها عن قبول إيران بمذكرة التفاهم.

٧ ـ رسالة وزير خارجية بريطانيا إلى وزير خارجية إيران بتأريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧١ يعلمه فيها بأنه قد قام بإعلام وإبلاغ شروط وتحذيرات إيران إلى حاكم الشارقة.

الملحق رقم ٢ ـ ١.

صورة من رسالة حاكم الشارقة إلى وزير خارجية بريطانيا
المؤرخة ١٨ نوفمبر ١٩٧١ (باللغة الإنجليزية).

Khalid bin Mohamed Al Qasmi | خالد بن محمد القاسمي
Ruler of Sharjah & Its Dependencies | حاكم الشارقة وملحقاتها

Date 18 November 1971 | التاريخ

The Secretary of State for
Foreign and Commonwealth Affairs,
The Foreign and Commonwealth Office,
London.

After Greetings,

With reference to our discussions about the arrangements between Sharjah and Iran on the Abu Musa question, I confirm that I accept the arrangements set out in the Memorandum of Understanding annexed to this letter. I should be grateful for confirmation that the Iranian Government for its part accepts the arrangements.

Finally, please accept our highest regards and respects.

KHALID BIN MOHAMMED AL-QASIMI
Ruler of Sharjah and Its Dependencies

ترجمة الرسالة إلى العربية:

١٨ نوفمبر ١٩٧١.

إلى: كاتب الدولة للشؤون الخارجية والكامنولث

الإدارة الخارجية والكامنولث ـ لندن

بعد التحيات،

استناداً إلى محادثتنا حول الترتيبات بخصوص موضوع أبو موسى بين الشارقة وإيران، أنيّ أؤكدّ على أنني أقبل بالترتيبات المدرجة في مذكرة التفاهم المرفقة بهذه الرسالة. وسوف أكون شاكراً لمصداقة الدولة الإيرانية من جانبها على قبولها بهذه الترتيبات.

وفي الختام، تقبلوا فائق تقديرنا والاحترام.

خالد بن محمد القاسمي

حاكم الشارقة وملحقاتها

الملحق رقم: ٢ ـ ٢

مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ صورة من نص المذكرة بالإنجليزية.

MEMORANDUM OF UNDERSTANDING

Neither Iran nor Sharjah will give up its claim to Abu Musa nor recognise the other's claim. Against this background the following arrangements will be made:

1. Iranian troops will arrive on Abu Musa. They will occupy areas the extent of which have been agreed on the map attached to this memorandum.

2(a) Within the agreed areas occupied by Iranian troops, Iran will have full jurisdiction and the Iranian flag will fly.

(b) Sharjah will retain full jurisdiction over the remainder of the island. The Sharjah flag will continue to fly over the Sharjah police post on the same basis as the Iranian flag will fly over the Iranian military quarters.

3. Iran and Sharjah recognise the breadth of the island's territorial sea as twelve nautical miles.

4. Exploitation of the petroleum resources of Abu Musa and of the seabed and subsoil beneath its territorial sea will be conducted by Buttes Gas and Oil Company under the existing agreement which must be acceptable to Iran. Half of the governmental oil revenues hereafter attributable to the said exploitation shall be paid directly by the company to Iran and half to Sharjah.

5. The nationals of Iran and Sharjah shall have equal rights to fish in the territorial sea of Abu Musa.

6. A financial assistance agreement will be signed between Iran and Sharjah.

الترجمة العربية:

إنّ كلاً من إيران والشارقة دون التخلي عن مطالبة كل منهما بأبو موسى ودون أن يعترف أيّ منهما بمطالب الآخر، وعلى هذه الأرضية قررا العمل بالترتيبات التالية:

١ ـ سوف تدخل القوات العسكرية الإيرانية إلى أبو موسى. وسوف تشغل المناطق المتفق على مساحتها وفق الخارطة المرفقة بهذه المذكرة.

٢ ـ أ ـ في المناطق المتفق على إشغالها من قبل القوات العسكرية الإيرانية سوف يكون لإيران تطبيق السيادة القضائية (أو القانونية) الكاملة والعلم الإيراني سوف يرفع على هذه المناطق.

ب ـ تبقى السلطة القضائية الكاملة على باقي مناطق الجزيرة للشارقة. أما علم الشارقة فسوف يستمر مرفوعاً على نقطة شرطة الشارقة وبنفس الطريقة المتخذة بالنسبة للعلم الإيراني الذي يوسف يرفرف على المواقع العسكرية الإيرانية.

٣ ـ تعترف إيران والشارقة بأن عرض المياه الإقليمية للجزيرة اثنا عشر ميلاً بحرياً.

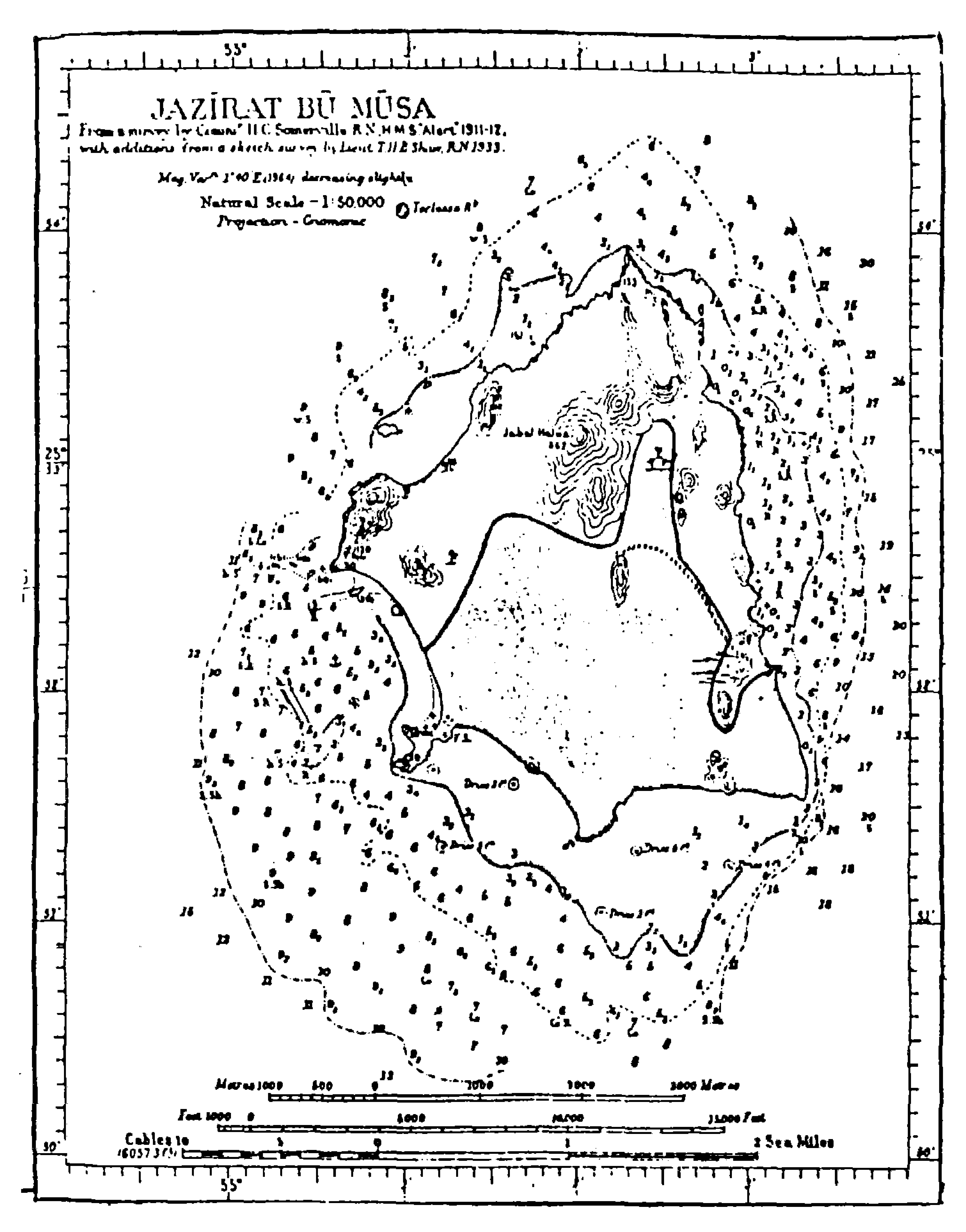
٤ ـ إن التنقيب عن البترول في أبو موسى والجرف القاري وتحت المياه الإقليمية لها سوف تقوم به شركة بيوتس (Buttes) للغاز والبترول حسب الاتفاقية الحالية، التي يجب أن تصبح مقبولة بالنسبة لإيران. على أساس أن يدفع نصف عوائد البترول الحكومي ـ بعد خصم حق الشركة المشار إليها أعلاه ـ إلى إيران والنصف الأخر إلى الشارقة وتقوم الشركة المذكورة أعلاه بالدفع المباشر إلى الجهتين المذكورتين.

٥ ـ للمواطنين الإيرانيين والشارقيين حقوق متساوية في صيد الإسماك في المياه الإقليمية لجزيرة أبو موسى.

٦ ـ سوف توقع اتفاقية للمساعدة المالية بين إيران والشارقة.

الملحق رقم: ٢ ـ ٣

خارطة جزيرة أبو موسى.



الملحق رقم: ٢ ـ ٤

صورة رسالة وزير خارجية بريطانيا إلى وزير خارجية إيران الصادرة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧١ (باللغة الإنجليزية).



Foreign and Commonwealth Office

London S.W.1

24 November, 1

My dear Colleague

I enclose a copy of a letter addressed to Her Majesty's Government from the Ruler of Sharjah, in which the Ruler asks for confirmation that the Iranian Government accepts the arrangements for Abu Musa set out in the Annex to his letter. I would be grateful for confirmation that the Iranian Government accepts the arrangements.

Yours sincerely

Alec Douglas-Home

(ALEC DOUGLAS-HOME)

His Excellency
Dr. Abbas-Ali Khalatbari.
Minister for Foreign Affairs, Iran.

ترجمة الرسالة إلى العربية:

٢٤ نوفمبر ١٩٧١

إنني إذ أرفق نسخة من الرسالة الموجهة إلى دولة صاحبة الجلالة من حاكم الشارقة والتي يطلب فيها الحاكم مصادقة الدولة الإيرانية على قبولها بالترتيبات المدرجة على الورقة المرفقة برسالة الحاكم بخصوص جزيرة أبو موسى، سوف أكون شاكراً للمصادقة على أن الدولة الإيرانية تقبل بهذه الترتيبات.

التوقيع

ألك دوجلاس هوم

موجهة إلى معالي الدكتور عباس علي خلعتبري.

وزير الشؤون الخارجية لإيران.

الملحق رقم: ٢ ـ ٥

صورة لرسالة وزير خارجية إيران إلى وزير خارجية بريطانيا الصادرة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧١. (باللغة الإنجليزية).



Tehran, 25th November, 1971.
No. M/21284

Your Excellency,

With reference to my letter No. M/21282 of today's date and in reply to yours of 24th November, 1971, I am instructed by my Government to inform you that Iran's acceptance of the arrangements relating to Abu Musa set out in the enclosure to your aforesaid letter is given on the understanding that nothing in the said arrangements shall be taken as resiricting the freedom of Iran to take any measures in the Island of Abu Musa which in its opinion would be necessary to safeguard the security of the Island or of the Iranian forces.

I would be grateful for confirmation that this understanding has been conveyed to the Ruler of Sharjah.

A. A. Khalatbari
Abbas Ali Khalatbari
Minister for Foreign Affairs

The Principal Secretary of State
for Foreign and Commonwealth Affairs,
London.

ترجمة الرسالة إلى العربية:

طهران، ٢٥ نوفمبر ١٩٧١.

الرقم: م/ ٢١٢٨٤

صاحب المعالي،

إلحاقاً برسالتي ذات الرقم م/ ٢١٢٨٢ والصادرة بتاريخ هذا اليوم التي هي رد على رسالتكم المؤرخة ٢٤ نوفمبر ١٩٧١، لقد كلفت من قبل دولة بلادي بأن أعلمكم بأن قبول إيران بالترتيبات المتعلقة بأبو موسى والمدرجة في مرفق رسالتكم المذكورة أعلاه، قد جاء على أساس فهم أن لا شيء في هذه الترتيبات سوف يتخذ كوسيلة لتحديد حرية إيران في اتخاذ أي إجراءات في جزيرة أبو موسى تراها ضرورية للحفاظ على أمن الجزيرة أو القوات الإيرانية.

وسوف أكون شاكراً للمصداقة على أن هذا الفهم قد نقل إلى حاكم الشارقة.

التوقيع

عباس علي خلعتبري

وزير الشؤون الخارجية

إلى: كاتب الدولة للشؤون الخارجية والكمنولث ـ لندن.

الملحق رقم: ٢ ـ ٦

صورة من رسالة وزير خارجية إيران إلى وزير خارجية بريطانيا الصادرة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧١.



IMPERIAL MINISTRY
OF FOREIGN AFFAIRS

Tehran, 25th November, 1971.

No. M/21282

Your Excellency,

I confirm that my Government accepts the arrangements for Abu Musa as set out in the enclosure to your letter of 24th November, 1971.

A copy of the Memorandum of Understanding in which the arrangements are set out is annexed to this letter.

A. A. Khalatbari

Abbas Ali Khalatbari
Minister for Foreign Affairs

The Principal Secretary of State
for Foreign and Commonwealth Affairs,
London.

ترجمة الرسالة إلى العربية:

طهران، ٢٥ نوفمبر ١٩٧١

الرقم م/ ٢١٢٨٢

صاحب المعالي،

إنني أصادق على أن دولة بلادي تقبل بالترتيبات الخاصة بجزيرة أبو موسى الواردة في المرفق برسالتكم الصادرة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧١.

وقد أرفقنا نسخة من مذكرة التفاهم المدرجة فيها الترتيبات طي هذه الرسالة.

التوقيع

عباس علي خلعتبري

وزير الشؤون الخارجية

إلى: كاتب الدولة للشؤون الخارجية والكمنولث ـ لندن.

الملحق رقم: ٢ ـ ٧

صورة لرسالة وزير خارجية بريطانيا إلى وزير خارجية إيران تحمل تاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧١. (باللغة الإنجليزية).



Foreign and Commonwealth Office

London S.W.1

26 November, 1971

My dear Colleague

With reference to your letter number M/21284 of 25 November, 1971 I have taken note of the understanding on which your government's acceptance of the arrangements relating to Abu Musa is given and have conveyed that understanding to the Ruler of Sharjah.

Yours sincerely

Alec Douglas-Home

(ALEC DOUGLAS-HOME)

ترجمة الرسالة إلى العربية:

٢٦ نوفمبر ١٩٧١

عودة إلى رسالتكم ذات الرقم م/٢١٢٨٤ المؤرخة ٢٥ نوفمبر ١٩٧١، لقد أخذت في الاعتبار الفهم الذي اعتمدته دولتكم عند قبولها بالترتيبات المتعلقة بأبو موسى وقد تم نقل هذا الفهم إلى حاكم الشارقة.

التوقيع

ألك دوغلاس هوم

الملحق رقم: ٣ ـ ١

ملخص كلمة مندوب إيران لدى الأم المتحدة في الجلسة رقم ١٦١٠ لمجلس الأمن المنعقدة في نيويورك بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١:

سعادة الرئيس،

. . . لقد بدأت حربٌ شاملة في جنوب آسيا. كما أن القتال في فيتنام وكمبوديا ما زال محتدماً. وأما في الشرق الأوسط فبالرغم من الهدوء الراهن، لا يوجد من لا يشعر بتهديد نشوب العمليات المسلحة والحرب.

في ظروف كهذه، يعقد مجلس الأمن جلسته وكأنّ في البال فكرة تقول بإن الإجراء الأخير للدولة الإيرانية الهادف إلى القضاء على آخر ما تبقى من عهد يوشك على الاندثار في منطقة الخليج الفارسي، يحمل معه مخاطرةً.

ونحن لا نستطيع إخفاء قلقنا من هذا الواقع الذي نرى فيه لهيب الحرب ينتشر بسرعة وفي نفس الوقت يهدر فيه وقت مجلس الأمن في مناقشة أمورٍ لا تمت بصلة إلى تهديد السلام بصورة فعلية وملموسة، بل يهدر الوقت من أجل النظر في أهواء جامحة وخيالية لمجموعة معينة.

وإنني أقف الآن أمام هذا المجلس (مجلس الأمن) المسؤول عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين لعرض حقائق عن الإجراء الأخير لدولة بلادي. وإنني لا أريد ممارسة الضغط على الطاقة التحملية لأعضاء المجلس من خلال الرد على الاتهامات الواهية والتطاول على بلادي. فالقضية في الأساس قضية داخلية تخص إيران. ويسعدني أن أؤكد على سياسة الدولة الإيرانية صراحة في هذا المجال.

إن هذه الجلسة لمجلس الأمن تنعقد للنظر في ما جاء في رسالة المندوب الدائم للعراق المؤرخة ٣ ديسمبر ١٩٧١ والتي استخدم فيها تعبير «الوضع الخطير في منطقة الخليج العربي».

وقبل أي شيء لا بد من النظر إلى استخدام عبارة «الخليج العربي». وليست هذه المرة الأولى التي تستخدم مثل هذه العبارة في رحاب منظمة الأمم المتحدة. في نظرة أولية قد يتصور المرء أن استخدام اسم للدلالة على ممر مائي دولي، لا يقصد منه إلاّ الجانب العلمي والأكادمي. لكن بالنسبة لهذا البحر فالأمور ليست كما يتصور. لأننا هنا نتحدث عن بحر عرف بالخليج الفارسي منذ أقدم العصور وهذا ما يعرفه الجميع...

والآن اسمحوا لي أن أطرح أسس السياسة الإيرانية في الخليج الفارسي.

هذه السياسة قائمة على أساس توفير الظروف لتحقيق السلام والأمن بشكل يمكن جميع الدول المطلة على هذا البحر، صغيرة كانت أم كبيرة من ممارسة الحقوق بالتساوي وهي متمتعة بالاحترام المتبادل وتسعى من أجل الحرية والاستقلال وصولاً إلى التقدم والرخاء.

نحن نؤمن بصدق أن دول الخليج الفارسي وحدها المخولة بالنظر في أمور هذا الممر المائي الحيوي بالنسبة للمجتمع الدولي وعلى هذا الأساس، لا بد من عمل الدول الساحلية في جو من الصداقة والتعاون والتنسيق. وأن أي تدخل من القوى الأجنبية في شؤون الخليج الفارسي، لا شك أنه يعرض السلام والاستقرار في المنطقة إلى الخطر.

إن إيران ليس لديها أهداف توسعية على الإطلاق... وسياسة إيران المسالمة والتزامها الأكيد بمبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات، لا يمكن أن يجادل عليه أحدً. فلو لم تكن السياسة الإيرانية من هذا النوع لما أقدمت على ما أقدمت عليه خلال السنتين الماضيتين

بخصوص البحرين. . . وإني أطمئن المجلس على أن سياستنا لم تتغير إطلاقاً منذ ذلك الحين. ومن هذا المنطلق العام، بذلنا جهوداً من أجل التوصل إلى حل سلمي لجزر طنب وأبو موسى وإن كان انتماء هذه الجزر إلى إيران لم يكن موضع أدنى شك.

سوف يدقق أعضاء مجلس الأمن في تلميحات الحكومات العراقية والجزائرية والليبية واليمن الجنوبية وقولها إن «الوضع خطير بسبب احتلال الجزر الثلاث من قبل إيران»، في حين أن هذه الحكومات لا تعبه بأن الترتيبات المتعلقة بأبو موسى قد حظيت برضا وإقرار الشارقة. . . إذاً أليس هذا تحريف لاهتمام المواطنين العرب عن القضايا الهامة والملحة بالنسبة لهؤلاء المواطنين.

فيما يتعلق بجزيرتي طنب أيضاً بذلنا جهوداً من أجل العثور على تسوية تفاوضية. ولكن هذه الجهود المتواصلة لم تتوصل إلى نتيجة. . . وعلى كل حال يجب الأخذ في الاعتبار أن هذه الأراضي ليست أجنبية بل هي أراض إيرانية، كانت على الدوام أرضاً إيرانيةً وسوف تبقى هكذا.

. . . والآن ونظراً للظروف المستجدة في الخليج الفارسي، لا تستطيع إيران تحمل وضع يؤدي إلى أن يبقى جزء من أراضيها منفصلاً عن الوطن الأم. لقد أظهرت إيران علناً وصراحة ومنذ سنين منهجها في هذا المجال. . .

. . . وإنني لعلى ثقة من أن التأريخ سوف يصادق على أن الحكومة الإيرانية قد شاركت في تطوير السلام والاستقرار في هذه المنطقة من خلال تطبيق حقوقها السيادية على هذه الجزر.

الملحق رقم: ٣ ـ ٢

ملخص كلمة السر كولين كراو المندوب الدائم للمملكة المتحدة في الأمم المتحدة في جلسة مجلس الأمن المنعقدة في ٩ ديسمبر ١٩٧١ بنيويورك[١].

قال السر كولين كراو (من بريطانيا) أن وزير خارجية بلاده قد صرح في الأوّل من مارس لعام ١٩٧١ بأن العقود المبرمة في المنطقة سوف تلغى وأن القوات البريطانية سوف تستدعي حتى نهاية العام الجاري. وأن هذا التصريح لهو تأكيد على قرارٍ كانت الحكومة البريطانية السابقة قد اتخذته في يناير ١٩٦٨.

إن المملكة المتحدة كانت ترغب في تأسيس اتحاد تسوى من خلال تأسيسه، القضايا الإقليمية ويستتب الاستقرار في المنطقة. وكانت هذه السياسة مرحباً بها في العالم العربي. فقد أُسس هذا الاتحاد وها نحن نستقبله اليوم عضواً جديداً في منظمة الأمم المتحدة وأعرب المندوب البريطاني عن الأمل في بناء تركيبة سياسية قابلة للاستمرار.

أما في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية، فإن الهدف المنشود قد تحقق إلى حدٍ بعيد، ففيما يخص الجزر موضوع الحديث، هناك البحرين وهي أكبر جزيرة بين هذه الجزر ويصل عدد سكانها إلى ٢٠٠٠٠٠ نسمة، قد استطاعت أن تحتل مكانتها ضمن الأسرة الدولية. كما أن أبو موسى وهي جزيرة أخرى من هذه الجزر وعدد سكانها ٨٠٠ نسمة، قد وقعت اتفاقية

---

(١) نقلاً عن:

UN Monthly Chronikle, Vol. IX No. 1, January 1972, Records of the Month of December 1971, pp. 46-50, Political and Security.

بشأنها بين إيران وحاكم الشارقة. وإما بالنسبة لجزيرتي طنب بسكانها المائة وخمسين نسمة، فأن المملكة المتحدة قد حذرت من أنه إذا ما لم يتم التوصل إلى اتفاق حولهما حتى مغادرة القوات البريطانية، فإن بريطانيا سوف لن تستطيع الدفاع عنهما. لأن المملكة المتحدة كانت قد أنهت معاهداتها مع الجهات الواقعة تحت حمايتها.

هذا وإن إنهاء الوضع الشاذ والمسؤوليات البريطانية في الخليج الفارسي، كان يعني بالضرورة تأسيس نوع من التوازن بين المطالبات المتبادلة للبلدان المتجاورة وكذلك أخذاً في الاعتبار للواقع الموجود.

وأضاف السر كولين قائلاً، لقد كان من الأفضل العثور على حلول لكافة المشاكل العالقة. ولكن عدم التوصل إلى هذا، لا يعني عدم بذل الجهود.

فإن النتائج العامة التي تم التوصل إليها تظهر مكتسباً إيجابياً وتساعد على إحلال السلام في المنطقة. وهذا المكتسب يشكل أرضية منطقية ومقبولة لمستقبل المنطقة، يجب أن تؤدي في الوقت المناسب إلى التعاون بين كافة بلدان الخليج «الفارسي» العربية وغير العربية.

المصادر والوثائق

أ ـ مذكرات وكتابات المؤلف:

ـ ملاحظات المؤلف حول زيارته لمنطقة الخليج الفارسي وما سمعه من المسؤولين الحكوميين في المنطقة والغرب.

ـ وثائق وتقارير وزارة الخارجية البريطانية (لندن) ـ الملفات التسلسلية ذات الأرقام FO 60,371,416.

ـ مكتبة وثائق إدارة الهند (لندن) ـ الملفات رقم L/P&S, W/LPS.

ـ مجموعة وثائق إيران الدولية (الرسمية) ذات الأرقام التسلسلية ٦١٥٦ و ٦١٥٨ و ٦١٨٠.

ـ وثائق وزارة الخارجية الإيرانية، ذات رقم التسلسلي ٦٠٤٤.

ـ كتاب الوثائق الإيرانية الأخضر، الصادر من وزارة الخارجية، ١٩٧٦، طهران.

ـ وزارة الخارجية الإيرانية: مختارات من وثائق الخليج الفارسي، المجلد الأول، الناشر معهد الدراسات السياسية والدولية، طهران، ١٩٨٩.

ب ـ صحف ـ تقارير ـ نشرات وما شابه ذلك:

ـ صدى إيران، ١٩٧٢ ومفكرة إيران لعام ١٩٧٢، طهران.

ـ صدى إيران، ١٩٧٤، مسلسلات السياسة الخارجية الإيرانية، المجموعة

رقم ٢ ـ طهران، يناير ١٩٧٣.

الإذاعة الخارجية للخدمات الإعلامية، FBIS - Nes - 92 - 076,20.4.1992 .

ـ النشرة الشهرية Iran Focus نوفمبر ١٩٩٢.

ـ إحداث إيران، ١٢ نوفمبر ١٩٧٠ المنشور في Middle East Journal المجلد ٢٥ (٢)، الصفحات ٥ ـ ٢٣٤.

ـ فصلية السياسة الخارجية، العدد ٤، السنة السادسة، شتاء ١٩٩٣، معهد الدراسات السياسية والدولية، طهران.

ـ وثائق شهر ديسمبر ١٩٧١، النشرة الشهرية للأمم المتحدة، رقم (١) ٩، يناير ١٩٧٢.

ـ وزارة الخارجية الأمريكية: المحدوديات في البحر، رقم ٩٤، مكتب الاستخبارات والبحث، ١٩٨١.

ـ الأهرام (القاهرة)، ١٠/١١/١٩٦٨ و ٨/١٢/١٩٧١.

ـ هيئة الإذاعة البريطانية، القسم الفارسي، النشرة الإخبارية، الثلاثاء ٢٥/٨/١٩٩٢.

ـ هيئة الإذاعة البريطانية، القسم العالمي، ٢٤ و ٢٥/٨/١٩٩٢.

ـ صدى إيران (٥) ٤٠، لندن، أيار ١٩٩٢.

ـ صدى إيران، (٩ و ٨) ٤٠، لندن، آب وسبتمبر ١٩٩٢.

ـ صدى إيران (٨٢) ٤٢، يناير ١٩٩٥.

ـ جريدة اطلاعات، طهران، ٢٧/٦/١٩٧١ و ٨/١٠/١٩٩٢.

ـ جريدة كيهان، طهران، ٢٠/٢/١٩٧١ و ٢٥/٦/١٩٧١ و ٣٠/١١/١٩٧١.

ـ جريدة سلام، طهران، ٢٠/٦/١٩٩٤.

ـ صحيفة التايمز، لندن، ٢٢/٩/١٩٩٢.

ج ـ الكتب والمقالات:

ـ عبدالله محمد مرسي: الإمارات العربية المتحدة، كروم هلم، لندن، ١٩٧٨.

ـ إيتشيسون: مجموعة من المعاهدات والعلاقات والإسناد المتصلة بالهند والبلدان المجاورة لها، المجلد ١٢، الناشر مطبوعات الحكومة الهندية، دلهي، ١٩٠٩.

ـ علم، أمير أسد الله: الشاه وآنا، اليوميات الخاصة للبلاط الملكي الإيراني، المحرر، علي تقي عاليخاني، الناشر توريس، لندن، ١٩٩١.

ـ مذاكرت علم، نيو ورلد، مريلند، ١٩٩٢.

ـ العلكيم، حسن، الطاولة المستديرة حول الخلافات الخاصة بجزر الخليج الفارسي، لندن، نوفمبر ١٩٩٢.

ـ إقبال آشتياني، عباس: معلومات حول البحرين وجزر وموانىء الخليج الفارسي، الناسر مكتبة المجلس، طهران، ١٩٤٩.

ـ باوند، داود هرميداس: دراسة حول الأسس التاريخية والقانونية لجزر طنب وأبو موسى الإيرانية، «مجلة جامعة سالم» العدد (٧) ٢، ديسمبر ١٩٩٢، طهران.

ـ بروكس، جورج: الملاحة في خليج فارس، مختارات بمباي، ١٨٢٩.

ـ كوهن س.ب: الجغرافيا والسياسة في عالم مجزىء، منشورات جامعة أكسفورد، نيويورك، ١٩٧٣.

ـ كوترل، الوين.ج: إيران، الدبلوماسية في الإطارين الإقليمي والعالمي، واشنطن، ١٩٧٥.

ـ كرزن، لرد جورج: فارس والقضية الفارسية، لانج من جرين، لندن، ١٨٩٢.

ـ دبيري، محمد رضا: «جزيرة أبو موسى، تفاهم ملزم أم عدم تفاهم» المجلة الإيرانية للشؤون الدولية، السنة الخامسة، العدد ٣/٤، خريف ١٩٩٣ وشتاء ١٩٩٤، طهران.

ـ دوستال، والتر: «شيحوح عمان»، المجلة الجغرافية، العدد (١) ١٣٨، ١٩٧٢.

ـ فريد. ا.م. وريتشارد إسكوفيلد والسرجان موبرلي وبيروز مجتهد زاده وحسن العلكيم: نقاش حول طاولة مستديرة في موضوع الخلاف على جزر الخليج في نوفمبر ١٩٩٢، المركز العربي للدراسات، لندن، يناير ١٩٩٣.

ـ حكومة سلطنة عمان: عمان، مسقط ١٩٧٦.

ـ حكومة سلطنة عمان: عمان، مسقط ١٩٩٣.

ـ هاولي دونالد: الدول المتصالحة، جورج آلن وآن وين، لندن، ١٩٧٠.

ـ هي، رابرت: الإمارات، الخليج الفارسي، معهد الشرق الأوسط، واشنطن، ١٩٥٩.

ـ هدايت، رضاقلي خان: روضة الصفاء ناصري، طهران، ١٨٥٨.

ـ ابن حوقل، أبو القاسم بن محمد النصيبي البغدادي: صورة الأرض، لندن، ١٩٣٩.

ـ كريم زاده تبريزي، محمد علي: الوثائق والفرامين غير المنشورة من العهد القاجاري، لندن، ١٩٨٩.

ـ كشيشيان، جوزيف: تاريخ العلاقات السياسية للبحرين وإيران، الموسوعة الإيرانية، المجلد الثالث، ١٩٨٨.

ـ كلي، ج.ب: الجبهة العربية الشرقية، فابر وفابر، لندن، ١٩٦٤.

ـ لوريمر، ج.ج: المعجم الجغرافي للخليج الفارسي، المطبعة الحكومية، كلكتة، ١٩٠٨ ـ ١٩١٥.

- ميجر، ر.هـ: الهند في القرن الخامس عشر، مسلسلات جمعية هاكلويت، لندن، ١٨٥٧.

- مقدسي البشاري: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، شركة المؤلفين والمترجمين، طهران، ١٩٨٢.

- المسعودي، أبو الحسن علي بن حسين: مروج الذهب، مؤسسة الترجمة والنشر، طهران ١٩٧٧.

- مكناير، ا.د: حقوق المعاهدات، منشورات كلارندون، أكسفورد، ١٩٦١.

مجتهد زاده، بيروز: مشيخات الخليج الفارسي، منشورات عطابي، طهران، ١٩٧٠.

- مجتهد، زاده، بيروز: الجغرافيا السياسية للخليج الفارسي (رسالة دكتوراه) جامعة أكسفورد، ١٩٧٩.

- مجتهد، زاده، بيروز: الجغرافيا التاريخية للخليج الفارسي الطبعة الثانية، لندن، ١٩٨٨.

- مجتهد زاده، بيروز: تقييم الدور الإيراني في مضيق هرمز (في كتاب السيادة وسلامة الأراضي والحدود الدولية في جنوب آسيا تأليف كيث مك لاكلن ومجموعة من المؤلفين)، جامعة لندن، ١٩٩٠.

- مجتهد زاده، بيروز: الجغرافيا السياسية لمضيق هرمز، جامعة لندن، ١٩٩٠.

- مجتهد زاده، بيروز: النظام العالمي المتغيّر والمناطق الجغرافية في الخليج الفارسي وبحر قزوين وآسيا الوسطى، مؤسسة يورو سيويك، لندن، ١٩٩٢.

- مجتهد زاده، بيروز: الدول والحدود في منطقة الخليج الفارسي الجيو سياسية، معهد الدراسات السياسية والدولية، طهران، ١٩٩٣.

- مجتهد زاده، بيروز: تقييم الحدود الإيرانية الشرقية (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة لندن، ١٩٩٣،

- مجتهد زاده، بيروز: المثلث الجيو سياسي في الخليج الفارسي، مجلة الشؤون الدولية، العدد ١، السنة السادسة، معهد الدراسات السياسية والدولية، طهران، ١٩٩٤.

- مجتهد زاده، بيروز: حدود إيران البحرية في الخليج الفارسي، قضية جزيرة أبو موسى (في كتاب حدود إيران الحديثة تأليف كيث مك لاكلن)، لندن، ١٩٩٤.

- مجتهد زاده، بيروز: التقرير الخاص حول أبو موسى (مع مجموعة من المؤلفين) طهران، ١٩٩٢.

- مستوفي، حمد الله أحمد بن أبي بكر: نزهة القلوب، ليدن، ١٩٢٨.

- ناطق، هما: إيران في المسيرة الثقافية، دار بيام للنشر، لندن، ١٩٨٨.

- نيرنوري، حميد: أحكام السيطرة على بندر عباس وجزيرتي «قشم وهرمز»، مجلة وحيد الشهرية، العدد الرابع، السنة الخامسة، طهران، ١٩٦٨.

- نوري زاده بوشهري، إسمعيل: إيران الحديثة والخليج الفارسي، طهران، ١٩٤٦.

- أون، كابتن ر.م.: التقرير السرّي لزيارة لوتش إينش لجزيرة طنب بتاريخ ٢٤/٨/ ١٩٦١. الوارد في المسلسل الوثائقي رقم FO371/157031.

- قائم مقامي، جهان جير: البحرين وقضايا الخليج الفارسي، دار طهوري للنشر، طهران، ١٩٦٢.

- رمضاني، ر.ك: الخليج الفارسي، جامعة فيرجينيا، ١٩٧٢.

- رنل، ج: مدرسة هيرودوت الجغرافية، المجلد الأول، شركة بولمر، لندن، ١٨٠٠.

- روهربورن، كلاوس: المحافظات والحكومة المركزية في إيران (مترجم إلى الفارسية ومنشور في طهران ١٩٧٨).

- إسكوفيلد، ريتشارد: الأسس الأرضية لدول الخليج، لندن ١٩٩٤.

- سهير، ميرزا محمد تقي لسان الملك: ناسخ التواريخ لملوك آل قاجار، المجلد الأول المكتبة الإسلامية، ١٩٧٤.

- سبهر، ميرزا محمد تقي لسان الملك: ناسخ التواريخ لكامل العهد القاجاري، المجلد الثالث دار أمير كبير للنشر، طهران ١٩٥٨.

- شيخ الإسلامي، جواد: اغتيال الأتابك، منشورات كيهان، طهران، ١٩٨٨.

- شمّاس، بيير: الخلافات الحدودية في الشرق الأوسط الكبير (بحث مقدم للمعهد الملكي للشؤون الدولية بتشات هام هاوس، ١٩٩٣.

- الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الطبري (الترجمة الفارسية بقلم أبو القاسم باyندة) طهران، ١٩٧٣.

- وديعي، كاظم: ديباجة على الجغرافيا الإنسانية لإيران، جامعة طهران، طهران ١٩٧٤.

- ويلكينسن، ج.ك: التوطن العربي في عمان (رسالة دكتوراه: جامعة أكسفورد، ١٩٦٩.

- ويلكينسن، ج.ك: المفكرة العمانية، مجلة الدراسة العمانية، ١٩٧٥.

- ويلكينسن، ج.ك: المياه والحلول القبلية في جنوب شرق الجزيرة العربية، دار كلارندون للنشر، أكسفورد ١٩٧٧.

- ويلسن، سر آرنولد. ت: الخليج الفارسي، آلن أند أنوين، لندن ١٩٢٨.

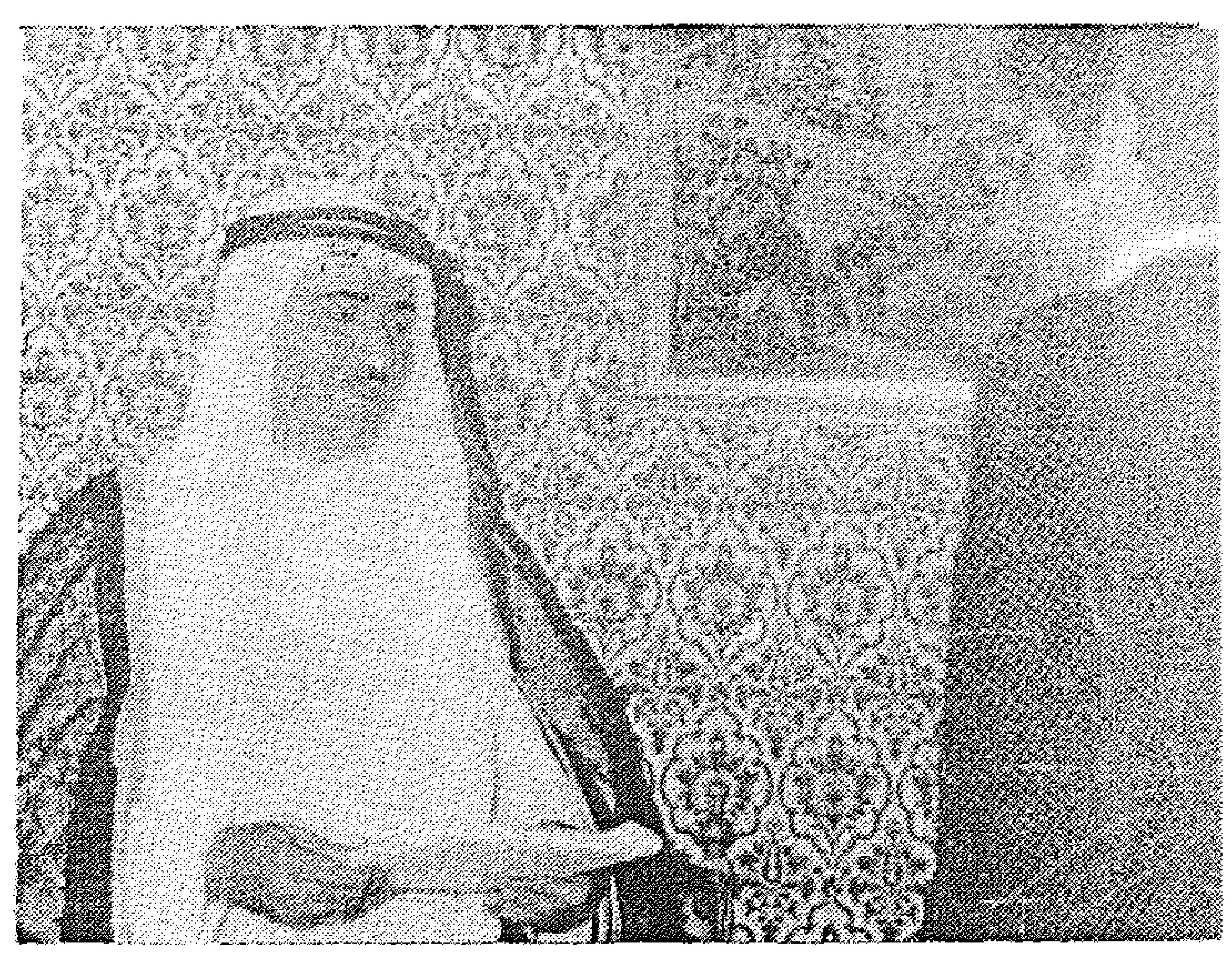
- رايت، السر دنيس: إنكليزيين في الجمع الإيرانيين The English Amongst The Persions، هانيمن، لندن ١٩٧٧.

- رايت، السر دنيس: «عشر سنوات في إيران» مجلة الشؤون الأسيوية» السنة ٢٢، العدد ٣، ١٩٩١.

ıthor meets H. H. Shaikh Saqar bin Muhammad al-Qasimi, Ruler of Ras al-ıaimah, before Iran's seizure of Greater and Lesser Tunb Islands in ɔvember 1971.

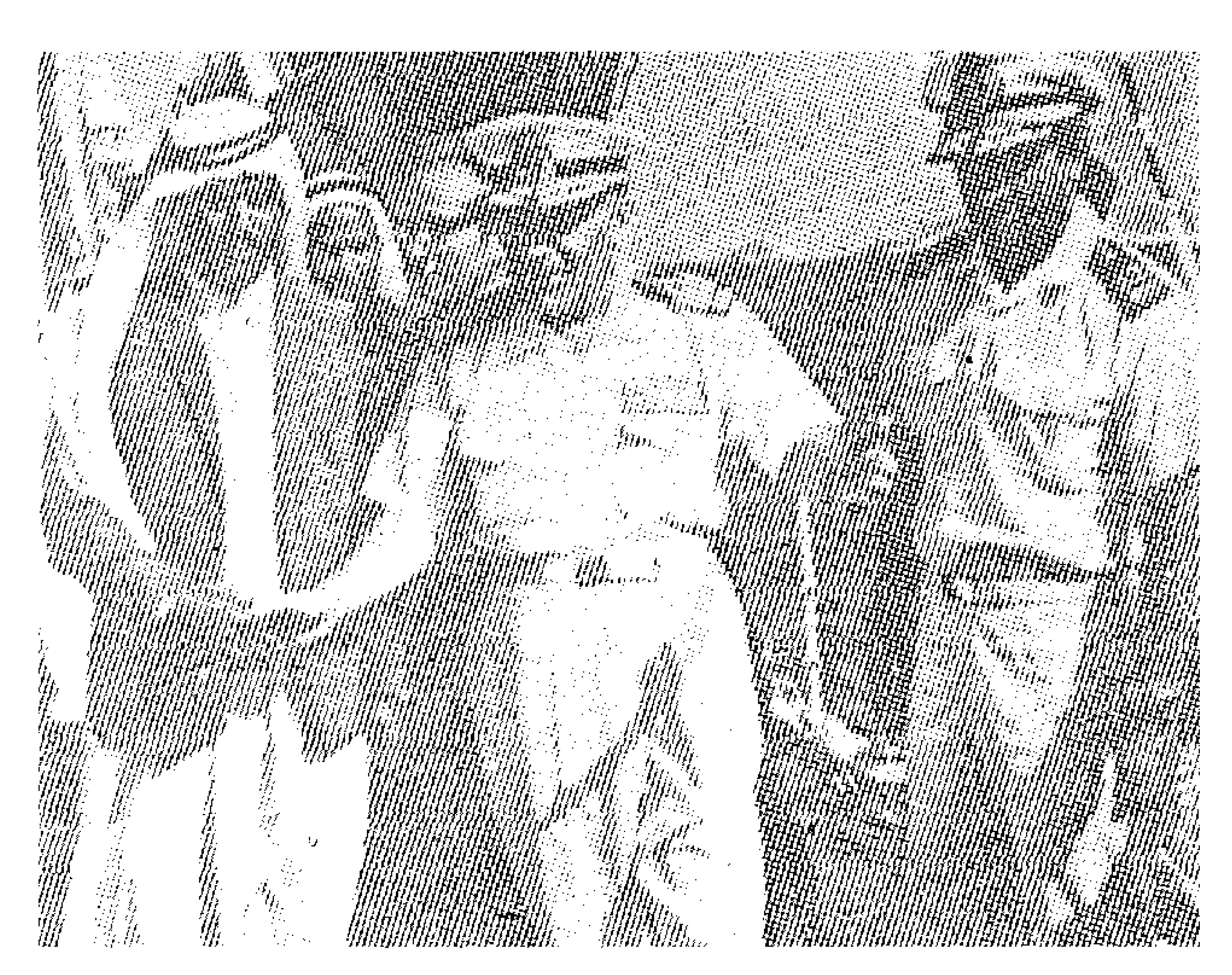


ıthor meets H. H. Shaikh Khalid bin Muhammad al-Qasimi, Ruler of arjah, before his declaration of understanding with Iran of 29 November 71 on the question of joint sovereigenty over the island of Abu Musa. He ıs killed shortly after in a coup d'etat staged by his Nasserist cousin, and was ɔceeded by his brother H. H. Shaikh Sultan, present Ruler of Sharjah.



Conclusion

Having welcomed Iranian Naval representatives to the island of Abu Musa on behalf of his brother, H. H. Shaikh Khalid bin Muhammad al-Qasimi, then Ruler of Sharjah, H. H. Shaikh Saqar bin Muhammad al-Qasimi, brather of present ruler of Sharjah, is welcomed on board the Iranian warship at anchor in Abu Musa waters.

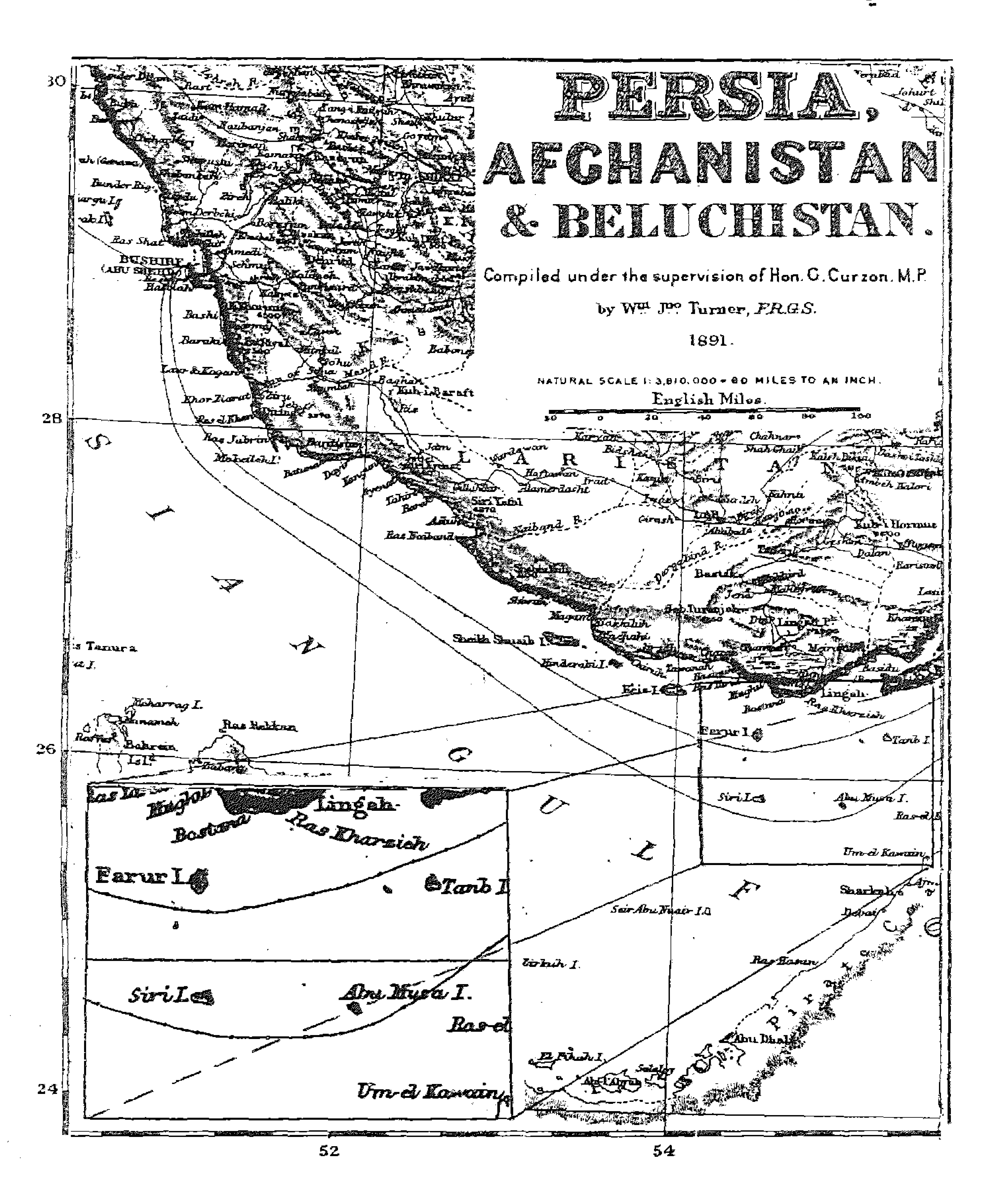


Author meeting H. H. Sheikh rashed bin Saeed Al-Maktum, ruler of Dubai in April 1971. He was second in command of the United arab Emirates until his demise in 1990.

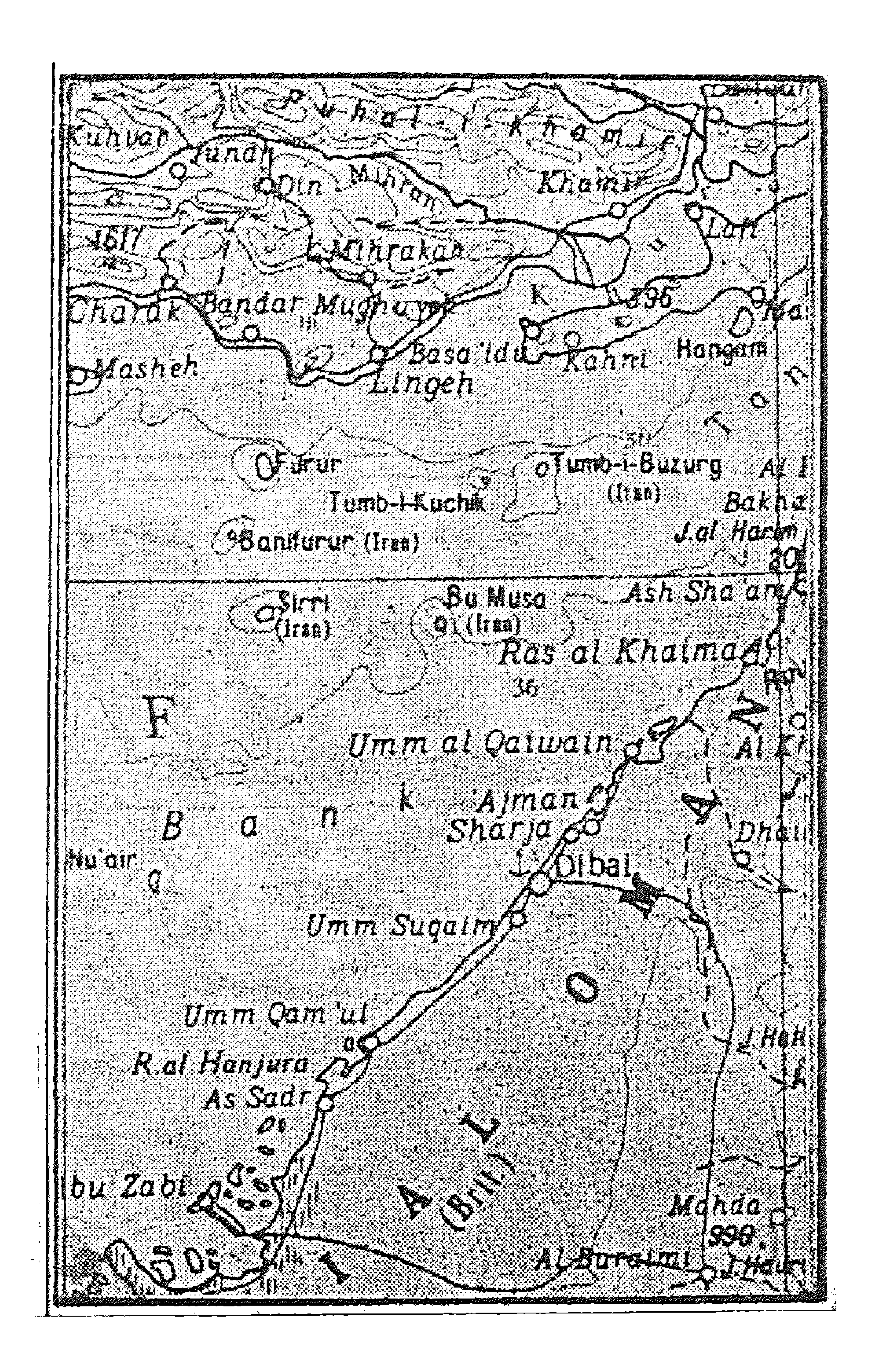


من الخرائط الشبه الرسمية.

الخارطة «إيران، أفغانستان وبلوجستان» التي أعدت سنة ١٨٩١ بواسطة الجمعية الملكية للجغرافيا تحت رعاية اللورد كروزن، نائب الحكومة الهندية البريطانية، وقد جاء الجزر طنب وأبو موسى فيها بلون الأراضي الإيرانية.



صورة رقم ٦

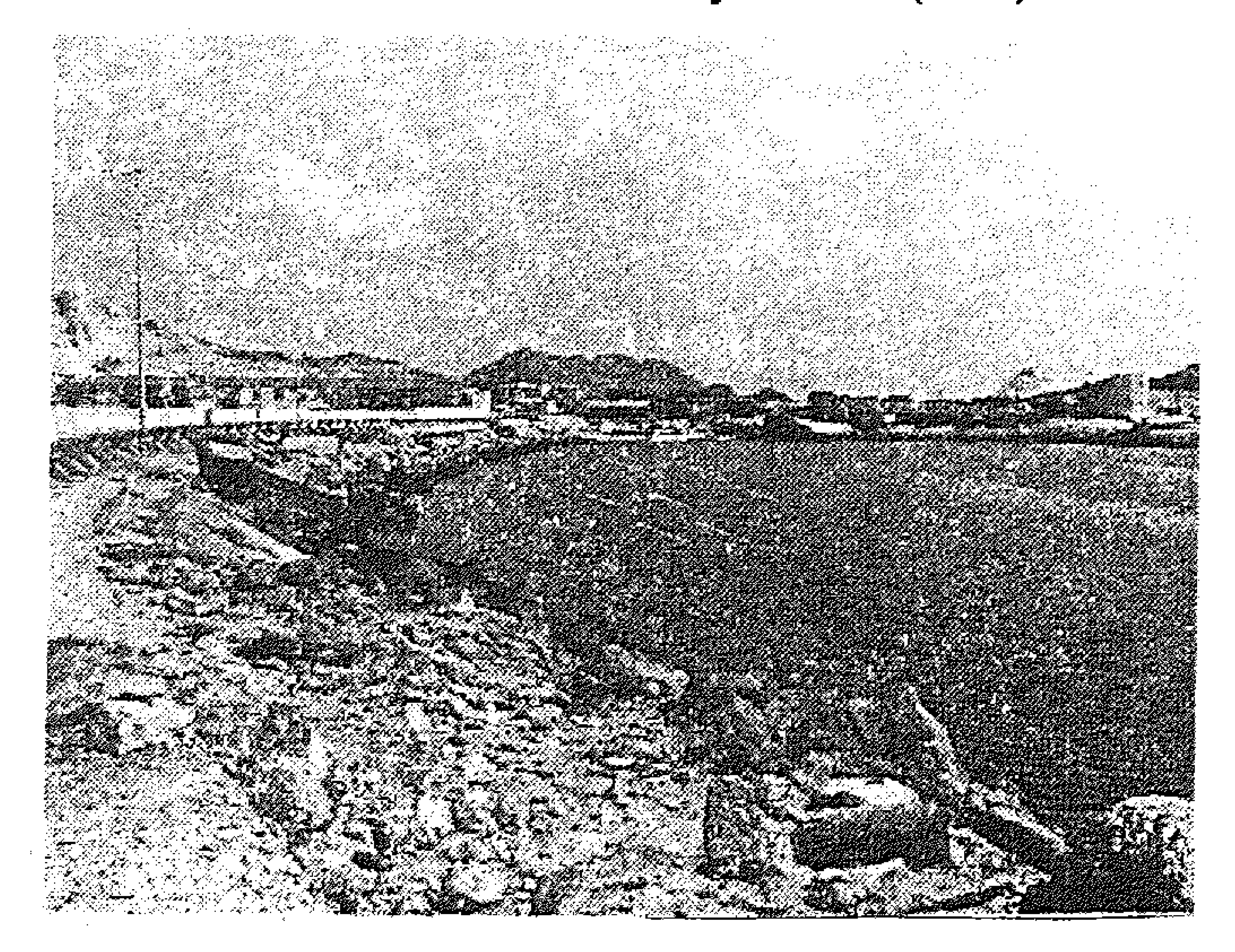


الخليج - خريطة سوفياتية - عام ١٩٦٧

An aerial view of the village of Musa (Sharjah) in 1971



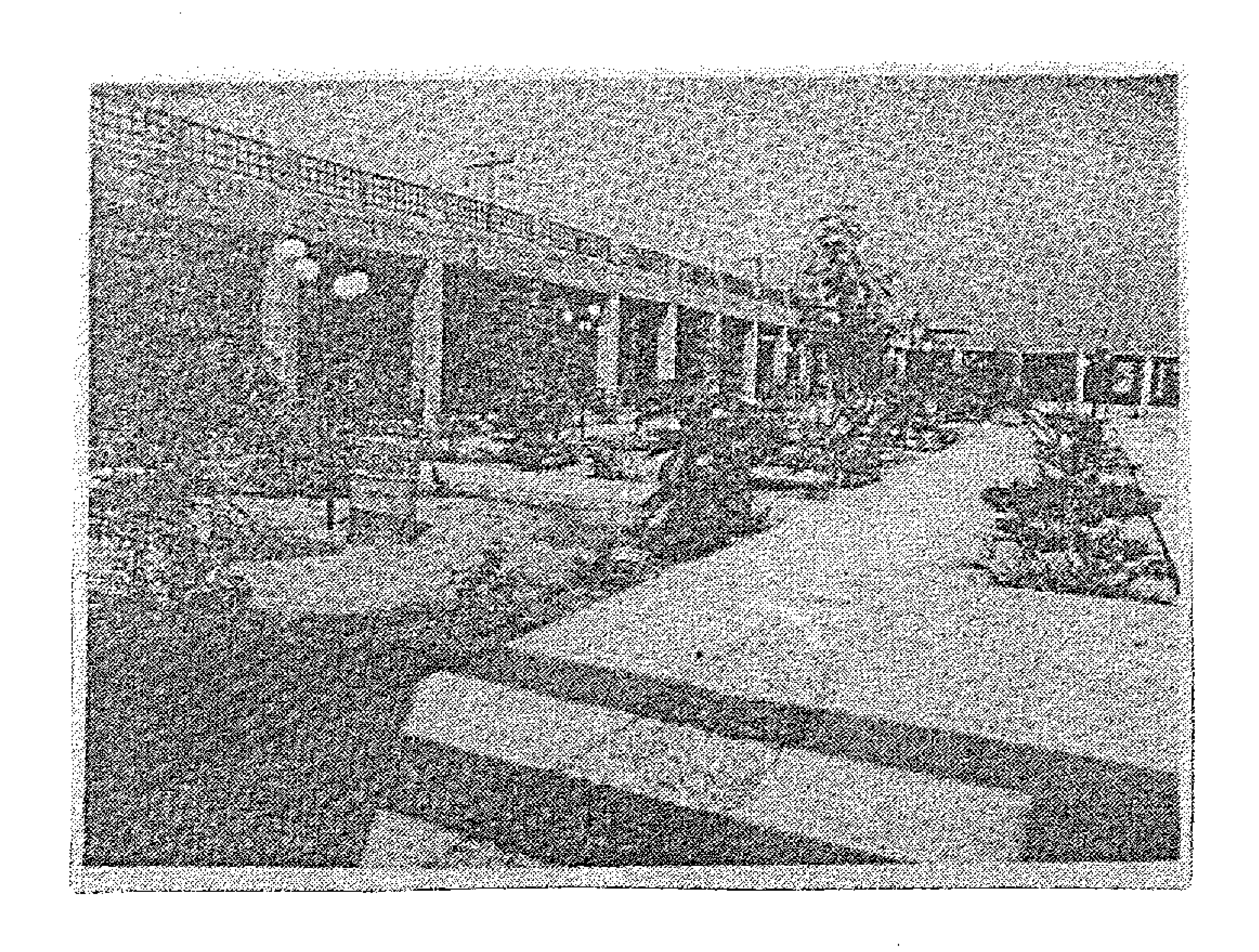
Abu Musa's rocky coasts (Iran)



A small farm in Abu Musa (Iran)

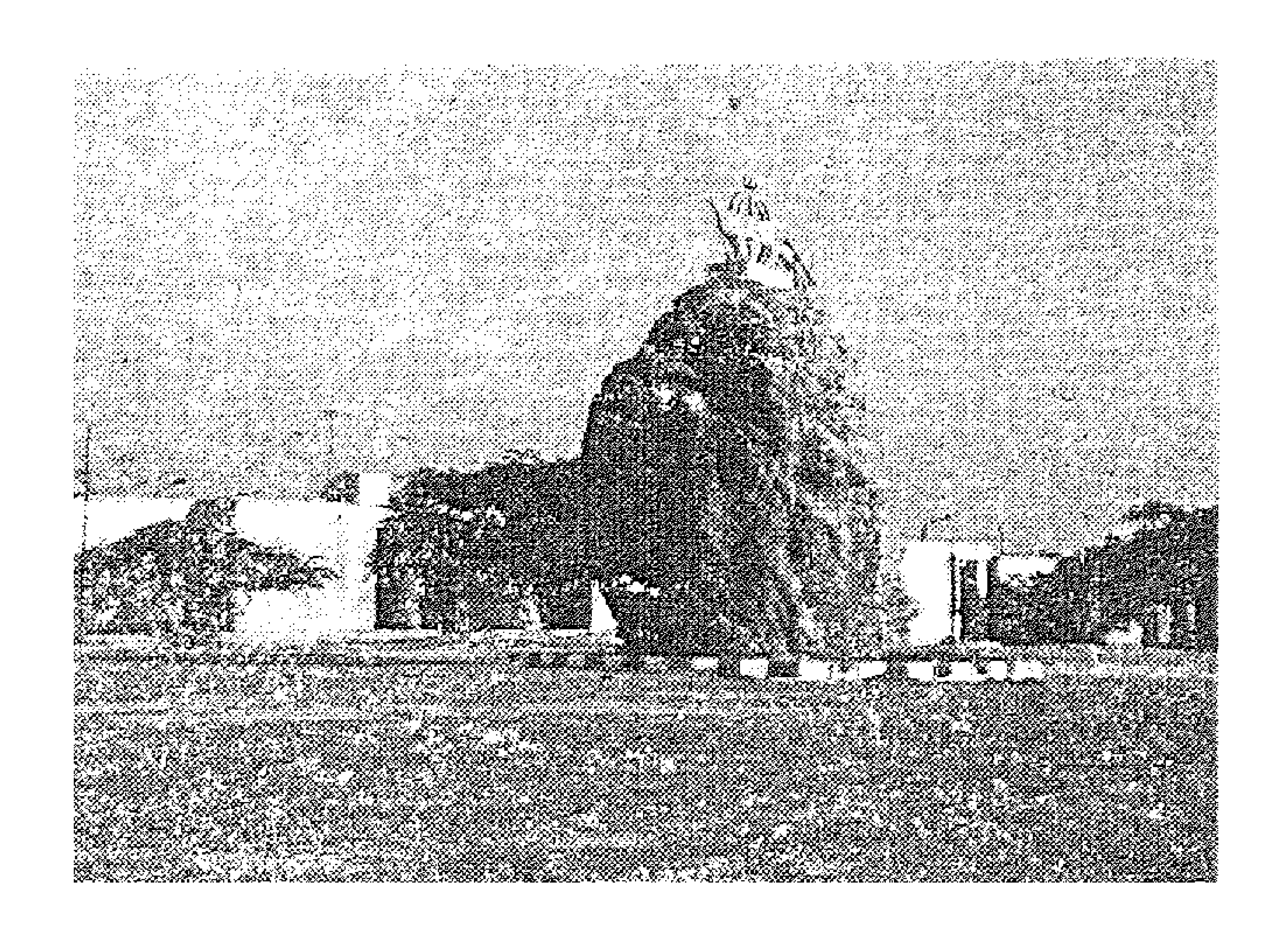


Part of housing development in Abu Musa'sFishermen's Village (Iran)

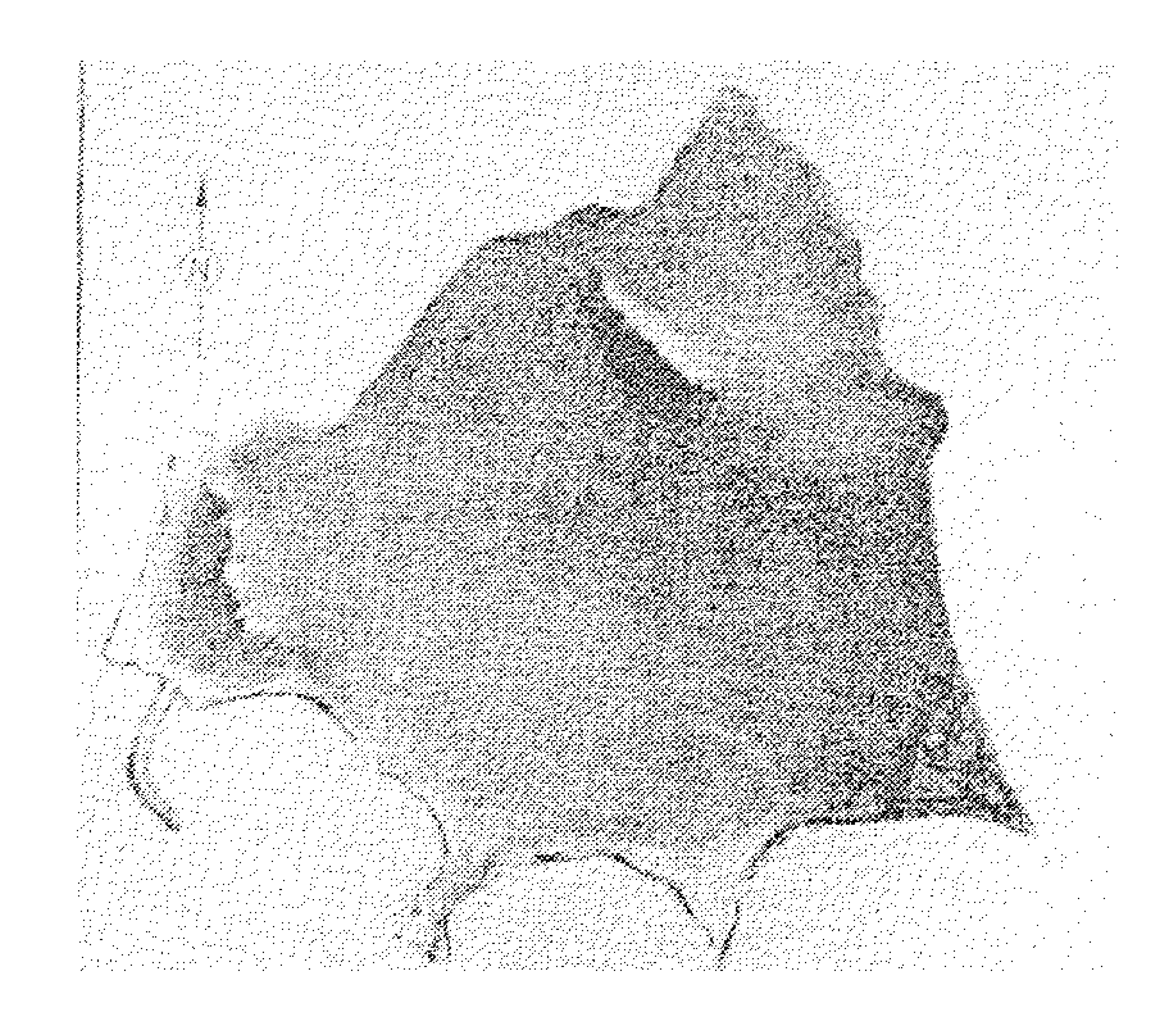


The Islands of Tunb and Abu Musa

The main square of the Farmandari village of Abu Musa (Iran) with its rock monument



The Island of Abu Musa, a Photographic Niew



جزر طنب وأبو موسى

السعي الإيراني عن السلام والتعاون في الخليج
كتاب وثائقي يبحث في أصول المشكلة الحدودية
في الخليج بين إيران والإمارات العربية حول
الجزر المتنازع عليها من وجهة نظر إيرانية.
ساعيا المؤلف عبر عرضه للوثائق البريطانية
الى تأكيد أحقية إيران بالجزر
طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى